جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

ربيع مريم البتول

بن مهل فاطمة أميرة

تحت إشراف الأستاذ:

د. باصور كمال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. بن لكحل محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
د. باصور كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مشرفا
د. بوخرص عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، ونسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفنا الكريم **الدكتور باصور كمال** على دعمه المستمر وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين لنا خلال إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم إثراء الجانب العلمي والمنهجي لهذه الدراسة.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية في جامعة يحي فارس، على ما قدموه من علم ومعرفة خلال سنوات دراستنا.

ولا يفوتنا أن نعبر عن عميق امتنانا لأسرنا العزيزة، على دعمهم وتشجيعهم الدائم لنا، وصبرهم على كل اللحظات الصعبة التي مرت بنا خلال هذه الرحلة.

وأخيرا نشكر أصدقاءنا وزملاءنا على رفقتهم الطيبة لنا.

جزاكم الله خير الجزاء، ووفقنا و إياكم لكل الخير.

إهـــداء

إلى من كان دعمي وسندي في كل مراحل حياتي، إلى من غمرني بحبه وحنانه ولم يبخل علينا بشيء طيلة حياته، والدي الحبيب رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى أمي الغالية، يا من وفرتِ لي كل شروط الراحة والدعم، وكانت دعواتك الصادقة ترافقني في كل خطوة، فأنت النبع الذي أستمد منه القوة والطاقة.

إلى أختي رحمها الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، إلى العائلة الغالية والأصدقاء.

أهدى هذا العمل لكم، راجية من الله أن يحفظكم ويسعدكم.

مريـــم البتـــول

إهـــداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، ولكن وصلت. الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، بفضله ها أنا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره، وأصبح واقعا.

أهدي تخرجي هذا إلى روح "**أبي**" الذي كرس حياته من أجل فرحتي ونجاحي فكم تمنيت وجوده بجانبي في هذه اللحظة الجميلة من حياتي لكن وعد أبي "سأرفع رأسك عاليا بكل عزيمة وإسرار

إلى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله التي دعمتني بلا حدود وأعطتني بلا مقابل "**أمي**" أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود.

إلى أعظم وأعز الناس على روحي، الذين دامت أياديهم بجانبي وقت ضعفي

"**إخوتي وأخواتي**"

إيمان، أسماء، أحمد، علي، زكرياء، أسامة، خاصة أحلام وآلاء، هن بمثابة ظلي.

إلى فلذات كبدي ملاك، أمين، سيرين، سمر، رابح، سيليا.

إلى سعادتي في الحياة "ميشكا، ميشو، ميميش"

إلى صديقاتي لمن كانوا بمثابة العائلة الثانية "إنصاف، مسعودة، مريم"

وإلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد.

فاطمـة أميرة

مستخلص

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)، إذ تعد استقلالية البنك المركزي عنصرا أساسيا في نجاح السياسة النقدية، مما تتيح له القدرة على تحديد وتنفيذ السياسات دون تدخل سياسي.

أين اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، محاولة منا تقييم درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 90-10، ومختلف تعديلاته، بالاعتماد على مؤشر CWN، في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال فترة الدراسة.

وقد توصلنا إلى أن درجة استقلالية بنك الجزائر كانت نسبية نوعا ما، وقد شهدت أعلى مستوياتها بموجب الأمر 10-04، ولقد تبين أن سياسة استهداف التضخم لم تحقق الفعالية المطلوبة، نظرا لعدم استيفاء الشروط العامة، وغياب غالبية الشروط الأولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، استقلالية البنك المركزي، مؤشر CWN، استهداف التضخم، بنك الجزائر.

Abstract: This study aims to analyze the degree of independence of the Bank of Algeria and its role in targeting inflation during the period (2010-2023). Central bank independence is a crucial element in the success of monetary policy, as it allows the bank to formulate and implement policies without political interference. We relied on descriptive-analytical method in our attempt to assess the degree of independence of the Bank of Algeria according to the Monetary and Credit Law 90-10 and its various amendments, using the CWN index, in achieving the inflation targeting policy during the study period. We found that the degree of independence of the Bank of Algeria was somewhat relative, reaching its highest levels under Ordinance 10-04. It has been shown that the inflation targeting policy did not achieve the desired effectiveness due to the failure to meet general conditions and the absence of most preliminary conditions.

Keywords: Monetary policy, Central bank independence, CWN index, Inflation targeting, Bank of Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: السياسة النقدية واستهداف التضخم	01
تمهيد	02
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية	03
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	03
المطلب الثاني: أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية	05
المطلب الثالث: أدوات تطبيق السياسة النقدية	11
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم	16
المطلب الأول: تعريف وأنواع التضخم	16
المطلب الثاني: أسباب وآثار ظاهرة التضخم	19
المطلب الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها	23
المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم	26
المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم	26
المطلب الثاني: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم وشروط تطبيقها	28
المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم والإشارة لبعض النماذج	30
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها	37
تمهيد	38
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية	39
المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية ومفهومها	39
المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها	41
المطلب الثالث: ميزانية البنوك المركزية	43
المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية	47

المطلب الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية	47
المطلب الثاني: معايير ومقاييس درجة استقلالية البنوك المركزية	49
المطلب الثالث: أهم نماذج استقلالية البنوك المركزية عبر العالم	54
المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر	60
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتطوره	60
المطلب الثاني: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر	69
المطلب الثالث: تقييم الاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر	74
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)	77
تمهيد	78
المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	79
المطلب الأول: أسباب تجلي ظاهرة التضخم في الجزائر	79
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	87
المطلب الثالث: التدابير المتبعة للحد من التضخم في الجزائر خلال (2010-2023)	89
المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	90
المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	90
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر	95
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	100
المبحث الثالث: استراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)	104
المطلب الأول: آفاق تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر	104
المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في الجزائر لتبني سياسة استهداف التضخم	106
المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	107
خلاصة الفصل	111
خاتمة	112
قائمة المراجع	116

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الدول التي طبقت سياسة استهداف التضخم	32
02-01	ميزانية البنك المركزي	43
02-02	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض	74
03-01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	80
03-02	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	83
03-03	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023)	85
03-04	تطور معدل التضخيم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	87
03-05	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	93
03-06	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	94
03-07	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة(2010-2023)	96
03-08	تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	97
03-09	تطور معدلات الفائدة لعمليات السوق المفتوحة في الجزائر الفترة (2012-2023)	98
03-10	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	100
03-11	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	101
03-12	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	102
03-13	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	107

ثانيا: قائمة الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	معدل التضخم الفعلي والمستهدف في نيوزيلاندا خلال الفترة (1990-2020)	33
01-02	معدل التضخم الفعلي والمستهدف بالتشيلي خلال الفترة (1990-2018)	34
01-03	معدل التضخم الفعلي والمستهدف في أستراليا خلال الفترة (1988-2023)	35
03-01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	80
03-02	تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	83
03-03	هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	86
03-04	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	87
03-05	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	108

مقدمة

في المجال الاقتصادي، تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية تلعب دورا محوريا في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو المستدام. فقد نشأت كواحدة من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية، متدخلة عبر مجموعة متنوعة من الأدوات والإجراءات لتحقيق أهدافها، خصوصا استقرار الأسعار. مع ذلك تواجه الاقتصادات العديد من التحديات التي تعيق التنفيذ الفعال للسياسات النقدية. وفي هذا السياق يعد التضخم أحد أبرز المشكلات التي تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الاختلالات التي تصيب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لهذا باتت هذه الظاهرة محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، مما جعل من استقرار الأسعار هدفا محوريا يشغل حيزا خاصا في رسم وتوجيه السياسات.

وقصد التصدي لهذه المشكلة، تتبنى العديد من البنوك المركزية سياسة استهداف التضخم، والتي تهدف للحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر. من خلال هذه السياسة يتم تحديد معدل تضخم مستهدف وتوجيه الأدوات النقدية نحو تحقيقه، مما يساعد في تعزيز الثقة في الاقتصاد واستقرار الأسعار على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تبرز ضرورة استقلالية البنوك المركزية كعامل حاسم في نجاح هذه السياسة، فاستقلالية البنك المركزي تمكنه من اتخاذ قرارات بعيدة عن الضغوط السياسية، مما يعزز من فعاليتها في تحقيق الأهداف التضخمية المحددة. فبدون هذه الاستقلالية، قد تتعرض السياسات النقدية لتدخلات تؤدي إلى انحرافها عن أهدافها، مما يزيد من صعوبة السيطرة على التضخم ويهدد الاستقرار الاقتصادي المنشود، لذلك يعتبر تعزيز الاستقلالية شرطا أساسيا لضمان فعالية سياسة استهداف التضخم.

والجزائر هي الأخرى لم تسلم من تأثيرات التضخم التي طالت اقتصادها، مما دفعها إلى تبني سياسة استهداف التضخم في سعيها لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية. وقد جاء هذا التوجه في إطار جهود الحكومة لضمان استدامة نموها الاقتصادي وتحصين اقتصادها من التقلبات العالمية، حيث يلعب قانون النقد والقرض 90-10 ومختلف تعديلاته دورا محوريا في هذا السياق، أين اتضح جليا دور السياسة النقدية، ودور البنك المركزي كسلطة نقدية.

إشكالية الدراسة:

تتجلى إشكالية هذه الدراسة في مدى قدرة بنك الجزائر على تحقيق استهداف التضخم في ظل درجة استقلاليته عن التأثيرات الحكومية والسياسية، فاستقلالية البنك المركزي تعتبر من الشروط الأساسية لضمان فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها. بناء على ذلك تتمحور الإشكالية الرئيسية حول:

ما مدى مساهمة استقلالية بنك الجزائر في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)؟

ولإثراء البحث وتوسيع آفاق الفهم، نستعرض الأسئلة الفرعية التالية التي تمكننا من استكشاف الجوانب المختلفة للدراسة بشكل معمق:

1. كيف تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم؟

2. ما هي المعايير الرئيسية التي يجب أن تتوافر في البنك المركزي لضمان استقلاليته ؟

3. هل ساهمت استقلالية بنك الجزائر في فعالية سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)؟

فرضيات الدراسة:

1. تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، ومن أهم هذه الأدوات نجد معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الاجباري.

2. هنالك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة استقلالية البنوك المركزية، بالرغم من الاختلاف في درجة ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، من أهمها مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، إضافة إلى تمتع هذا الأخير بالاستقلال المالي.

3. سمح قانون النقد والقرض 90-10 ومختلف التعديلات الطارئة عليه، بمنح درجة استقلالية قانونية واقتصادية لبنك الجزائر، ساهمت في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه بنك الجزائر في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل مجابهة التضخم. حيث فهم مدى استقلالية بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم، سيساعد على تحسين السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في تحقيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)، عبر التركيز على:

- توضيح الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للسياسة النقدية.
- توضيح مختلف المعايير المستخدمة لقياس الفجوة التضخمية.
- تحليل مفهوم استقلالية البنوك المركزية، واستعراض المعايير الدولية لقياسها.
- تقييم درجة استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة المدروسة، ودراسة تأثير هذه الاستقلالية على سياسة استهداف التضخم.
- تحليل الأدوات والإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر لتحقيق سياسة استهداف التضخم، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق استقرار الأسعار.

مبررات الدراسة:

- أهمية الموضوع ودوره البارز في مجال تخصصنا (الاقتصاد النقدي والبنكي).
- الرغبة في إثراء مكتسباتنا.
- كون موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر المواضيع جدلا في الوقت الحالي.

منهج الدراسة:

في إطار هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لكل من السياسة النقدية، التضخم، استهداف التضخم والبنوك المركزية واستقلاليتها، إلى جانب المنهج التحليلي الذي اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي للدراسة، أين تم الاستعانة بجداول، بيانات وإحصائيات لتشخيص كل من واقع التضخم، السياسة النقدية، وكذلك استراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)، محاولة منا للوصول إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي.

الدراسات السابقة

هنالك مجموعة من الدراسات التي عززت فهمنا وتناولت مختلف جوانب هذا الموضوع، نعرض البعض منها كالتالي:

- دراسة بشيشي وليد "متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، فلسطين، 2017، إذ توصل في دراسته إلى أن الجزائر حاولت تطبيق هذه السياسة على مراحل، وبدأت

تظهر معالمها بوضوح منذ عام 2010. ومع ذلك، لم تنجح الجزائر في المحافظة على معدلات التضخم المستهدفة على المدى الطويل، رغم التعديلات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي. السبب الرئيسي لهذا الفشل هو أن التضخم في الجزائر غالبًا ما يكون ناتجًا عن التضخم المستورد، مما يستدعي تقليل التبعية الاقتصادية للخارج للتخلص من الآثار الخارجية. أين تباينت دراستنا عنها، من خلال محاولة توضيحنا لمدى درجة استقلالية بنك الجزائر في إنجاح سياسة استهداف التضخم .

- دراسة بودالي سليمان وبوشكير عابد، بعنوان "تحليل وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لمؤشر القانون والمساءلة خلال الفترة 1990-2017، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2021، حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية بنك الجزائر متوسطة نسبيا وفقا لمؤشر القانون والمساءلة، كما أن أعلى درجة استقلالية له كانت في الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11.

واختلفت دراستنا عن هذه الأخيرة من حيث نوع المؤشر المستخدم في قياس درجة استقلالية بنك الجزائر، وذلك من خلال اعتمادنا على مؤشر CWN، في حين اعتمد الباحثان على مؤشر GMT.

- دراسة جمال بالطيب ومحمد الخطيب نمر، بعنوان "أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم للفترة (1990-2019)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2021، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة واضحة بين استقلالية بنك الجزائر ومعدلات التضخم في بعض الفترات، حيث كان التضخم المستورد من أهم أسبابه. كما أشارت الدراسة إلى أن استقلالية البنك مكنته من استخدام أدواته للتحكم في معدلات التضخم. ومع ذلك، فإن قانون 17-10 أضعف استقلالية بنك الجزائر ومصداقيته من خلال السماح بالتمويل غير التقليدي بدون قيود لمدة خمس سنوات. بحيث يظهر جوهر الاختلاف بين دراستنا والدراسة السابقة، من حيث نوع المتغيرات المدرجة، بحيث قمنا بربط استقلالية بنك الجزائر بمدى تحقيق سياسة استهداف التضخم.
- دراسة شادي نور الدين المعنونة بـ "سياسة استهداف التضخم كسياسة نقدية حديثة لتحقيق الاستقرار العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة، الجزائر، 2023/2022، حيث توصلت الدراسة إلى أن عدم توفر الشروط اللازمة

لتطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري منع تحقيق النتائج المرجوة. ومع ذلك، يمكن الاعتماد على هذه السياسة في المستقبل على مراحل، بشرط إزالة العقبات التي تواجه تنفيذها، وأهمها منح استقلالية كاملة لبنك الجزائر.

أين كانت هذه الدراسة مشابهة نوعا ما لدراستنا، ويكمن الاختلاف فقط من حيث المدة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية والمكانية: تتجلى دراستنا حول دور استقلالية بنك الجزائر في تحقيق سياسة استهداف التضخم، كما تنحصر حدودها على الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمانية: كانت حدود الدراسة عموما بداية من الفترة 2010 إلى 2023، باعتبار سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة بعناية لضمان فهمها الشامل، حيث تتكون من مقدمة عامة وثلاثة فصول تشتمل على مباحث ومطالب، تختتم بخاتمة تضم أهم النتائج المستنبطة وبعض التوصيات والاقتراحات التي قد تمثل إضافة قيمة للبحث.

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان "المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية واستهداف التضخم" حيث بدأ بالمفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها وأدوات تطبيقها، لينتقل للأدبيات النظرية لظاهرة التضخم، مع التركيز على الفجوة التضخمية ومعايير قياسها، ويختتم الفصل بالحديث عن سياسة استهداف التضخم، بما في ذلك أسباب تبنيها وشروط تطبيقها. مع تقديم لبعض النماذج.

الفصل الثاني: وعنوانه "البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها"، والذي يتناول البنوك المركزية من حيث نشأتها، مفهومها وخصائصها، مع التركيز على ميزانيتها ووظائفها. يناقش الفصل أيضا مفهوم استقلالية البنوك المركزية ومعاييرها، مع تقديم نماذج من مختلف أنحاء العالم. ويتطرق الفصل بشكل خاص إلى بنك الجزائر، متناولا نشأته وتطوره، وقياس درجة استقلاليته وتقييمها.

الفصل الثالث: المعنون "ببنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)"، يقدم هذا الفصل تشخيصا لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المذكورة، موضحا أسبابه وتطوره والتدابير المتبعة للحد منه. لينتقل لاستعراض السياسة النقدية في الجزائر، بما في ذلك تطورها، أدواتها وأهدافها. ويختتم الفصل بالتركيز على استراتيجية بنك الجزائر في

استهداف التضخم، مشيرا إلى آفاق تطبيق هذه السياسة والإجراءات المتبعة لتبنيها، مع تقديم شامل لفعاليتها خلال الفترة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا وأثرت على سير هذا البحث، ضيق الوقت المتاح، إذ أن هذا الموضوع يتميز بأهمية كبيرة، ويتطلب دراسة معمقة وتحليل دقيق لتأثير استقلالية بنك الجزائر ونتائجها على تحقيق سياسة استهداف التضخم.

الفصل الأول:

السياسة النقدية واستهداف التضخم

تمهيد:

في عالم الاقتصاد تلعب السياسة النقدية دورا حيويا في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو المستدام، حيث ترتكز على إدارة العرض النقدي وأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، بهدف تحقيق جملة من الأهداف لاسيما التضخم، الذي عانت منه مختلف دول العالم فلم تسلم منه الاقتصاديات المتقدمة ولا المتخلفة.

فالتضخم يمثل تحديا اقتصاديا يمكن أن يؤثر على القوة الشرائية للعملة، كما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وبغية الحد منه تعتمد الدول العديد من الاستراتيجيات والسياسات، نشير منها لسياسة استهداف التضخم والتي تقوم على تحديد هدف محدد لمعدل التضخم والعمل على تحقيقه، حيث يتولاها البنك المركزي مستخدما بذلك مجموعة من الأدوات كأسعار الفائدة على سبيل المثال، بغية تحقيق الهدف الجوهري المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار.

وسنتطرق في هذا الفصل المعنون بالسياسة النقدية واستهداف التضخم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتضخم.

المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية.

باتت السياسة النقدية في قلب المناقشات حول التدابير التي من المرجح أن تعزز النمو والاستقرار الاقتصادي، كونها أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، حيث تتدخل في الاقتصاد الوطني عن طريق مختلف أدواتها بغية تحقيق أهدافها لاسيما استقرار المستوى العام للأسعار باعتباره الهدف الأساسي للبنوك المركزية والسلطة النقدية. وسنلم في هذا المبحث بكل من مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، قنواتها والأهداف التي تناضل لتحقيقها.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.

ظهرت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر، وكونها ليست وليدة العصر فهذا يعني وجود عدة وجهات نظر حولها.

أولا: مفهوم السياسة النقدية.

لقد تعددت واختلفت تعريفات السياسة النقدية انطلاقا من تعريفات سابقة، وصولا الى أخرى لاحقة كل منها يخدم الآخر.

- حيث عرفها "Einzing" بأنها: تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذا جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي[1].
- كما عرفها "George Pariente" بأنها: مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل احداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف[2].
- كما أشار "Patat, 1993" للسياسة النقدية على أنها: ذلك الفعل الذي يستعمل مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة[2].
- يمكن تعريف السياسة النقدية أيضا على أنها مجموعة الوسائل المتاحة للسلطات النقدية للعمل على النشاط الاقتصادي من خلال عرض النقود، والى جانب السياسة المالية فإنها تظل عنصرا

[1] بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص، 34،35.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص ص، 138،139.

أساسيا في السياسة الاقتصادية العالمية، وبشكل عام فان إدارة السياسة النقدية منوطة الى البنك المركزي[1].

استنادا الى ما رأيناه سابقا، يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، غاية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

ثانيا: أنواع السياسة النقدية.

تعتمد البنوك المركزية على نوعين اثنين مرهونين بنوع المشكلة الاقتصادية القائمة، هما[2]:

- **سياسة نقدية توسعية:** ففي حالة الركود الاقتصادي، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة مستويات المعروض النقدي، وخفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على المزيد من التوسع في منح الائتمان لتمويل الاستثمارات، بالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل.
- **سياسة نقدية انكماشية:** في حالات الرواج الاقتصادي وظهور ضغوط تضخمية، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي، ورفع أسعار الفائدة لحث القطاع المصرفي على تقليل مستويات منح الائتمان لامتصاص الضغوط التضخمية.
- **السياسة النقدية المختلطة:** تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية، حيث هنا يلجأ البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة والتقليل منها في مرحلة بيع المحاصيل[3].

[1]AMINATA HAIDARA,TOUSSAINT BLEHOUE, Monnaie et politique monétaire, Précis du COFEB, Banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest, Sénégal,2012, P20.

[2] محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 17، أبوظبي، 2021، ص 16.

[3] بن قدور علي و يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص37.

المطلب الثاني: أهداف وقنوات ابلاغ السياسة النقدية.

ينصب الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار الذي يُعتمد عليه كثيرا في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، ضِف الى ذلك الأهداف الأولية، الوسيطة والنهائية. وللوصول الى أهدافها النهائية فتسلك السياسة النقدية طريقها بواسطة قنوات الإبلاغ، والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب إلى جانب مختلف الأهداف.

أولا: أهداف السياسة النقدية.

❖ **الأهداف الأولية للسياسة النقدية:** تعتبر كبداية لاستراتيجية السياسة النقدية، والتي من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف الوسيطة، حيث عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالي، فإنه يقوم بتبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد[1].

- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية وكذا النقود الحاضرة في خزائن البنوك[2].
- **ظروف سوق النقد:** يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم الى يومين ما بين البنوك[3].

وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية[4].

---

[1] دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.ص ص، 88،89.

[2] قرنوز سلمى، باباعلي وفاء، فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019/2018، ص 14.

[3] محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 02، الجزائر،2012، ص 465.

[4] علي بن مسعود، منال مزهود، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022/2021، ص 43.

❖ **الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:**

لا يمكن للسياسة النقدية التأثير مباشرة على الأهداف النهائية، الا اذا لجأت الى متغيرات أخرى والتي تعرف بالأهداف الوسيطة، كونها اعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، فالبنك المركزي من خلال إعلانه لهذه الأغراض الوسيطة يريد أن يعطي للأعوان الاقتصاديين إطار لتوجيه توقعاتهم، خاصة لمن يرغب في التدخل في سوق رؤوس الأموال وسوق الصرف[1].

وتشترط في هذه الأهداف حتى تصبح ذات أثر بعض المعايير وتتمثل في[2]:

- القابلية للقياس: فالهدف الوسيط يجب أن يكون واضحا وسهل الاستيعاب ويمكن قياسه.
- القدرة على السيطرة: أن يكون قابلا للضبط من قبل البنك المركزي.
- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى.

وتتمثل هذه الأهداف في:

- **المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن طريقها يتم قياس حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، ويعتبر هذا الهدف من بين الأهداف المفضلة لدى النقديين من خلال دوره الأساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث نادوا بضبط الكتلة النقدية بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الحقيقي، أي أن حجم وسائل الائتمان المتاحة تكون مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، وفي هذا الإطار يقوم البنك المركزي بضبط هذه المجمعات وفقا لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين، وترتبط هذه المجمعات بدرجة تطور الصناعة المالية والمصرفية ومدى تنوع الابتكارات المالية ووسائل الدفع بشكل أساسي خاصة في العصر الحديث، ويفضل أن تكون نسب نمو هذه المجمعات بين 3 إلى 5%[3].
- **سعر الفائدة:** تعتمد السلطة النقدية على تحقيق معدل فائدة حقيقي، هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أنه يطرح العديد من المشاكل، منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو

[1] بن قدور علي، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

[2] ملياني فتيحة، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص 12.

[3] رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر" دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017، ص 09.

قصيرة الأجل، وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الحقيقة جهود السياسة النقدية، وإنما تخضع لميكانيزمات السوق النقدية من خلال عرض النقود والطلب عليها. حيث اذا أرادت السلطات تشجيع الاستثمار ورفع وتيرة النمو، عملت على تخفيض سعر الفائدة ورفعه في حالة الادخار. إلا أن هناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا لأنه يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع[1].

- **سعر الصرف:** يعبر سعر الصرف عن القيمة التي تأخذها وحدة من العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، ويعتبر التحكم فيه من أبرز مهام البنك المركزي، نظرا للدور الذي يلعبه في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، خاصة جانب معدل التضخم من خلال تأثيره على مستوى بنود ومؤشرات ميزان المدفوعات، ويتوجب في بعض الأحيان إدراج الحفاظ على سعر الصرف كهدف وسيط، حيث انه لا ينبغي أن يكون مرتفعا نسبيا مما يؤدي الى إعاقة الصادرات، كما لا ينبغي أن يكون منخفضا جدا مما يسبب ارتفاعا في تكاليف الاستيراد وبالتالي غلاء المعيشة، إضافة إلى تأثيره على حركة رؤوس الأموال من وإلى البلد[2].

❖ **الأهداف النهائية للسياسة النقدية.**

يمكن حصر مختلف الأهداف النهائية فيما يلي:

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة في تلافي التضخم ومكافحته، و في نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها. واللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد فريدمان صعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على التضخم دون اللجوء الى خفض معدل الزيادة في كمية النقود[3].

---

[1] دحان كنزة، سلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم "دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2016، ص 37.

[2] عشيط علاء الدين، نمذجة العلاقة ببين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019/2018، ص 05.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 274.

- **تحقيق مستوى عال من التشغيل:** ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة[1].
- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، والذي يدفع البنوك التجارية الى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات[2].
- **تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:** هذا الهدف له صلة وطيدة بهدف تحقيق التشغيل الكامل، لقدرته على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكمن مهمة السياسة النقدية هنا في التأثير على معدل الائتمان بالشكل الذي يسمح برفع مستوى الاستثمار للوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، كما أن هنالك عوامل أخرى غير نقدية تساهم هي الأخرى في زيادة معدلات النمو أهمها: الموارد الطبيعية، القوى العاملة والعوامل الاجتماعية والسياسية[3].

---

[1] بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018، ص 04.

[2] حمداني معمر و بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد02، المجلد05، الجزائر، 2021، ص 55.

[3] سمية فتاتنية و زينب بوجليط، أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج "سانت لويس" دراسة قياسية للفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015، ص 13.

ثانيا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

هناك أربعة قنوات ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، فهي الطريق الذي يسمح بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية الى الأهداف النهائية. وتتمثل في:

- **قناة سعر الفائدة (Interest rate channel):** وهي عبارة عن قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي والتي تعتمد على الفرض الكينزي، أي أن آثار السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية ينتقل إلى الاقتصاد الحقيقي عبر قناة سعر الفائدة، لذلك فإن اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة العرض النقدي**(M)** وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية**(Ir)** ستؤدي الى انخفاض تكلفة رأس المال، ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات**(I)**، وبما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج الوطني**(Y)**. ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية:

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

والعكس تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية، ومن ثم ارتفاع مستواها الحقيقي وزيادة تكلفة رأس المال، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار والطلب الكلي فالحد من النمو الاقتصادي[1].

- **قناة سعر الصرف (Exchange Rate Channel):** تشتمل قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية، فالسياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية، ويترتب عن ذلك انخفاض مقدار الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمقدار الودائع بالعملات الأجنبية، وهذا ما يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض في أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية، مقابل ارتفاع السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع قيمتها مقابل تراجع الواردات، وبالتالي زيادة في الناتج المحلي، لكن هذه القناة تتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وقدرته على تلبية الطلب

[1] وهابي طارق وبوسيكي حليمة، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي "دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2018)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 04، الجزائر، 2020، ص 50.

المتزايد على الصادرات الوطنية، وكذلك جودة المنتوجات وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية[1].

❖ **قناة الائتمان (Credit Channel):** وتحتوي على قناتين[2]:

- **قناة الإقراض المصرفي:** حيث عند اتباع سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى انخفاض العرض النقدي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فيهبط الطلب الكلي ويؤدي إلى الحد من النمو.
- **قناة الميزانية العمومية:** تقوم هذه القناة على توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات في الوضع المالي للشركة، ومؤدى هذه القناة أن علاوة التمويل الخارجي التي يتحملها المقترض تعتمد بشكل أساسي على وضعه المالي (وضع المنشأة المقترضة)، حيث يؤدي انخفاض صافي قيمة أصول الشركات إلى تزايد مخاطر مشكلة تماثل المعلومات (مخاطر الاختيار السيء، ومخاطر سوء النية)، مما يؤثر حجم الائتمان الممنوح لتلك الشركات وبالتالي انخفاض الاستثمار والناتج).

❖ **قناة أسعار الأصول(Asset Price Channel):** تشمل هذه القناة هي الأخرى على نوعين من القنوات العامة لانتقال الأثر النقدي للسياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد هما[3]:

- **قناة توبين للاستثمار(Tobin):** والتي تشرح كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم، حيث أن انخفاض عرض النقود(**M**) المتداول في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية والتقليل من نسبة الأرصدة النقدية بالمحافظ الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، الأمر الذي يدفع المتعاملين بهذه الأوراق إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة التي بحوزتهم من خلال بيعها فيؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار(P_A) وانخفاض قيمة مؤشر توبين(**q**)، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمارات(**I**) وتراجع مستوى الناتج المحلي(**Y**). ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية:

$$M \downarrow \Rightarrow \ P_A \downarrow \Rightarrow \ q \downarrow \Rightarrow \ I \downarrow \Rightarrow \ Y \downarrow$$

[1] بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 127-128.

[3] وهابي طارق و بوسيكي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** وضعها الاقتصادي "Modigliani" الذي يرى بأن التوسع في الإنفاق الاستهلاكي يتوقف على موارد الإنفاق، أي بزيادة الموارد يزداد الإنفاق الاستهلاكي فزيادة العرض النقدي ترتفع أسعار السندات أو الأصول المالية(P_e)، فتزداد بذلك ثروة المجتمع(**w**) مما يؤدي إلى التوسيع في الإنفاق وزيادة الدخل(**Y**) كما يلي[1]:

$$M \uparrow \Rightarrow \ p_e \uparrow \Rightarrow w \uparrow \Rightarrow \ Y \uparrow$$

المطلب الثالث: أدوات تطبيق السياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي لبلوغ أهدافه المرغوبة مجموعة من الأدوات، والتي بدورها تنقسم إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة. وسنفصح من خلال هذا المطلب عن مختلف الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية وفقا لتقسيماتها.

أولا: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال (القروض) والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالا، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة وتغير نسبة الاحتياطي القانوني[2].

❖ **معدل إعادة الخصم:** وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك[3].

يكون تدخل البنك المركزي على حسب الحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الكساد نجد أنه يطبق سياسة نقدية توسعية، بغية إنعاش الاقتصاد فيقوم بتخفيض سعر الخصم وهذا يؤدي إلى التخفيض من تكلفة القروض التي يقدمها الى البنوك التجارية، هنا تتسارع البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي فتزيد من إمكانيتها في منح الائتمان كونها تتمتع بالسيولة الكافية، وبغرض تدوير هاته السيولة وعدم اكتنازها تقوم البنوك التجارية بخفض سعر الفائدة على

[1] مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية "حالة بنك الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008، ص 65.

[2] خبابة عبدالله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 299.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 26.

القروض الممنوحة التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وخلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج والطلب الكلي وبالتالي الخروج من حالة الكساد إلى الانتعاش والتوسع الاقتصادي[1].

أما في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يجعل تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، لذا تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم فيقل الطلب على السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية، ويفضل العملاء في هذه الحالة الاحتفاظ بأوراقهم المالية لارتفاع تكلفة الخصم، وبهذا تنخفض قدرة البنوك على توليد النقود، وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به على مستوى الاقتصاد الوطني، فيقل الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وتزول مظاهر التضخم السلبية[2].

- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية في هذا الصدد إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي هدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي بالسوق[3].

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:**

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية باقتطاع هذه النسبة من حساب البنك التجاري وتحويلها لحسابه لدى البنك المركزي، وتحدد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد[4].

---

[1] عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023/2002، ص 34.

[2] دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

[3] مصباح سعيد وجغلاف علي، تأثير أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد02، المجلد05، الجزائر، 2022، ص 130.

[4] كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر" دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2019)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 2022/2021، ص 29.

ففي مراحل التضخم والتي تتسم بتضاعف القروض، يقوم البنك المركزي برفع مستوى معدل الاحتياطات الاجبارية الشيء الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة.

أما في حالة الكساد والانكماش حيث تقل الأموال وتتوقف حركية النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية، لتزيد نسبة السيولة النقدية وتتمكن البنوك من الزيادة في قروضها إلى المشروعات وتنتعش حركة النشاط الاقتصادي[1].

ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

- **تأطير القروض:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز، أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية[2].

واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

- **تنظيم القروض الاستهلاكية:** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط[3].
- **النسبة الدنيا للسيولة:** أي أن البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا

---

[1] خبابة عبدالله، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 305-306.

[2] محمد صلاح، يونس قرواط وحنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها "إشارة لبعض التجارب المختارة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد04، الجزائر، 2018، ص 61.

[3] بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مرجع سبق ذكره، ص12.

لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وذلك بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، للحد من قدرتها على الإفراط في إقراض القطاع الاقتصادي[1].

- **السياسة الانتقائية للقروض:** تعمل من أجل تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، وعادة ما تكون هذه القروض مسقفة ومخصصة لأهداف معينة، والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع لآخر، ومن محدداتها[2]:
  - إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
  - وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.
  - التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة.
- **التأثير والاقناع الأدبي:** أي محاولة البنك المركزي عن طريق أسلوب الاقناع بتوجيه الدعوة إلى البنوك التجارية بضرورة الالتزام واعتماد الحيطة والحذر في السياسات الاقراضية، بالنظر لمكانة البنك المركزي الخاصة في النظام المصرفي.

تتضمن هذه الفكرة آليات مختلفة، لعل أشهرها يلخص في رسائل الخطاب الأدبي التي يوجهها البنك المركزي باستمرار في إطار استراتيجية معينة، لاعتقاده بأهميتها في إدارة السياسة النقدية. وقد أصبحت لرسائل الخطاب الأدبي أهمية كبرى خاصة في إطار استراتيجية استهداف التضخم من خلال التعليقات التي يقوم بها البنك المركزي حول الأهداف التي يود تحقيقها والطرق التي يستعملها في سبيل ذلك[3].

ثالثا: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية.

شهدت السياسة النقدية تطورات كثيرة في استخدامها للأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ظهرت أدوات أخرى إلى جانب الأدوات المباشرة وغير المباشرة. ومن بين هذه الأدوات:

---

[1] سمية فتاتنية وزينب بوحليط، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] مصباح سعيد وجغلاف علي، تأثير أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] سامية نزالي، أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016، ص26.

- **سياسة التيسير الكمي:** ظهرت كاتجاه حديث للسياسة النقدية والتي يقصد بها ضخ البنوك المركزية للأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية والسندات المهمة في الاقتصاد حتى تخفف عليها الأعباء المالية المترتبة عن جداولها الائتمانية. وبالتالي تتمكن الشركات من الاستثمار والنمو وتتمكن الدول من الانفاق في القطاعات الاقتصادية، وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي يشتري السندات لاحقا ببيع السندات التي اشتراها بعد حدوث تحسن اقتصادي، وربما يحقق أرباحا حينما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش[1].
- **سياسة أسعار الفائدة الصفرية:** تتبعها البنوك المركزية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الافراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح. كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى[2].
- **سياسة أسعار الفائدة السالبة:** هي عبارة عن ضريبة عقابية من الناحية النقدية يطبقها البنك المركزي على البنوك التجارية التي تفضل وضع فائض سيولتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي بدل من ضخها في الاقتصاد، والهدف حسب المقاربة الكلاسيكية للنقود هو الرفع من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد حتى يتم رفع معدلات التضخم التي قاربت الصفر وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي[1].
- **التيسير الائتماني:** يقوم بموجبها البنك المركزي بتغيير تركيبة الأصول في ميزانيته دون التغيير من حجمها، حيث يقوم بشراء الأصول السامة في السوق المالي (كالسندات المغطاة بالرهون العقارية)، من أجل التأثير في الأسعار النسبية للسندات وتوجيهها نحو سعر محدد ومرغوب، ثم إعادة شراء السندات ذات آجال استحقاق طويلة مقابل بيع سندات قصيرة الأجل في نفس الوقت، وهنا لا يتم الشراء عن طريق خلق النقود من فراغ مثل حالة التيسير الكمي

[1] حمداني معمر وبناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] ساسي مباركة، مداني بن شهرة وسلطاني وفاء، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد02، المجلد04، الجزائر،2020، ص 178.

حتى يتم المحافظة على حجم ميزانية البنك المركزي، كما أن الرفع من سعر السندات المسمومة يساهم في تخفيض العائد منها وبالتالي زيادة الطلب عليها وفي الأخير تنشيط القطاع[1].

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم.

يعتبر التضخم من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تصيب معظم دول العالم، النامية منها والمتقدمة، حيث تحاول كل دولة التقليل من حدته ومحاولة السيطرة عليه كونه يؤثر سلبا على الاقتصاد، منتهجين بذلك عدة وسائل وسياسات.

المطلب الأول: تعريف وأنواع التضخم.

كون التضخم ظاهرة عالمية ويختلف حسب السياق الاقتصادي والظروف المحلية من بلد لآخر، فتعددت الدراسات والتحليلات التي تناولت تعاريف وأنواع التضخم.

أولا: تعريف التضخم.

لقد وُصف التضخم بعدة تعريفات كونه ظاهرة مست أغلب دول العالم من بينها:

- يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين[2].
- كما عرف كل من "Laidler وParkin" التضخم بأنه عملية ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، أو ما يعادلها من انخفاض في قيمة النقد بشكل مستمر، كما يؤكد أيضا على استمرارية التغيرات في الأسعار كخاصية مميزة للتضخم[3].
- كما عُرّف بناء على مسبباته، إذ يؤكد فريدمان بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائما، كذلك يرى "Goulborn" التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع[4].
- أما بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناجمة عنه وهو الاتجاه السائد بين معظم الاقتصاديين، حيث يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات

---

[1] العشي وليد وصديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2018، ص 76.

[2] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، ، صندوق النقد العربي، العدد 18، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 05.

[3] Scott Roger, Core inflation concepts, uses and measurment,1998, P 02.

[4] سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران، الأردن، 2014،ص ص 11-12.

العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين Robinson الذي يعرفه بأنه ارتفاع الأسعار، بينما Flaman فيعرفه بأنه حركة الارتفاع العام بالأسعار[3].

في الأخير واستنادا لما سبق، نقتضي أن الارتفاع المؤقت للأسعار لا يعتبر تضخما، بل يشترط صفة الاستمرارية.

ثانيا: أنواع التضخم.

يمكن تحديد أنواع التضخم المصنفة حسب عدة اعتبارات كما يلي:

❖ **التضخم من حيث حدته.**

- **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** هو التضخم الذي تكون فيه الزيادة العامة لمستوى الأسعار بطيئة، كأن تزيد بنسبة 1% أو 2% أو3% سنويا. لذلك يطلق البعض على هذا النوع من التضخم "التضخم المعتدل"، ويرى بعض الاقتصاديون أن هذا النوع من التضخم لا يشكل خطرا على الاقتصاد، لأن هذا الارتفاع المعتدل في المستوى العام للأسعار يفيد النمو الاقتصادي لأنه يجعل الأفراد متوقعين دائما ارتفاع الأسعار، فيزيد الطلب على السلع والخدمات قبل حدوث الزيادة المستقبلية، فينتج عن ذلك التوسع في الإنتاج والنمو الاقتصادي[1].
- **التضخم الجامح (Hyper Inflation):** ويتمثل هذا النوع في زيادة الأسعار بمعدل كبير تتبعها زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض من أرباح رجال الأعمال. مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة جديدة في الأجور وهكذا الامر الذي يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم. ويعتبر من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا بالاقتصاد إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مذهلة إلى انعدام في النقود تماما حيث تنخفض قيمتها عمليا إلى الصفر[2].

❖ **التضخم من حيث تدخل الدولة.**

- **التضخم الطليق(Open Inflation):** أو المكشوف، وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل

[1] فضل سليم فضل عبدالله، إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، العدد42، مصر، 2023، ص504.

[2] عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 168.

من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة[1].

- **التضخم المكبوت(Repressed Inflation):** يشير هذا النوع إلى الحالة التي تكون فيها أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع في مستويات دون مستوياتها الحقيقية. وذلك من خلال تدخل الدولة بجملة من الإجراءات لفائدة الفئات الضعيفة محدودة الدخل.

وسمي هذا التضخم بالمكبوت لأن مستوى الأسعار السائدة غير حقيقي، كون الأسعار مقننة أو مكبوتة، وأنه تم تحريرها لارتفعت إلى مستويات أعلى مقارنة بما هي عليه[2].

❖ **التضخم من حيث مصدره.**

- **التضخم المستورد(Imported Inflation):** عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج، فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة، أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج[3].
- **التضخم المحلي(Local Inflation):** وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد معين وفي زمان معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي[4].

[1] عزري حميد وخوني رابح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2020، ص 216.

[2] أحمد دبيش، مدخل إلى الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2024، ص 147.

[3] محمد أحمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، اليمن، 2012، ص ص 284-283.

[4] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 163.

المطلب الثاني: أسباب وآثار ظاهرة التضخم.

ينشأ التضخم لأسباب عديدة والتي تنجم عن عدة عوامل تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، حيث تشكل تأثيرا على الاقتصاد والمجتمع ككل.

أولا: أسباب ظاهرة التضخم.

توجد نظريتان رئيسيتان لأسباب التضخم في الأدب الاقتصادي، حيث تفسر النظرية الأولى التضخم من جانب الطلب أو بسحب الطلب، أي يكون ناتجا عن تغير الطلب الكلي للمجتمع، أما النظرية الثانية فتفسر التضخم من جانب العرض أو بدفع الكلفة، أي التغير الكلي من السلع والخدمات.[1] ونعرضهما كالتالي:

❖ **التضخم بسحب الطلب(Demand-Pull Inflation).**

يمكن إرجاع العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع إلى ما يلي:

- **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** يحدث التضخم عندما يزيد الانفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات من السلع المعروضة مع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، بالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية لوجود اختلال بين الطلب والعرض، ومن ثم فإن حجم الانفاق الكلي المتمثل خاصة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم[1].
- **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:** إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع البنوك على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول فتح الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين[2].

[1] تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022/2021، ص 14.

[2] بن سعيدة عبد العزيز وبلحاج نورالدين، فعالية السياسة النقدية في مجابهة التضخم "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص 18.

- **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشئة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد[1].
- **عجز الميزانية:** ويقصد به زيادة النفقات الحكومية العامة على الإيرادات العامة بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وتشغيل عناصر الإنتاج المعطلة في المجتمع، أو بشكل ضروري لتغطية نفقات التسيير الضرورية للدولة، لكن غالبا ما تؤدي هذه النفقات الممولة بالعجز إلى رفع وتيرة التضخم في الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الأموال على تحفيز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى حدوث فائض في المعروض النقدي وبالتالي زيادة في الطلب الكلي نتيجة زيادة في الدخول لا يقابلها زيادة في العرض الكلي[1].
- **الارتفاع في معدلات الأجور:** إن الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دورا في مجال التطورات الاقتصادية، خاصة من حيث تطورات مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي مما يترتب عليه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي. ولعل السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الأجور هو حركة النقابات العمالية بالمطالبة برفع الأجور، فيعتقد المنتجين أن باستطاعتهم تحمل أعباء الزيادة في الأجور عن طريق رفع الأسعار، ومن هنا تبدأ موجات ارتفاع الأجور وانعكاسها على ارتفاع الأسعار[2].
- **التوقعات والأوضاع النفسية:** قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم، ولعل أفضل الحالات التي تكون فيها الظروف

[1] منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 24.

[2] بسمة هاين وهاجر حسيب، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017/2016، ص ص 56-57.

النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل، التنبؤات والتوقعات، فالتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا يزيد من حركة النشاط والانتعاش في قطاعي الاستثمار والاستهلاك[1].

❖ **التضخم بدفع الكلفة أو من جانب العرض(Cost-Push Inflation).**

ينشأ تضخم دفع الكلفة لعدة عوامل وتتمثل فيما يلي[1]:

- **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية، بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.
- **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطابع المرتفع، فيمكن أن تعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، أو أن يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، الموظفين المختصين والمواد الأولية.
- **النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في راس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

ثانيا: آثار ظاهرة التضخم.

إن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر في ظل صعوبة السيطرة عليه يحدث آثارا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نوجز هذه الآثار بما يأتي[2]:

[1] وجدي جميلة، التضخم وسياسة استهدافه، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص 21.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص ص 274-276.

❖ **أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل.**

إن التضخم كما أوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية، أو أنها تغيرت بمعدلات أقل من معدل زيادة الأسعار. إن أول الفئات المتضررة من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى. لذا يرى الاقتصاديون أن ذوي الدخل المحدود هي الفئات التي تكون أشد ضررا في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع، لأن دخولهم تتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار لأنهم سيحصلون على دخول أعلى من جراء زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم، وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الأسعار. بمعنى أنه سيحصل إعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل المرتفع، إذ أن تغير الدخول لأفراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث أي مشكلة لأن حصة كل فئة ستبقى بدون تغيير.

❖ **أثر التضخم على الاستهلاك والادخار.**

يخصص جزء من الدخل الوطني للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي. لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق. كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية. ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك.

❖ **أثر التضخم على الاستثمار.**

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجؤون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا ضارة على الاقتصاد.

❖ **أثر التضخم على ميزان المدفوعات.**

إن ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من

إيرادات الدولة. وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد واستنزاف قدر من موارد الدولة.

❖ **الآثار الاجتماعية للتضخم.**

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يحدث آثارا اجتماعية غير مرغوبة، فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الأجور والأسعار. كما إن التضخم يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة، مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشارا للفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين وغيرها.

المطلب الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها.

ينظر إلى الفجوة التضخمية على أنها من بين اهم المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، حيث تحليل هذه الفجوة وتداركها يساعد في اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدل التضخم، وذلك استنادا إلى عدة معايير.

أولا: مفهوم الفجوة التضخمية (Inflationary Gap).

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية، فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كينز "Keynes" في بحثه الذي أصدره عام 1940، الموسوم بـ"كيف تدفع نفقات الحرب" حيث عرفها بأنها "وجود فائض للطلب الكلي على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية"، أي أنها الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، ففي حالة وجودها سيعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدلات التضخم، أي أنه إذا لم تتوافق الزيادة في حجم الطلب الكلي زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب وهذا الآخر يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

إن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة لدى المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها او الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين.

[1] ايلاف رياض عبد الستار وجليل كامل غيدان، تحليل الفجوة التضخمية وفجوة الناتج في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 41، العراق، 2021، ص 04.

ثانيا: معايير قياس الفجوة التضخمية.

تتمثل أهم معاير قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

❖ **معيار الاستقرار النقدي(Coefficient of monetary stability).**

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية النقدية النيوكلاسيكية، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:[1]

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: ΔM: تمثل التغير في كمية النقود؛ M: تمثل كمية النقود؛

ΔY: التغير في الناتج الوطني الحقيقي؛ Y: الناتج الوطني الحقيقي.

وفقا لهذه المعادلة يتحقق التوازن في الاقتصاد، عندما تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر أي أن نسبة التغير في كمية النقود تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج الوطني الحقيقي.

أما إذا كانت أكبر من الصفر، أي أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الناتج الوطني الحقيقي، فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل B.

❖ **معيار فائض الطلب الكلي(Excess Demand).**

وينطلق هذا المعيار من الاطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذ لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات وتنتج عنها زيادة في الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي، ويتم قياس فائض الطلب من المعادلة التالية:

$$D_X = \left(C_p + C_G + I + \Delta S\right) - Y$$

حيث: D_X: تمثل إجمالي فائض الطلب؛ C_p: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

[1] إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021/2020، ص ص، 60-61.

C_G: تمثل الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية؛ I: تمثل الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية؛
ΔS:تمثل الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية؛
Y: الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة.

فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يمثل إجمالي فائض الطلب والذي يعكس نفسه في شكل ضغوط تضخمية تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة[1].

❖ **معيار الإفراط النقدي.**

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي فريدمان، التي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل، مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار. فيرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي كالتالي:

$$M^t = \lambda Y_t - M_t$$

حيث: M^t: حجم الإفراط النقدي؛ M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة؛
Y_t: حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة؛
λ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية: $\lambda = M_t / Y_t$

إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي مما يؤدي لظهور القوى التضخمية[2].

[1] منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

[2] طيبة عبدالعزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص 19.

المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم.

التضخم ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع عام ومستمر للأسعار لفترة طويلة، فالتضخم المعتدل له أثر هام في الاقتصاد، لكن التضخم الزائد يمكن أن يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وتدهور الاقتصاد، ومن هنا يأتي دور استهداف التضخم حفاظا على استقرار الأسعار وتعزيزا للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم.

تعتبر سياسة استهداف التضخم النقلة الكبيرة على صعيد السياسة النقدية منذ تسعينات القرن الماضي، متخذة بذلك استقرار الأسعار الغاية الأساسية لها.

أولا: تعريف سياسة استهداف التضخم.

لقد وردت العديد من التعاريف ونقتصر على عرض أهما كالتالي[1]:

- عرفها "Eser Tutar2002" بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعلان الظاهر بأن استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية.
- أما "Bernanke1999" فعرفها على أنها إطار للسياسة النقدية له ثلاث خصائص مميزة: استهداف معدل تضخم محدد، الأولوية لتحقيق هدف استقرار الأسعار في الأجل الطويل ويمكن للبنك المركزي محاولة تحقيق أهداف أخرى في الأجل القصير مثل استقرار الناتج، توفر شفافية عالية بين صانعي السياسة النقدية ومختلف الاعوان الاقتصاديين.
- في حين عرف "Capistran& Ramos-Francia2010" سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية للسياسة النقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار باستخدام جميع المعلومات المتاحة للبنك المركزي بالأساس أسعار الأصول المالية[2].
- وعرفت أيضا على أنها سياسة تتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي أو هدف كمي لمعدل التضخم ضمن نطاق زمني واحد أو أكثر من خلال الإعلان الصريح أن التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الأساسي في المدى الطويل للسياسة النقدية، ووفقا لـ"Hazirolan1999"

[1] العيفة الويزة وتومي صالح، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد24، الجزائر، 2018، ص ص 2032-2033.

[2] محمد نشيد بوسيالة، سياسة استهداف التضخم كإطارة لإدارة السياسة النقدية "دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الحوث الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2019، ص 117.

فإن استهداف التضخم ليس طريقة للحد من التضخم الحالي وإنما أداة لمراقبة استقرار الأسعار في الاقتصاد[1].

استنادا لما سبق يمكن القول أن سياسة استهداف التضخم تعتبر استراتيجية حديثة يتبناها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية بإعلان صريح لهدف كمي لمعدل التضخم، جاعلا استقرار الأسعار في المدى الطويل هدفا نهائيا لها.

ثانيا: أنواع سياسة استهداف التضخم.

يمكن تقسيم سياسة استهداف التضخم إلى ثلاث أصناف تختلف باختلاف الفعالية والمصداقية حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المعتمدة في كل دولة[2]:

- **استهداف التضخم الانتقائي:** يطلق على البنوك عندما تتبنى سياسة استهداف التضخم بمستوى عال جدا من المصداقية، وتحقق هدف استقرار الأسعار دون الالتزام بقاعدة صارمة لاستهداف التضخم. يسمح هذا النوع للبنوك المركزية باتباع أهداف ثانوية أخرى مثل استقرار الإنتاج.
- **استهداف التضخم الشامل:** يتعلق هذا النوع من النظام النقدي بالدول التي توظف مستوى من متوسط إلى قوي في المصداقية والوضوح مع إطار من الشفافية يسمح للبنك المركزي بتحقيق هدفه، ولا تستطيع البلدان التي تتبع هذا النوع أن تحقق وتحافظ على مستوى منخفض من التضخم دون التزام واضح بهدف استقرار الأسعار.
- **استهداف التضخم البسيط:** يحدث ذلك عندما تتبنى دولة ما سياسة استهداف التضخم بدرجة منخفضة نسبيا في المصداقية، وهو نظام نقدي يتسم بعدم قدرة البنك المركزي على تحقيق هدف استقرار الأسعار بسبب تدني مستوى مصداقيته. هذا النظام خاص بالدول المعرضة بشكل كبير للصدمات والتي تتميز بضعف المؤسسات النقدية، والتي تعاني من أوضاع مالية غير مستقرة.

[1] يوسفي رقية وداد وبونوة سكينة، سياسة استهداف التضخم في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2021)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2022، ص 55.

[2] كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص55.

المطلب الثاني: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم وشروط تطبيقها.

تتبنى البنوك المركزية سياسة استهداف التضخم لعدة أسباب وتحت مجموعة من الشروط.

أولا: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم.

تتمثل الدوافع الحقيقية التي كانت وراء الاندفاع لتبني سياسة استهداف التضخم فيما يلي[1]:

- ارتفاع معدلات التضخم في عقد الثمانينات من القرن العشرين أثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية.
- وجود مشاكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسطية، كما أن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الأكثر دلالة على التضخم.
- يحدد البنك المركزي معدل أو مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (استهداف سعر الصرف أو المجاميع النقدية)، إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيود أمام السلطة النقدية.
- ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في تغيرات نظم السياسة النقدية وقد تحولت كثير من الدول إلى تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة بدل من المثبتة، وأصبح نظام استهداف التضخم من أنسب هذه السياسات في ظل هذه التغيرات.
- التطور والاختراعات في المنتجات المالية وتحرير حساب رأس المال وتطور النظم المالية الحديثة، أثرت على العلاقات بين النشاط المالي والاقتصاد الحقيقي وأصبح الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف وسيط لتحقيق معدل التضخم والنمو المستهدف.
- تحقيق نتائج جيدة للتضخم وتحسين الأداء الاقتصادي للدول التي استهدفت التضخم، واعتبار الدول الصناعية والناشئة التي طبقت هذه السياسة ذات مصداقية ومرونة كبيرة حيث نجحت في تحقيق معدلات تضخم منخفضة.

[1] الطاهر جليط والهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر "دراسة قياسية"، المجلة الاقتصادية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2022، ص ص 39-40.

ثانيا: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

تستند سياسية استهداف التضخم على مجموعة من الشروط والتي بدورها تنقسم إلى شروط عامة وأخرى أولية.

❖ **الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم.**

وهي تلك المعايير او الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، ويحدد "F.S.Mihikin" خمسة شروط ضرورية وهي[1]:

- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق هذا الهدف.
- الإعلان الصريح عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الاجل المتوسط تلتزم بموجبه السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين في إطار زمني محدد.
- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية في معدل التضخم ليس فقط المجاميع النقدية واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية بل يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
- اخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.
- زيادة درجة الشفافية من خلال التواصل مع الجمهور والسوق وإعلامهم بخطط، قرارات وأهداف السلطة النقدية[2].

❖ **الشروط الأولية لسياسة استهداف التضخم.**

- **استقلالية البنك المركزي:** إن الشرط الأساسي لإطار استهداف التضخم هو أن البنك المركزي لابد أن يمنح الاستقلال الكامل لتعديل أدوات سياسته النقدية بحرية للوصول لهدف التضخم المنخفض، ولا تعني الاستقلالية الاستقلال التام ولكن على الأقل إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، والتي تعني بشكل أساسي أن البنك لا يستطيع تمويل ميزانية الحكومة، وبنفس الطريقة لا ينبغي أن يطلب من البنك المركزي تحقيق أسعار

[1] رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، ص06.

[2] بسمة هاين ونسيبة حسيب، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص76.

فائدة منخفضة على الدين العام أو الحفاظ على سعر صرف اسمي معين. وألا يكون هناك أي ضغط سياسي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة لا تتسق مع تحقيق هدف التضخم[1].

- **وجود هدف واحد:** يتمثل الشرط الثاني في عدم وجود استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي، وبعبارة أخرى يجب أن يكون هناك هدف وحيد داخل النظام، فبوجود أكثر من هدف قد يكون هنالك تعارض بين الأهداف[1].
- **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة، فيجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا لابد ان تكون السلطة النقدية قادرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته ومداه في المستقبل[2].

المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم.

أدى تطبيق سياسة استهداف التضخم إلى تحقيق العديد من النجاحات للدول التي تبنتها، إلا أن هذه السياسة لم تكن بمنأى عن الانتقادات المتنوعة.

أولا: مزايا تطبيق سياسة استهداف التضخم.

هناك العديد من الإيجابيات التي حققتها الدول المتقدمة والنامية التي طبقت سياسة استهداف التضخم نذكر منها[3]:

- ❖ يمكن للدول المطبقة لسياسة استهداف التضخم من الوصول والحفاظ على نسبة منخفضة ومستقرة للتضخم في الأمد الطويل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- ❖ خلق الشفافية واليقين وتفهم أكبر لدى عملاء السوق كافة لتوجهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصداقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.
- ❖ استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس أو معيار لمدى فاعلية السياسة النقدية بشكل أكثر دقة من استخدام سياسة نقدية تقليدية.

---

[1] Eser Tutar, Inflation Targeting in Devloping Countries and its Applicability to the Turkish Economy,Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute for the degree of master of Ats, United States, 2002, P P, 05,06.

[2] محمد محمود عطوة يوسف ورشدي فتحي محمود حسن حجازي، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة التجارة والتمويل، المجلد38، العدد02، مصر، 2018، ص243.

[3] آلاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة "مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي"، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص36.

- يوفر استهداف التضخم الحافز القوي لإحداث التغير المؤسسي بإعطاء البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية، وتكوين الهيكل المؤسسي والتنظيمي المستقر بينه وبين السلطة المالية، مما يعزز من دور البنك المركزي ويحد من تداخل السياستين المالية والنقدية.
- تعزز هذه السياسة من وظيفة المساءلة إذ يحاسب متخذ القرار في البنك المركزي إذا كانت النتائج أقل من المحددة في الأهداف الرئيسية.
- تساعد سياسة استهداف التضخم المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الإقراض بصورة أفضل مما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار وتكاليف الإقراض ويوفر استقرارا اقتصاديا منشودا.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم.

وجهت العديد من الانتقادات لسياسة استهداف التضخم، خاصة القائمون على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي(المعارضون)، نوجزها فيما يلي[1]:

- إن تحديد معدل معين للتضخم وتركيز جهود البنك المركزي في تحقيقه سيؤدي إلى تقليل مرونة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية في حالة الهزات الاقتصادية العنيفة التي تحد بشكل كبير النشاط الاقتصادي بسبب التركيز المفرط على التضخم.
- صعوبة التحكم في التضخم خاصة في حالة الدول النامية بسبب وجود فترات إبطاء طويلة في آلية انتقال آثار هذه السياسة ومعرفة نتائج مضللة.
- مرونة سعر الصرف التي يتطلبها نظام استهداف التضخم قد يسبب عدم الاستقرار المالي.
- بعض الاقتصاديين يقولون أن النظام مقيد جدا ويعوق السلطات النقدية من الاستجابة للصدمات التي تضرب الاقتصاد.
- رفع أسعار الفائدة عند الضرورة من متطلبات تطبيق نظام استهداف التضخم يؤدي إلى ضغوط على معدل نمو الناتج في الدول خلال فترة تخفيض التضخم.

ثالثا: تجارب دولية لسياسة استهداف التضخم.

لقد شهدت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم تجارب متنوعة لتطبيق هذه السياسة، كما تجدر بنا الإشارة على أن أول تطبيق لسياسة استهداف التضخم كان في نيوزيلاندا عام 1990، لتليها العديد من الدول الأخرى متبعة خطاها لتطبيق هاته السياسة الناجحة.

[1] وجدي جميلة، التضخم وسياسة استهدافه، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

الجدول رقم(01-01): الدول التي طبقت سياسة استهداف التضخم.

الدولة	سنة التطبيق	التضخم المستهدف	الدولة	السنة	التضخم المستهدف
نيوزيلاندا	1990	3-1	جواتيمالا	2005	5(±1)
كندا	1991	2(±1)	اندونيسيا	2005	5(±1)
المملكة المتحدة	1992	2	رومانيا	2005	3(±1)
استراليا	1993	3-2	صربيا	2006	4-8
السويد	1993	2	تركيا	2006	5.5(±1)
التشيك	1997	3(±1)	أرمينيا	2006	4.5(±1.5)
بولندا	1998	2.5(±1)	غانا	2007	8.5(±2)
البرازيل	1999	4.5(±1)	اوروجواي	2007	3-7
تشيلي	1999	3(±1)	ألبانيا	2009	3(±1)
كولومبيا	2000	2-4	جورجيا	2009	
جنوب افريقيا	2000	3-6	باراجواي	2011	3
تايلاندا	2001	0.5-0.3	اوغندا	2011	4.5
هنغاريا	2001	3(±1)	الدومينيك	2012	5
المكسيك	2001	3(±1)	اليابان	2013	2
أيسلاندا	2001	2.5(±1)	مولودوفا	2013	3.5-6.5
كوريا الجنوبية	2001	3(±1)	الهند	2015	2-6
النرويج	2001	2.5(±1)	كازاخستان	2015	4
بيرو	2002	2(±1)	روسيا	2015	4
الفلبين	2002	4(±1)	الارجنتين	2016	5(±1.5)
			مصر	2019	8(±3)

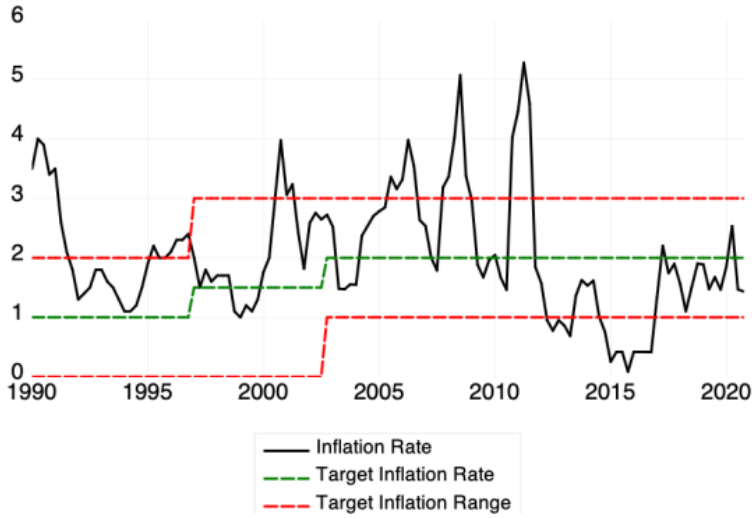
المصدر: الطاهر جليط والهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر "دراسة قياسية"، المجلة الاقتصادية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2022، ص ص 42-43.

وفيما يلي نعرض تجارب بعض الدول لسياسة استهداف التضخم:

❖ **تجربة نيوزيلاندا.**

شهدت نيوزيلاندا أعلى معدلات التضخم سنة 1970، ثم تمكنت من تخفيضها 17% عام 1985 إلى ما يقارب 5% في 1989 ثم إلى ما يقترب من 1% ليصل سنة 2010 أكبر بقليل من 2%، حيث أبرم البرلمان والبنك الاحتياطي لنيوزيلاندا عقدا يتضمن زيادة استقلالية البنك المركزي وجعله من بين أحسن البنوك المركزية استقلالية في العالم، بمقتضى هذا العقد يلتزم البنك المركزي بتحقيق هدف وحيد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار. يشترط العقد من وزير المالية ومحافظ البنك التفاوض والإعلان عن الاتفاق المتوصل إليه حول استهداف معدل التضخم، مع وضعه حيز التطبيق وتقييم أداء السياسة النقدية، كما يحدد الإنفاق معدل رقمي للتضخم المستهدف والافق الزمني للوصول إليه[1].

الشكل رقم(01-01): معدل التضخم المستهدف في نيوزيلندا للفترة (1990-2020).



Source:Taylor Collins,Inflation Targeting in New Zealand:Does Policy Match Practice?, University of the Incarnate Word, Journal of Applied Business and Economics, Vol24,United States, 2022, P04.

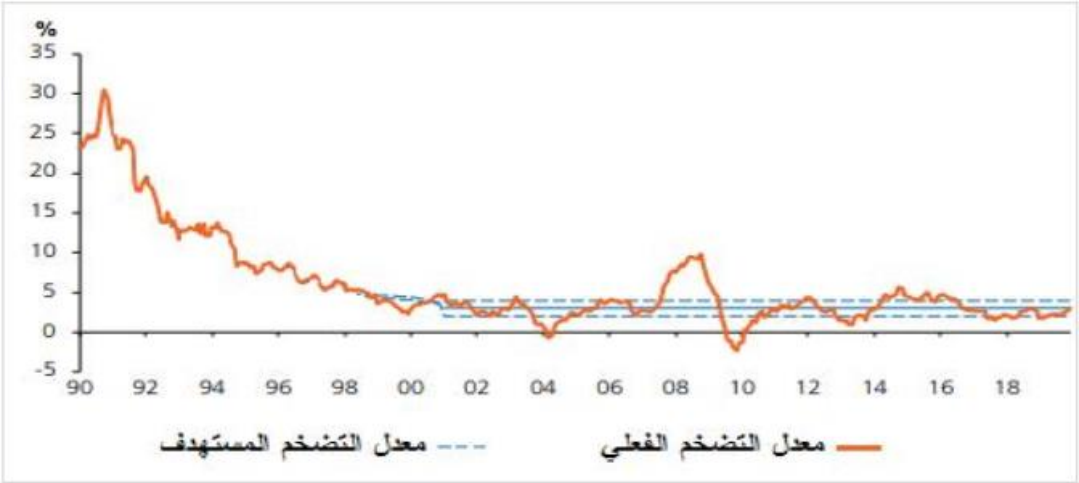
❖ **تجربة التشيلي.**

تعتبر تجربة التشيلي مثال جيد للدول الناشئة في مجال استهداف التضخم، حيث تمكن البنك المركزي من تخفيف الضغوط التضخمية، إذ استطاع النزول بمعدل التضخم السنوي من 30%

[1] كبوط عبد الرزاق وجادلي سمير، مداخلة: متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني "التضخم في الجزائر"، جامعة جيجل، 2014، ص15.

بداية المرحلة 1990إلى جوالي 3% نهايتها، كما ارتفع معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ ليصل إلى أعلى من 8% سنويا خلال الفترة 1990حتى عام 1997، وتجدر الإشارة أن البنك المركزي بالتشيلي استطاع بعد ذلك المحافظة على معدلات تضخم منخفضة ضمن حدود المعدل المستهدف أو حتى مقاربة لها ماعدا سنة 2008 أين بلغ معدل التضخم حاجز 9% وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 التي ضربت الاقتصاد العالمي. [1]

الشكل رقم(02-01) معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 1990-2018 بالتشيلي.



المصدر: محمد أكرم حبار، فنازي فطيمة الزهراء وآمنة بومعزة، سياسة استهداف التضخم كأحد أطر إدارة السياسة النقدية الحديثة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد17، العدد03، الجزائر،2023، ص 653.

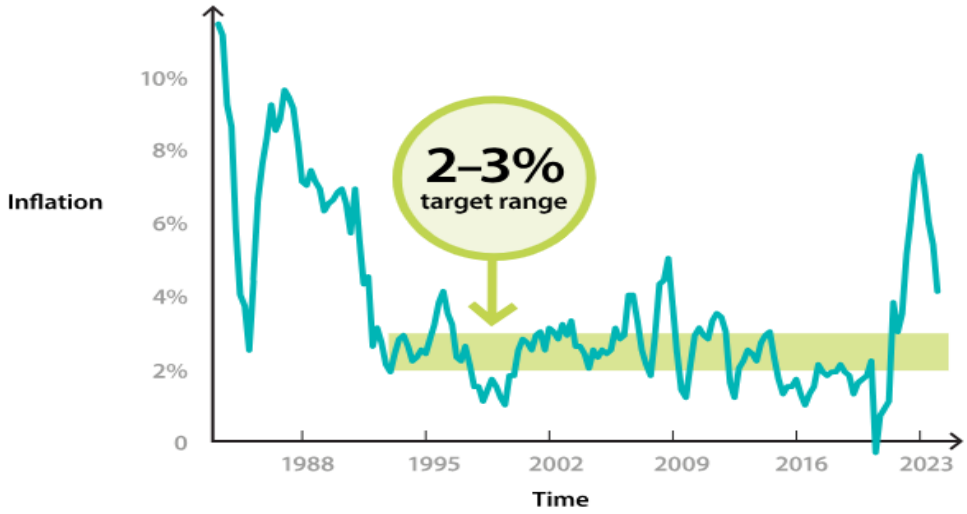
❖ **تجربة استراليا.**

تبنت أستراليا سياسة استهداف التضخم بعدما تمكنت من تخفيض معدلات التضخم الكبيرة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أكثر من 10% إلى ما يقارب 2% مع بداية التسعينات، ولم تقر استراليا نظام تشريعي خاص باستهداف التضخم مثل ما فعلت نيوزيلاندا، كما أوكلت مهمة إدارة السياسة النقدية إلى محافظ البنك الاحتياطي في مارس 1993 والوصول إلى تحقيق معدل تضخم مستهدف من 2% إلى 3% على مدى أفق زمني حدد بسنتين، وفي سبتمبر 1994 تم تحديد المعدل المستهدف بدقة بين 2 و3 على مر السنوات، وقد اتسمت سياسة استهداف التضخم في كل مراحلها بمرونة واسعة في التعامل مع صدمات العرض والطلب، الامر الذي ساعد استراليا على تخطي الازمة الآسيوية بنجاح كبير عام 1997[2].

[1] محمد أكرم حبار وآخرون، سياسة استهداف التضخم كأحد أطر إدارة السياسة النقدية الحديثة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد17، العدد03، الجزائر، 2023، ص ص 652-653.

[2] كبوط عبد الرزاق وجادلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشكل رقم(03-01): التضخم الفعلي والمستهدف في أستراليا خلال الفترة 1988-2023.



Source: RESERVE BANK OF AUSTRALIA https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/australias-inflation-target.html. Date of viewing: 02/05/2024.

❖ **تجربة مصر.**

أعلن البنك المركزي خلال العام المالي 2003/2002 عن تغيير السياسة النقدية المتبعة والانتقال إلى تطبيق استراتيجية استهداف التضخم، حيث اعتبر استقرار الأسعار الهدف الرئيسي لهذه السياسة، وبناء عليه يلتزم البنك المركزي بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم في المدى المتوسط بما يساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادي. ومنذ الإعلان الرسمي لتبني هذه السياسة في عام 2003 واجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية التي حالت نسبيا دون نجاح هذه السياسة كان من بينها الازمة المالية العالمية والأوضاع التي شهدها الاقتصاد المصري في أعقاب عام 2011، والضغوطات التي شهدتها أوضاع الموازنة العامة للدولة وما نتج عنها من ارتفاع لمستويات العجوزات فيها والدين العام علاوة على الضغوط على قيمة العملة المحلية لتتجه نحو الانخفاض. لتقرر بعدها السعي لتحقيق معدل التضخم المستهدف والمعلن عنه ديسمبر 2018 والبالغ 9% ومواصلة البنك المركزي سعيه إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطويرها بهدف استكمال التحول الكامل لإطار استهداف التضخم[1].

[1] سمر حسين سري ومنصور أحمد الفكي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 20، 2021، ص ص 146-147.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية العنصر الفعال في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو، فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية أو البنك المركزي للتأثير على عرض النقود بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتنوع بين أهداف أولية، أهداف وسطية وأخرى نهائية، مستخدمة بذلك عدة أدوات وناقلة أثرها بواسطة مجموعة من القنوات.

كما ينظر للسياسة النقدية على أنها من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم كونه أبرز الظواهر العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي والذي عرف على أنه الارتفاع المستمر في الأسعار، وهذا الارتفاع في ظل صعوبة السيطرة عليه خلف آثارا على الاقتصاد والتي تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية حسب كل دولة.

ومع بداية التسعينات قامت عدة دول بتبني استراتيجية جديدة لهي سياسة استهداف التضخم قصد السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والتي يتبناها البنك المركزي بإعلانه هدفا صريحا كميا لمعدل التضخم جاعلا استقرار الأسعار في المدى الطويل هدفا نهائيا له. وقد أظهرت مختلف تجارب الدول في استهداف التضخم تنوعا كبيرا في النتائج، حيث أدت إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

الفصل الثاني:

البنوك المركزية واشكالية استقلاليتها

تمهيد:

يجسد البنك المركزي الركيزة الأساسية في الجهاز المصرفي لأي دولة، كونه السلطة النقدية الرئيسية التي تدير وتنظم السياسات المالية .وغالبا ما يتمتع البنك المركزي باستقلالية عن الحكومة، وهي ميزة تعد ذات أهمية بالغة.

فالاستقلالية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك باتخاذ القرارات المالية والنقدية دون أي ضغوط أو تدخلات خارجية التي من شأنها أن تولد تهديد الاستقرار الاقتصادي. إذ تسعى جل الدول لتحقيق الاستقلالية الكاملة للبنوك المركزية لتسهيل بلوغ الأهداف المنشودة، ومع ذلك فالحفاظ على هذه الاستقلالية يشكل تحديا كبيرا للبنوك المركزية، حيث يمكن أن تواجه ضغوطا من الحكومات أو القطاعات الاقتصادية لاتخاذ قرارات تخدم مصالح سياسية أو اقتصادية فورية، مما يعرض استقلاليتها للخطر.

وفي الجزائر، بدأ الحديث حول استقلالية البنك المركزي يأخذ منحى جديا، بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي منح لبنك الجزائر صلاحيات واسعة لرسم وتنفيذ السياسة النقدية.

وسنستعرض هذا الموضوع بعمق وتفصيل في هذا الفصل المتعلق بالبنوك المركزية واشكالية استقلاليتها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية.

المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية.

المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية.

يحتل البنك المركزي موقعا حيويا في النظام المصرفي لأي دولة، بما أنه السلطة النقدية الرئيسية التي تتولى مسؤولية تنظيم السياسات النقدية وإدارة النظام المالي. حيث يساهم في توفير الاستقرار المالي والنقدي ودعم نمو الاقتصاد من خلال سياساته وتدابيره.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية ومفهومها.

نشأت فكرة تأسيس البنوك المركزية في القرن السابع عشر، حيث بدأت الدول تدرك أهمية وجود هيئة مركزية للسيطرة على النقد وتنظيم النظام المالي، كما ازدادت أهميتها مع تطور الاقتصاديات لتصبح مسؤولة عن تنظيم العرض النقدي وإدارة السياسات النقدية وضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة.

أولا: نشأة البنوك المركزية.

شهدت أوروبا أولى محاولات قيام البنوك المركزية في العالم، إذ يسجل لنا التاريخ الاقتصادي أن دولا عديدة في أوروبا نشأت بنوكها المركزية الواحدة تلو الأخرى، ونذكر من بينها البنك المركزي السويدي، إذ تشير الوقائع بأنه انبثق أولا كمصرف خاص تم تأسيسه في عام 1656. وأعيد تنظيمه مصرفا للدولة في عام 1668 لتمويل خزانة الملك، وتنظيم عملية إصدار النقد والمحافظة على إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى معدني الذهب والفضة. وتطور تدريجيا ثم استحوذ على وظيفة الإصدار النقدية التي جرى تثبيتها بموجب القانون عام 1809، وفي عام 1897 تم حصر حق الإصدار النقدي بالبنك[1]. كما أنشئ بنك إنجلترا المركزي في عام 1694، وكان السبب في نشوئه هو حاجة إنجلترا للأموال نتيجة حربها مع فرنسا وهدف الحكومة آنذاك هو اقتراض المال اللازم لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار[2].

أما بنك فرنسا الذي أنشئ عام 1800 فقد كان الهدف منه القيام بوظيفة إصدار النقود ولإنقاذ فرنسا من الركود الذي ألم بها أثناء الثورة الفرنسية، ثم توالت البنوك المركزية في التكاثر، ففي عام 1814 ولد البنك المركزي الهولندي، وفي عام 1817 أنشئ بنك النمسا و1860 بنك روسيا"[3].

---

[1] يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص 10.

[2] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار النشر اليازوري، الأردن،2006 ص13

[3] بوشريط أسامة، البنوك والسياسات النقدية، دار الحامد، الأردن،2020، ص33.

أما في البلدان النامية فإن نشوء البنوك المركزية فيها جاء انسجاما مع التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، وبعد انعقاد المؤتمر المالي الدولي في بروكسل الذي تمت الإشارة إليه سابقا، تم تأسيس بنوك مركزية في جنوب افريقيا، بيرو، كولومبيا، ألبانيا، غواتيمالا، الإكوادور والصين، وذلك في الأعوام 1921، 1922، 1923، 1925، 1927 و1928 على التوالي. وفي البلدان العربية والتي تعد جزءا من البلدان النامية، وبعد حصولها على الاستقلال السياسي قامت وفي مدد زمنية مختلفة بإنشاء مؤسسات تحتكر إصدار النقد وتدير شؤونه وكذلك الإشراف على الجهاز المصرفي، وتعد العراق أول بلد عربي تم فيه تأسيس بنك مركزي عام 1947، أما في مصر فإن صدور القانون 57 لسنة 1951 أسبغ على البنك الأهلي المصري صفة البنك المركزي، وفي السنوات 1953، 1954، 1955 و1958 أسست بنوك مركزية في كل من سوريا، فلسطين، ليبيا وتونس على التعاقب[1].

ويختلف البنك المركزي من دولة لأخرى من حيث نطاق مسؤولياته وخصائصه التنظيمية، وكذا من حيث علاقته بالسلطات العامة، بسبب اختلاف النظم النقدية والاقتصادية السائدة في كل بلد، لكن ومع ذلك هناك خصائص مشتركة تجمعهم متمثلة في الوظائف الأساسية التي تقوم بها[2].

ثانيا: مفهوم البنك المركزي.

لقد وردت عدة تعريفات للبنك المركزي نذكر منها ما يلي:

- عرف الاقتصادي ساموليسون "Samualson" البنك المركزي من خلال وظيفة التحكم في عرض النقد إذ يقول" هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقد"[3].
- في حين عرف دي كوك De Kock البنك المركزي بأنه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، القيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية[4].

[1] سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، دار الأيام، الطبعة الأولى، 2019، الأردن، ص ص 17-18.

[2] سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص104.

[3] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- كما عرف البنك المركزي بأنه الهيئة التي تتولى إصدار النقد، ويشرف على النظام المصرفي والسياسة الائتمانية، ويؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي، ويراقب عرض النقود وينظم الائتمان[1].
- وأيضا عرف على أنه مؤسسة مالية تأتي على قمة الجهاز المصرفي لما له من قدرة على إصدار النقود وتدميرها، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق الودائع، فهو بمثابة بنك البنوك[2].

واستنادا لما سبق يمكن القول أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تترأس الجهاز المصرفي، ويتحكم في العرض النقدي وإدارة السياسة النقدية وتنظيم الائتمان قصد تحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها.

تعتبر البنوك المركزية الركيزة الأساسية للنظام المالي في أي دولة، حيث تلعب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال وظائفها المتعددة وخصائصها الفريدة.

أولا: خصائص البنوك المركزية:

البنك المركزي هو المحور الأساسي لأي دولة وتميزه عدة خصائص نذكر منها[3]:

- يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية.
- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع البنوك الأخرى، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية.
- البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد، حيث أنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية، ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك.
- هدف البنك المركزي يختلف عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة، من حيث تحقيق الربح.

---

[1] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، الجزائر، ص 58.

[2] سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2016، ص307.

- ❖ يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية.
- ❖ يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية.
- ❖ وحدة البنك المركزي، حيث من الملاحظ عمليا في البنوك المركزية لمعظم الدول في العالم وحدتها[1].
- ❖ ملكية البنك المركزي للدولة، بحيث هي مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والاشراف عليها، من خلال القوانين التي تسنها[2].

ثانيا: وظائف البنوك المركزية.

تلعب البنوك المركزية دورا حيويا في النظام المالي لأي دولة، حيث تضطلع بوظائف متعددة، يمكن ذكر بعضها كالآتي:

- **إصدار العملة (Bank of issue).**

هذا ويعتبر البنك المركزي في كل بلاد العالم تقريبا الجهة الوحيدة التي لها حق إصدار العملة وخاصة العملة الورقية. وهذه المهمة تكاد تقتصر عليها دون غيره من المؤسسات الأخرى، ولعلها تعد من أولى وأهم الوظائف التي امتلكت امتيازها البنوك المركزية خلال تطورها التاريخي، على الرغم من أن بعض البنوك التجارية تمتعت لبعض الوقت وفي حقب تاريخية مضت بحق اصدار العملات الخاصة بها إلا أن هذا أدى في كثير من الأحيان إلى فوضى نقدية أدت الى انهيارات مصرفية[2].

- **بنك الدولة ومستشارها المالي (State Bank).**

من المعروف أن البنك المركزي يعتبر بنك الدولة ومستشارها المالي وفي معظم دول العالم، حيث يقدم لها جميع الخدمات المصرفية، فيمسك لها حساباتها وحسابات المؤسسات الحكومية، كما ينفذ لها جميع تعاملاتها المالية مع العالم الخارجي، وهو المسؤول عن الاحتفاظ بالعملات الأجنبية وتنظيم الدين العام وتقديم التسهيلات الائتمانية للخزينة المركزية، إضافة إلى قيامه باستثمار الاحتياطات النقدية للدولة وتقديم المشورة والنصح لها[3].

---

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص283.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثنية، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص ص، 250-251.

- **البنك المركزي بنك البنوك (Bankers Bank):** وقد نشأت هذه الوظيفة للبنك المركزي، لأنه يختص بالقيام بأعمال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك، كما يعتبر الملجأ الأخير للبنوك التجارية والإسلامية عند حاجتها للاقتراض أو للحصول على السيولة المناسبة، وأيضا احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والإسلامية، والقيام بأعمال المقاصة والتسويات والتمويلات الخاصة بالبنوك. وهذا ما يقوي دوره في الرقابة والإشراف عليها[1].
- **الرقابة على الائتمان:** بما أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فإن هذه الأخيرة تحتفظ لديه بودائعها، وبما أنه بنك البنوك فهي كذلك تحتفظ بودائعها لديه، ومن ثم فإن للبنك المركزي القدرة على التحكم في حجم هذه الودائع (أي الائتمان)، وحجم الائتمان يتوقف على حجم ونسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية. وهناك سياسات يتبعها البنك المركزي لمراقبة الائتمان، منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث[2].

المطلب الثالث: ميزانية البنوك المركزية.

تمثل ميزانية البنك المركزي احدى الأدوات الرئيسية لتنظيم السياسة النقدية وإدارة الاقتصاد في البلد تنقسم الى أصول وخصوم، ولدينا الجدول الآتي يشرح محتواها:

الجدول رقم (01-02): ميزانية البنك المركزي.

الأصول	الخصوم
*حسابات الذهب وحقوق السحب الخاصة. *عملات قابلة للتحويل. *أوراق مالية حكومية (سندات وأذون خزانة) *القروض المخصومة. *قروض للدولة (الخزانة العامة). *عملات الخزانة المساعدة. *عناصر نقدية تحت التحصيل. *أصول أخرى.	*نقود ورقية مصدرة (بنكنوت متداول). *ودائع البنوك (الاحتياطات). *ودائع الخزانة العامة. *ودائع أجنبية وودائع أخرى. *عناصر نقدية متاحة لم تحصل بعد. *رأس مال وخصوم أخرى للبنك المركزي.
إجمالي الأصول (الاستخدامات)	**إجمالي الخصوم (الموارد)**

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007، ص254.

[1] محمد أحمد الافندي، مبائ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص114.

أولا: أصول ميزانية البنك المركزي: تشمل أصول البنك المركزي كل الموجودات غير النقدية التي حصل عليها خلال العمليات التي قام بها وهي الموجودات من الذهب والعملات الجنبية، القروض المترتبة على الخارج والقروض المقدمة الى الاقتصاد المتأتية من عمليات إعادة تمويل الجهاز المصرفي[1].

❖ **القروض المترتبة على الخارج ورصيد العملات الأجنبية:**

تدخل الدولة في المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، وخدمات استثمارات أجنبية فيحصل الأعوان الاقتصاديون المقيمون على العملات الأجنبية والذهب، وهذه العملات تعتبر قدرة شرائية تستخدم في الخارج (عملة اجنبية) وعادة ما يتقدم حائزو هذه العملات بمبادلتها مقابل قدرة شرائية وطنية (عملة وطنية) إلى المؤسسات المصرفية وهذه المؤسسات المصرفية بدورها تتوجه الى البنك المركزي لمبادلتها أو تحويلها إلى نقد وطني.

❖ **القروض المقدمة إلى الخزينة العامة:** تضم هذه القروض ما يلي:

- **الحسابات الجارية البريدية في بعض الدول:** حيث يقوم البنك المركزي بفتح حسابات جارية لدى مراكز الصكوك البريدية، فالرصيد الدائن للحسابات التي يفتحها البنك المركزي يعتبر مساعدة مالية للخزينة.
- **التسبيقات والمساعدات للخزينة:** في بعض الدول يحدد سقف لهذه التسبيقات والقروض، ويتم تعديل هذا السقف حسب نتائج (أرباح، خسائر) صندوق استقرار الصرف (القطع)، وتقسم في فرنسا المساعدات للخزينة إلى جزئين: جزء منتج للفائدة وجزء غير منتج للفائدة.

❖ **القروض المقدمة للاقتصاد (القروض ناتجة عن عمليات إعادة التمويل):**

وهي تلك القروض التي يقدمها البنك المركزي للقطاع المصرفي والتي يقدمها بدوره الى مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وتأخذه عدة اشكال وتلخص الميزانية في البنود التالية:

- الأوراق المالية الصادرة عن الدولة (سندات خزينة وباقي سندات الديون).
- الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية وسوق السندات.
- الأوراق المالية الصادرة من القطاع الخاص.
- الأوراق المالية قيد التحصيل وهي الشيكات التي يسحبها المدينون للخزينة على بنوكهم ويحررنها لأمر الخزينة التي تحصلها بواسطة البنك المركزي.

[1] لحلو بوخاري ووليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية مكتبة النشر حسن ليبراري، الجزائر،2014، ص 64.

❖ **حسابات أخرى مختلفة أو موجودات أخرى.** ويضم هذا البند:[1]

- حسابات المدينة الداخلية المتعلقة بالبنك نفسه مثل حركة الحسابات بين الفروع والمركز الرئيسي، وحسابات المصروفات.
- قيمة موجودات البنك من مباني واثاث وأصول ثابتة أخرى.

ثانيا: خصوم ميزانية البنك المركزي. وهذا الجانب يبين مصادر أموال البنك المركزي والتي هي بمثابة مطلوبات (ديون) على البنك المركزي للغير، وهذه الخصوم تتمثل في العناصر الآتية[2]:

❖ **الاحتياطات النقدية:** وتسمى أيضا القاعدة النقدية أو الأساس النقدي وأيضا يطلق عليها النقود عالية القوة وتتكون من:

- العملة المتداولة التي أصدرها البنك المركزي وهي عبارة عن أوراق البنكنوت المسكوكات المعدنية والتي يحتفظ بها الجمهور خارج الجهاز المصرفي لغرض المبادلات، وتعتبر هذه العملة بمثابة مطلوبات (دين) على البنك المركزي لأنه هو الجهة المنوطة بإصدارها وتغطيتها وفقا للقانون.
- **احتياطات البنوك لدى البنك المركزي:** هذه الاحتياطات النقدية تودعها البنوك لدى البنك المركزي بحكم القانون، وأحيانا تزيد عليها لأغراض التعامل النقدي وكاحتياطات نقدية لمواجهة أي مسحوبات عليها، وتتيح هذه الاحتياطات للبنك المركزي التحكم في سيولة البنوك التجارية ومن ثم التأثير على مقدرتها في منح الائتمان والذي يفرز أثره على عرض النقود.
- الاحتياطات النقدية في خزائن البنوك المركزية.

❖ **الودائع الحكومية:** وهي الودائع التي تقوم الحكومة بإيداعها لدى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي لهذا فانه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها وسداد مصروفاتها

[1] صلاح السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (جزء 2)، مجموعة النيل العربية طباعة للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة نشر، ص365.

[2] محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر 2011، ص ص311-313.

❖ **المطلوبات الأجنبية:** وتتمثل في التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي، وهو على النحو التالي:

- وحدات حقوق السحب الخاصة وهي ليست عمله متداولة دوليا وانما هي وحدات حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي أو يقرضها لأعضائه وتحدد القيمة الحسابية لهذه الوحدات استنادا على محصلة أسعار صرف العملات الدولية المكونة لها.
- حساب صندوق النقد الدولي.
- ارصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

❖حساب رأس مال البنك، هو عبارة عن رأس المال المدفوع والاحتياطات كما هو الحال في البنوك التجارية فان هذا الحساب لا يشكل مصدرا رئيسيا لنشاط البنك المركزي من الناحية المصرفية والائتمانية حيث يعتمد على الموارد الأخرى في أداء الدور المنوط به.

❖الخصوم الأخرى وتمثل باقي المطلوبات من البنك المركزي والناتجة مثلا عن شرائه لأصل من الأصول وخلافه.

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي.

إن استقلالية البنك المركزي هو مصطلح موجود منذ زمن بعيد، إلا أن التطورات الاقتصادية والنقدية والمحلية والدولية التي يشهدها العالم صنعت لها دور كبير وازدادت أهميتها يوما بعد يوم، بحيث تعتبر عاملا هاما في بناء الثقة والاعتمادية في السياسة النقدية.

المطلب الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية.

تعد استقلالية البنوك المركزية من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الحديث، إذ تهدف لضمان قدرة هذه البنوك على تنفيذ سياسات نقدية فعالة بعيدا عن التدخلات السياسية0

أولا: مفهوم استقلالية البنوك المركزية.

لاستقلالية البنوك المركزية أهمية بالغة، لذا تعددت مفاهيمها نقدم منها ما يلي:

❖ينصرف مفهوم استقلالية البنك المركزي إلى تمتعه بالقدرة التامة على وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي من شانها حماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، ويؤكد البعض ان قدرة البنك المركزي في المحافظة على ثبات الأسعار واستقرارها لفترة طويلة يتوقف على مدى تمتع مسؤولي البنك بقدر كبير من الاستقلالية عن الإدارة السياسية[1].

❖والاستقلالية بمفهومها القانوني تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وادارتها ومن ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور[2].

❖كما يوجد تعريف آخر بأن الاستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة) في كل شيء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والانتمائية بمعزل عن الاوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك، ولكن البنك المركزي يعد إحدى المؤسسات العامة التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة[3].

---

[1] محمد القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، المنهل، اليمن، 2011، ص162.

[2] بودالي سليمان وبشكير عابد، استخدام نموذج المساءلة لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2019، مجلة مجاميع المعرفة المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 85.

[3] سمير يحياوي وليلى معمري، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2017، ص58.

❖كما عرف مايكل أبدجمان الاستقلالية بأنها "تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة وأجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع آراء الحكومة أو من يمثلها ولكن القرار الأخير يكون له وحده" وذلك في معرض حديثه عن استقلالية النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن استقلالية البنك المركزي تعني حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون خضوعه لأي اعتبارات او تدخلات سياسية، حيث لا انفصام بينه وبين الحكومة، أو انفراده بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، بل الاتفاق على هذه الأهداف بينهما، وعلى ذلك فالبنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة، وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف بضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية" لأن هذه الاستقلالية تساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل"[2].

بحيث تكمن الأهداف الرئيسية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

- مكافحة التضخم.
- إعطاء مصداقية للسياسة النقدية.
- رفع كفاءة البنك المركزي بأبعاده عن ضغوطات السياسة وتناقضاتها[3].

فلكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواح:

❖**الاستقلال الاشرافي:** يكون حاسم في انفاذ القواعد، وفرض الجزاءات وإدارة الازمات بوضع قوانين تحمي المشرفين اثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الاشراف بالشلل كما ان دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الاكفاء والاحتفاظ بهم ويحبط قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

[1] براهيم بوكرشاوي وجميلة بغداوي تحليل استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018 مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 70.

[2] كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة المصرفي العربي، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص156.

[3] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

❖**الاستقلال المؤسسي:** يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية الملائمة لها.

❖**استقلال الموازنة:** مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدفع مكافاتهم[1].

وبالتالي نقول إن استقلالية البنوك المركزية هي مفهوم يشير إلى قدرة البنك المركزي على اتخاذ قراراته المالية بشكل مستقل، دون تدخل من الحكومة أو الجهات السياسية الأخرى. بحيث يتمتع البنك المركزي بحرية في تحديد سياساته النقدية وتنفيذها من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: معايير ومقاييس درجة استقلالية البنك المركزي.

في الواقع استقلالية البنك المركزي تعد أحد العناصر الأساسية في نظام البنك المركزي بحيث تستطيع اتخاذ قراراتها المالية دون تدخل الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن لتحقيقها، هناك مجموعة من المعايير والمقاييس التي توفرها.

أولا: معايير استقلالية البنوك المركزية.

هناك مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي وهي ما يأتي[2]:

❖**المعيار الأول: الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية.**

إن اسناد عدد كبير من المهام إلى البنك المركزي يجعله غير قادر على تحقيقها مما يوحي بضعف استقلاليته. أما تحديد مهمة أو هدف واحد وبشكل دقيق مع التأكيد على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي ووحيد للبنك المركزي، فإن ذلك يدل على أن البنك المركزي أكثر استقلالية.

---

[1] بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر ،2012، ص 94.

[2] جميلة بغداوي وآخرون، أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، الجزائر،2020، ص ص 27-28.

❖**المعيار الثاني: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.**

تختلف الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي المستقل يتمتع بحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه القانون له دون أن يتلقى أية تعليمات أو توجيهات من قبل الحكومة، والعكس إذا كانت السياسة النقدية مسؤولية الحكومة تتولى تنفيذها وتحديد أهدافها.

ففي هذه الحالة يكون دور البنك المركزي المنفذ لتعليمات وتوجيهات الحكومة وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.

❖**المعيار الثالث: الاستقلال المالي للبنوك المركزية (استقلال الميزانية).**

يقصد بالاستقلال المالي أن البنوك المركزية تكون لها حرية غير مقيدة في وضع ميزانيتها العامة دون تدخل الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة، أما في حالة عدم الاستقلال المالي للبنوك المركزية تقوم الحكومة بممارسة ضغوطها المباشرة وغير المباشرة على سياسات البنك المركزي من خلال الحد من حصوله على الموارد المالية اللازمة.

❖**المعيار الرابع: تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية.**

إذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق الإقراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات الحكومية طوعيا إذا كان البنك مستقلا، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك المركزي على القيام بذلك، وقد ركز ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر على عدم تمويل العجز الموازني من قبل البنك المركزي، وفي عام 1913 أكد كينز على نفس الشيء في كلمته لدى افتتاح بنك الاحتياطي الهندي.

❖**المعيار الخامس: تعيين واقالة محافظي البنوك المركزية ومدة خدمتهم.**

إن البنوك المركزية التي يتم فيها تعيين المحافظ من قبل مجلس إدارة البنك ومدة التعيين أكثر من ثمان سنوات تتمتع بأعلى درجة من الاستقلالية، وتأتي بعدها البنوك المركزية التي يتم تعين المحافظ فيها من قبل السلطة التشريعية في البلد وتكون مدة المحافظ أكثر من ثمان سنوات، أما آلية الإقالة أو الزوال فإنها تختلف من دولة لأخرى، ففي ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا لا يوجد أي نص خاص بعزل المحافظ أو أعضاء مجلس الإدارة ، أما نيوزيلاندا فإنها تقدم نموذجا فريدا في ما يتعلق (بالعلاقة التعاقدية) التي تربط بين محافظ البنك المركزي

و الحكومة (وزير المالية) بالتحديد، فبقاء المحافظ في منصبه مرهون بمدى تحقيقه للهدف المتعاقد عليه مع وزير المالية، و الذي يمكن أن يقبله حتى قبل انتهاء مدة ولايته. أما في نظام البنوك المركزية الأوروبية فإن القانون يوفر الحماية للمحافظ وأعضاء مجلس الإدارة من سلطة الحكومة عن إمكانية عزلهم.

❖**المعيار السادس: التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي.**

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية على العلاقة بين البنوك والحكومة ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس قناة رسمية للحكومة في التدخل بقرارات البنك المركزي، ففي بعض الدول تقوم الحكومات بتعيين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، الأمر الذي يمكن للحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس.

يختلف تأثير المثيل الحكومي على الاستقلالية باختلاف حقهم بالتصويت فقسم من ممثلي الحكومة يحضرون دون أن يكون لهم حق التصويت أو الاعتراض على قرارات البنك المركزي وقسم من ممثلي الحكومة يكون لهم حق التصويت، فهذا يعطي الحكومة وظيفة أكبر في التأثير على السياسة النقدية.

❖**المعيار السابع: المساءلة والشفافية للبنوك المركزية.**

لا شك أن أهمية وجود نظام كفء للبنك المركزي يتيح بيانات كافية ومناسبة وبتوقيتات محددة مما يمكنه من متابعة البنك والتدخل في الوقت المناسب، إلا أن ذلك كاف ويستلزم الأمر توفر المعلومات المناسبة عن البنك المركزي للجمهور، إذ أن ذلك يساعد على مكافأة إدارة البنك أو معاقبته وكبار مساهميه بالسرعة الممكنة. لذا يتطلب من البنوك المركزية الملتزمة بالمعايير الدولية أن تنشر معلومات عن تلك العمليات أمام المساهمين وقيام المراجعين الخارجيين بإجراء التقييم لها.

ثانيا: مقاييس درجة استقلالية البنك المركزي.

هناك ثلاثة مقاييس مهمة تستخدم في قياس درجة استقلالية البنوك المركزية تتمثل في:

❖ **المقياس الأول: مقياس (Cukierman, Webb, and Neyapti) (CWN).**

وضع كوكورمان وويب ونييبتي جدولا خاصا بأهم متغيرات الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع، وتتكون هذه المجاميع من ستة عشر متغيرا

تشريعيا مختلفا أعطى كل منها درجة ترتيبية بين الصفر، وهي أدني مستوى للاستقلالية والواحد ويمثل أعلى مستوى للاستقلالية. وهذه المعايير هي[1]:

- **تعيين وعزل ومدة خدمة المحافظ:** وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (20%)من وزن المعيار بمجمله، وتتكون من أربع فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1).
- **صياغة السياسة النقدية:** وتتضمن ثلاثة فقرات فرعية تتراوح قيمتها (0-1) من يقوم بصياغة السياسة النقدية وأسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي بخصوص السياسة النقدية، ومشاركة البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة، وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (15%)من الوزن الكلي للمعيار.
- **أهداف البنك المركزي:** ويتكون هذا المعيار من فقرة واحدة تتراوح قيمتها بين (0-1)، وقد أعطى وزنا ترجيحيا مقداره (15%) من الوزن الكلي.
- **الحدود على قابلية البنك المركزي لإقراض القطاع الحكومي:** كالقيود الموضوعة على حجم القرض، المدة، أسعار الفائدة وشروط الاستفادة المباشرة من الإقراض، حاز هذا المعيار على أكبر نسبة وفق مقياس كوكرمان حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المعيار (50%) من القيمة الاجمالية، ويتوكن من ثماني فقرات تتراوح قيمتها بين (0-1)، ولكل نقطة وزن ترجيحي خاص بها.

بحيث ان طريقة احتساب الرقم النهائي للاستقلالية تتم بالخطوات الآتية:

- تجميع حصيلة الفقرات المكونة لكل مجموعة من المجموعات الأربع كل على انفراد ثم استخراج معدل كل فقرة. بنسبة الترجيح المحددة لها لاستخراج النسبة الموزونة لها
- جمع النسب الموزونة للفقرات الأربع ويكون الناتج هو الرقم الذي يمثل درجة استقلال البنك.

❖ **المقياس الثاني: مقياس (GMT) (Grilli، Masciandaro and Tabllini).**

يقيس عدد الإجابات الإيجابية (نعم) على الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية، ويميز بين نوعين من الاستقلالية هما[2]:

[1] بوكرشاوي براهيم وآرزي فتحي، تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص416.

[2] براهيم بوكرشاوي وجميلة بغداوي، تحليل استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم، مرجع سبق ذكره، ص71.

- **الاستقلالية السياسية:** ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية، كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الأهداف.
- **الاستقلالية الاقتصادية:** ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي بواسطتها يحقق أهداف السياسة النقدية. وتعتمد قدرة البنك المركزي هذه على ثلاث خصائص وهي:

➢ تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الدولة فيها.

➢ علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كان يكون وزير المالية.

➢ المسؤولية الرسمية للبنك المركزي كان يكون مسؤولية البنك المركزي هي استقرار الأسعار كهدف وحيد.

❖ **المقياس الثالث: مقياس (Eijffinger and Schaling) (ES).**

إن تصميم هذا المقياس مشابه إلى المقياس (GMT) من حيث اعتماده على أسس او خصائص قدرة البنك المركزي نفسها في اختيار وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، لكنه يختلف في أن المعايير الفرعية بدلا من ثمانية كانت ثلاثة فقط غطت مجالات التعيين والعلاقة مع الحكومة والمسؤولية القانونية.

المطلب الثالث: أهم نماذج استقلالية البنك المركزي عبر العالم.

إن استقلالية البنك المركزي هي مبدا أساسي في السياسات النقدية حول العالم. تتباين نماذج وفقا للنظام السياسي والاقتصادي لكل دولة فالعديد فمن الدول تتمتع بالاستقلالية الكاملة فيتمتع البنك بالحرية الكاملة في اتخاذ القرارات المالية دون تدخل من الحكومة ومنها التي تتمتع بالاستقلالية الجزئية، حيث يحافظ البنك على درجة من الاستقلالية ولكن مع بعض من التدخلات المحدودة من الحكومة، وأخرى تجمع بين الاستقلالية والتعاون مع الحكومة بشكل أكبر.

أولا: استقلالية البنك الألماني (البندزبنك): يعد البنك المركزي الألماني (البندز بنك) أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد بنك سويسرا من حيث درجة الاستقلالية وهذا وفقا لنتائج دراسة أقيمت سنة 1992 كما أن هناك من يصنفه في المرتبة الأولى وبذلك يعد أحسن نموذج للاستقلالية سواء احتل المرتبة الأولى أو الثانية، بحيث منح القانون الألماني للبنك المركزي الألماني الحرية الكاملة في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها.

وقد تعود رغبة المانيا في تحقيق استقلالية جهاز الإصدار عن الحكومة إلى التاريخ النقدي لألمانيا، إذ واجهت بعد الحرب العالمية الثانية تضخما جامعا أدى إلى انهيار العملة الألمانية وهذه الرغبة دفعته في التشريع الخاص بالبنك المركزي الصادر في سنة 1957حيث نحصل على محافظي البنك المركزي المتعاقدين عليهم أن يتعهدوا بمجرد توليهم مناصبهم بأن يقاوموا الضغوط التضخمية. وتتمثل أهم المؤشرات والدلائل في استقلالية البندزبنك فيما يلي[1]:

- ❖ يعد البنك الألماني مسئولا عن تحديد وتنفيذ السياسة النقدية. وفي هذا المجال يعد هذا البنك مستقلا عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أية مؤسسة أخرى تتمتع باستقلالية مؤسسية.
- ❖ هدف الحفاظ على استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للبندربنك، حيث أن تحديد مهمة البنك على النحو الدقيق يعني انه قد اوكل اليه دون سواه مهمة الحفاظ على استقرار الأسعار

[1] حيدر جميل إبراهيم، مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر،2021، ص ص 21-22.

ويلاحظ في هذا المجال ان استقلالية هذا البنك عدم تعاونه مع الحكومة فهو ملزم بمساندة السياسة الاقتصادية.

- ❖ أما فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة نجد أن البندزبنك، لا تتم محاسبته بصفة رسمية أمام أي جهة حكومية أو أمام البرلمان وإنما هو مسؤول أمام الرأي العام وحده.
- ❖ تعيين كبار المسؤولين في البنك يصدر طرف السلطة التنفيذية وذلك بعد سلسلة من التوصيات والاقتراحات وهو ما يمنع الحكومة الفدرالية من تعيين موالين لها في الهيئات العليا للبنك المركزي، أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص قانون البندزبنك على إمكانية إقالة كبار المسؤولين في مجلس المديرين للبنك، وهو ما يعت أن الحكومة لا تستطيع عزلهم بسبب اختلافهم حول السياسة النقدية.
- ❖ البندزبنك هو ملزم بتمويل العجز الحكومي للدولة، حيث وضع التشريع الخاص به حدودا صارمة على الائتمان المباشر للحكومة.
- ❖ يتمتع البنك المركزي الألماني باستقلالية مالية كاملة بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تتدخل في تحديد نفقاته أو طرق تمويلها (الحكومة لا تملك أي حق في مراقبة الميزانية السنوية للبندزبنك).

ثانيا: استقلالية البنك المركزي الأمريكي الفيدرال رزيرف: يعد الفيدرال رزيرف (Federal Reserve) أحد أكبر بنوك العالم بالاستقلال القانوني والفعلي هذا إن لم يكن أكبرها على الاطلاق، حيث يكفل الفيدرال رزيرف كافة الضوابط القانونية الازمة لمنحه الحرية الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

وقد تم انشاء البنك المركزي الأمريكي في عام 1913 رغبة في وجود إشراف مركزي على القطاع النقدي بعد فترة من الأزمات المالية التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر حيث وقعت أزمة مالية كبيرة وإفلاس العديد من البنوك عام 1907، حيث تم إقرار قانون الفيدرال رزيرف بعد موافقة الكونجرس وتوقيع الرئيس الأمريكي ويلسون عليه في 23-ديسمبر-1913. إلا أن ذلك القانون لم يعطي الفيدرال رزيرف الوسائل النقدية الكاملة التي يمارسها اليوم، حيث حصل على هذه الوسائل تدريجيا إلى أن حصل على الإمكانيات الكاملة لإدارة السياسة النقدية فقط بعد صدور قانون 1935[1].

[1] منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 ص ص 426-428.

يتكون من 12 بنك منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية تغطي كافة الولايات وكل بنك ينتمي إليه قطاع محدد من البنوك التجارية، ويطلق على هذه الأخيرة ما يسمى بالبنوك الأعضاء، ما يميز البنك المركزي الأمريكي أن القطاع الخاص ممثلا في البنوك التجارية هي المال في بنوك الاحتياط. وهذا يعني عدم سيطرة الحكومة على الفيدرالي رزيرف من ناحية الملكية، حيث يدفع بنك تجاري عضو قدرا محدد في رأس مال الين الاحتياط التابع له يعادل 3% من (فائض+ راس المال) بالإضافة إلى نسبة 3%أخرى غير مدفوعة يمكن أن يطلبها بنك الاحتياط. ويحصل المساهمون وهم البنوك الأعضاء على نسبة 6%من الربح السنوي توزع بحسب رصيد كل بنك عضو في بنك الاحتياط.

ثالثا: استقلالية بنك اليابان: أنشئ بنك اليابان سنة 1882 ليقوم بدور البنك المركزي في إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار وذلك بعد الاضطرابات التي شهدها الاقتصاد الياباني وزعزعة ثقة الافراد[1].

ويعتبر بنك اليابان من أكثر البنوك المركزية في الدول المتقدمة التصاقا بالحكومة وبالتالي فإن درجة استقلاليته تعتبر منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، فبالرغم من أنه المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وتنفيذها إلا أن ذلك يعني أن تكون السياسيات الاقتصادية الكلية متناسقة لتحقيق الأهداف العامة، هذا ما يفسر وجود ممثلين للحكومة في مجلس السياسة (السلطة العليا لبنك اليابان) مما يسهل عملية الاتصال و التنسيق بين الحكومة و البنك كما نجد كذلك اتصالات على شكل تبادل المعلومات تتم بواسطة قنوات غير رسمية بين البنك يابان و الوزارات الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية مثل وزارة المالية أو وزارة التجارة الدولية و الصناعة، ورغم أن الدولة لا تملك كل راس مال بنك اليابان.

كما أن الاستقلالية الشخصية لبنك اليابان محدودة جدا، حيث يتكون مجلس السياسة بموجب قانون بنك اليابان لسنة 1947 من سبعة أعضاء ومحافظ البنك ونائبه يتم تعيينهم من طرف مجلس الوزراء بموافقة البرلمان، إضافة إلى الأعضاء الآخرين لمدة متوسطة تتراوح بين 4و5 سنوات لا يمكن عزلهم خلالها وهي فترة قابلة للتجديد.

[1] حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2021-2022)، ص ص57-58.

مما يدعم استقلالية بنك اليابان هو الدور الأساسي للبنك يشمل هدفين أساسين هما المحافظة على استقرار قيمة العملة من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية عن طريق التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة بغرض مكافحة التضخم، والعمل على استقرار مستويات الأسعار، بالإضافة إلى الهدف الثاني المتمثل في المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

ورغم ما يتمتع به بنك اليابان من استقلالية، إلا أن توزيع سلطة السياسة النقدية واستخدام أدواتها بين بنك اليابان ووزارة المالية الإضافة إلى عدم تمتعه بالاستقلال الموازني أدى الى ضعف البنك المركزي والحد بدرجة كبيرة من استقلاليته. ولقد أدت التغيرات الجوهرية في الظروف الاقتصادية والمالية سواء المحلية أو الدولية، إلى أحداث تغيرات أن تنظيم البنك المركزي الياباني وأهمها على الاطلاق تلك التي تم تثبيتها عام 1991، التي شملت اختصاصات جميع أدوات المصرف ولقد كان الهدف الرئيسي منها زيادة كفاءة فعالية البنك في إدارة أعماله خاصة في مجال تنفيذ السياسة النقدية ومكافحة التضخم، حيث بلغ التضخم خلال الفترة الممتدة 2000-2002 المعدلات التالية: -0.6%، -0.7%، -1.1 %.

رابعا: استقلالية بنك المصري: التمييز بين مرحلتين هامتين في حياة البنك المركزي المصري وهما مرحلة ما قبل 1990-1991 ثم مرحلة ما بعد 1990-1991[1]:

❖ **خلال المرحلة الأولى (قبل 1991):**

اعتمد البنك المركزي إدارته للمعروض النقدي على أسلوب الرقابة المباشرة في تحديد الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الطم والنوع والتكلفة، وذلك في ظل عدم توافر أي من المقومات الأساسية لتطبيق أسلوب الرقابة الغير المباشرة على الائتمان ومن أهمها إمكانية استخدام عمليات السوق المفتوحة كأحد أدوات السياسة النقدية المخولة للبنك المركزي المصري بموجب القانون. وقد استخدم البنك المركزي المصري بصفة أساسية الأدوات الآتية لإدارة المعروض النقدي في مصر خلال هذه الفترة:

- منح سلف وقروض للحكومة.
- ضمان القروض الممنوحة للحكومة ومؤسسات القطاع العام.
- اصدار النقد.
- الاحتياطي القانوني.

[1] منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 428-429.

- سعر الخصم وأسعار الفائدة المحددة إداريا.
- السقوف الائتمانية.
- القيود الإدارية.

وما يلاحظ على هذه الفترة هو غياب سياسة نقدية واضحة المعالم تهدف الى تحقيق الاسعار حيث كانت إدارة المعروض النقدي من خلال إجراءات أخذت اتجاهين الأول هو التبعية المطلقة للسياسة المالية والثاني هو محاولة اتخاذ إجراءات علاجية قصير الأجل.

❖ **خلال المرحلة الثانية (مابعد1991):** وفقا للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية استهدفت الحكومة التنسيق بين الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية في مصر ومن بينها الجوانب المالية وسعر الصرف وبالتالي التنسيق بين الجهات المختصة بإدارة السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف. حيث قامت بتحرير سعر الصرف واستكمال تحرير أسعار معظم السلع والخدمات المدعومة واستحداث نظام الضرائب على المبيعات وترشيد الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي من 9.3%عام 90-91إلى 1.5% عام 94-95، ما قامت الحكومة بإصدار أذون الخزانة كمرحلة أولى في جانفي 1991 سندات الخزانة مرحلة ثانية في أفريل 1995 الأمر الذي أدى إلى استبدال الاقتراض الحكومي من البنك المركزي بالاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ثم توفير موارد غير تضخمية لسداد احتياجات الموازنة العامة من التمويل المحلي، بالإضافة إلى سداد جانب من مديونية الحكومة للجهاز الصرفي حيث قام البنك المركزي باتخاذ خمسة إجراءات تتعلق بالمعروض النقدي و تتمثل فيما يلي:

- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني.
- تعديل نسبة السيولة القانونية.
- تحرير سعر الفائدة.
- ربط سعر الخصم بالتغيرات في سعر فائدة اذون الخزانة.
- الاستمرار في استخدام السقوف الائتمانية الى غاية 1993.

خامسا: استقلالية البنك المركزي اللبناني: يشبه البنك المركزي اللبناني أمثاله في الدول المتقدمة، والتي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بتعيين الحاكم (المحافظ) ونوابه بإمكانية تغييره بعد التعيين. وهو ما يتضح من خلال مواد قانون البنك، فالمحافظ يعين لست سنوات بموجب مرسوم يتخذه مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية واستشارة

الحاكم(المحافظ)، وهم يقومون بتنفيذ أوامر الحاكم، ويمكن تحديد ولاية المحافظ أو نائبه مرة واحدة أو عدة مرات، ولا يمكن استقالة المحافظ من وظيفته إلا لسبب صحي مثبت أو إخلائه بواجبات وظيفته، ونفس الشيء ينطبق على النائبين الذي يتم الاستغناء عن خدماتها بناء على اقتراح المحافظ أو الاطلاع على رأيه، وتتمثل ملامح البنك المركزي اللبناني فيما يلي[1]:

❖ يتمتع المجلس المركزي بعدد من الصلاحيات أهمها أن المجلس هو الذي يحدد سياسة البنك النقدية والتسليفية، وتتضمن مهمته بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

❖إن قرارات المجلس المركزي للبنك تبلغ فورا إلى مفوض الحكومة لدى البنك المركزي الذي يطلب من الحاكم تعليق كل ما يراه مخالفا للقانون.

❖يتم تعيين حاكم البنك المركزي بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد أما بالنسبة لإقالة الحاكم لا يمكن إلا سبب عجز صحي أو ارتكابه خطئا فادحا في تسيير أعمال البنك المركزي.

❖ يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية مؤسسية، حيث حددت المادة (33) من قانون النقد والتسليف رقم 135، صلاحيات المجلس المركزي في إدارة القاعدة النقدية في لبنان والمتمثلة بحرية تحديد سياسة المصرف النقدية والائتمانية والاشراف على تنفيذها من خلال استخدام العديد من الوسائل، منها التأثير في الائتمان وتوجيهه من حيث كميته ونوعه وسعره بالإضافة إلى تحديد معدل الخصم ومعدل الفوائد على القروض والسلف، هذا فضلا عن حقه في رفض وقبول طلبات القروض المقدمة من قبل القطاع العام[2].

[1] براهمي يوسف وناصر سامي، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر(2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، (2016-2017)، ص59.

[2] أحمد محي الدين محمد التلباني، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الاشارة إلى مصر، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 8، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص42.

المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر.

إن استقلالية بنك الجزائر تعد عنصرا أساسيا في نظامه المالي والنقدي بحيث لديه القدرة على اتخاذ القرارات المالية والنقدية بشكل مستقل مما يسمح له بتحقيق أهدافه الأساسية وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، يتيح بنك الجزائر استقلاليته إلى التفاعل بفعالية مع التحديات الاقتصادية المحلية والدولية. هذا الاستقلال يعزز الثقة في النظام المالي للبلاد ويسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتطوره.

يعتبر بنك الجزائر المؤسسة المالية الرئيسية في البلاد، حيث يلعب دورا حاسما في تنظيم وإدارة النظام المالي والنقدي. ينظر إليه على أنه البنك المركزي للجزائر هو المسؤول عن تطوير وتنفيذ السياسات النقدية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي ودوره في إدارة العملة والميزانية العامة. يشرف على البنوك التجارية ويحدد السياسات واللوائح التي يجب أن تلتزم بها هذه البنوك.

أولا: نشأة بنك الجزائر وتعريفها.

تم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13ديسمبر1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي[1].

فهو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وإدارة النظام المالي والنقدي في البلاد، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في تطوير السياسات النقدية والمالية

حسب المادة 9 من القانون 23-09 عرف بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري مالم يخالف ذلك أحكام هذا القانون. ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري[2].

ثانيا: تطور بنك الجزائر.

بنك الجزائر يعد من الروافد الأساسية للنظام المالي والاقتصادي في البلاد، حيث يلعب دورا حيويا في تمويل الاقتصاد وتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين والشركات على حد سواء،

---

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/05.

[2] المادة 09 من القانون 23-09 المتضمن لقانون النقدي والمصرفي المؤرخ في 21 -جوان-2023، الجريدة الرسمية، ص2.

مع تطور الزمن شهد بنك الجزائر تحولات هامة في هيكله التنظيمي وفي الخدمات التي يقدمها، مما يجعله جزءا لا يتجزأ من البنية الاقتصادية للبلاد، ظهرت عدة مراحل وإصلاحات لتطور بنك الجزائر بحيث تعكس هذه التحولات الاقتصادية والمالية في البلاد تتمثل فيما يلي:

❖ **استقلالية بنك الجزائر قبل قانون النقد والقرض.**

المرحلة الأولى (1962-1970): تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية بالتوازي مع الجهاز المصرفي الأجنبي إلى غاية 1967[1].

المرحلة الثانية (1971-1985): لقد تميزت هذه المرحلة سنة 1971 الذي يهدف إلى إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود عدد من النقائص من أهمها[2]:

- تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاشهار وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط.
- عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة.
- وجود نزاعات على مستويين، أولهما يقع على مستوى السلطات النقدية حيث كان هناك تداخل وتناقض فبالمهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية.

وعلى هذا الأساس جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 متضمنا رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ ومن بين تلك الطرق نذكر ما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الآجال تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الآجال ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري.
- تمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات. أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في:

[1] بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، ص493.

[2] بوكرشاوي براهيم، استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية،دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2020-2021)، ص 133.

- **مبدا مركزية الموارد المالية:** حيث على أساسه يتم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض استغلالها بشكل أمثل.
- **توزيع مخطط الائتمان:** حيث أسندت عملية الوساطة المالية إلى البنوك وقسمت الاستثمارات إلى استثمارات المشاريع العامة تمول مباشرة من طرف الخزينة العمومية.
- **مبدا مراقبة المارد المالية:** حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات.
- **التوطين المصرفي الموحد:** حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد، وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد بغرض تدعيم مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية.
- **منح التمويل الذاتي:** حيث لا يمكن تمويل استثماراتها من مواردها فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك.
- **تخصص البنوك:** حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع.

المرحلة الثالثة(1986-1990): أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح اصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به[1]. سجلت سنة1986الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض. واستعاد البنك المركزي في نفس صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية حيث كلف البنك المركزي الجزائري في الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض، بالإضافة الى ذلك، العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

وجاء في قانون88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية خاضعة تسيرها قواعد القانون التجاري.

[1] محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص104.

كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية، على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي: هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها. تشكل المصادقة على القوانين 88-01 و88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم والقانون 88 -06 المؤرخ في 1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانها إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة.

❖ **استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 90 -10:**

- **لمحة حول قانون النقد والقرض 90-10:** كل الإصلاحات التي سبقت فترة السبعينيات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام لتحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 على مسار تطور جديد للنظام المصرفي الجزائري، إذ تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما أنه ألغي الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات. ولقد جاء هذا القانون بصفة أساسية من أجل[1]:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في البنك الجزائري ومجلس النقد والقرض.
- ادخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك والمؤسسة، السوق.
- إعطاء البنك المركزي واستقلاليته.
- إزالة كل العراقيل امام الاستثمار الأجنبي .

[1] المادة 11 من قانون النقد والقرض، 18، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية رقم 18، ص3.

❖ **محتوى قانون النقد والقرض.**

- **استقلالية بنك الجزائر:** أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، لا يخضع لتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع لأحكام القانون 18 المؤرخ 11جانفي1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 90-10 فيما يلي:

➢ يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف[1].

➢ يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن واقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية، كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة.

➢ يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم واقراض البنوك والمؤسسات المالية.

➢ يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية وعملات اجنبية.

➢ تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10%من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

- **مجلس النقد والقرض:** يتشكل مجلس النقد والقرض من:

➢ المحافظ ونوابه: يعين بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة، وهو رئيس مجلس النقد، له ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب عدد ولا يمكن اقاتهم من وظائفهم الا بمرسوم رئاسي.

➢ موظفون سامون: وعددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبرتهم في الميدان الاقتصادي ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين عند الضرورة (الغياب).

- **اللجنة المصرفية.** تتألف اللجنة الصرفية من:

➢ محافظ بنك الجزائر رئيسا لها يعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه.

➢ قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسا الأول بعد استشارة المجلي الأعلى للقضاء.

[1] بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 -102.

- شخصين يقترحهما وزير المالية بناء على كفاءتهما في الأعمال البنكية وخاصة ذات البعد المحاسبي. فتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمسندات أو التنقل إلى عين المكان.

تنظيم العمل بما يناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي.

الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتنصيف الديون حسب درجة خطورتها.

للجنة المصرفية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيحها إذا ما كان هناك أخطاء مرتكبة.

مراقبة اللجنة المركزية وسيلة للتأكد من ان القرارات المتخذة من طرف بنك الجزائر لا تعرضه للأخطار الكبيرة.

- **الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض:** الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 الصادر في 27 فيفري2001، أهم ما جاء في هذا الأمر[1]:

- الفصل بين إدارة البنك المركزي التي جعلها من اختصاص مجلس ادارته، والشؤون النقدية والعمليات الفنية التي جعلها من اختصاص مجلس النقد والقرض.
- يتكون مجلس الدارة من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم بناء على قدراتهم وكفاءاتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء.
- يقوم المحافظ باطلاع مجلس الإدارة على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
- يرخص مجلس الإدارة للبنك المركزي القيام بشراء عقارات لتأمين حاجاته الخاصة، أو بيعها أو استبدالها.
- يتمتع مجلس إدارة بنك الجزائر بصلاحيات تفوق مجلس النقد والقرض، حيث أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر يعتبر أعضاء في مجلس النقد والقرض، فضلا عن الصلاحيات التي يتمتع بها على انفراد.

[1] المادة 13، من القانون 01-01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10، المؤرخ في 27 فيفري2001، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 5.

- ألغي الأمر 01-01 المادة 13 من أحكام المادة 22 من القانون 90-10 والتي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ ونوابه، وحالات إقالتهم، وهذا الإجراء قد يكون له تأثيره الواضح على استقلالية بنك الجزائر.

- **الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:** يعتبر تعديل سنة 2003 صياغة جديدة للقانون المصرفي الجزائري حيث تم من خلاله اعتماد آليات جديدة في تسيير الجهاز المصرفي وإلغاء قانون النقد والقرض 90-10.

إذ جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذا صلاحيات ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتواجب مع التغيرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي. فقد مس القانون 03-11 جانبين أساسين وهما كالتالي:

- **الجانب التنظيمي:** ويتعلق هذا الجانب على الخصوص بإجراء تعديلات على تركيبة أعضاء هيئات بنك الجزائر وكذا الصلاحيات المخولة لها، أكد الأمر 03-11على الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. حيث أصبح مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من المحافظ رئيسا وثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة موظفين من الدرجات العليا يعينون بمرسوم رئاسي وأما من حيث صلاحيات هذا المجلس فقد الغي المشروع بموجب المادة 19 حرية أعضاء المجلس في التداول . وهي الحرية التي كانت مقررة في نص المادة 35 من قانون 90-10 ويمكن تفسيره على أنه تراجع عن هاته الحرية.

بينما مجلس النقد والقرض فيتشكل من 09 أعضاء وهم أعضاء مجلس الإدارة السبعة (07) بالإضافة الى عضوين يختاران نظرا لمؤهلاتهما في مجال النقد والمال، واحتفظ بنفس التشكيلة السابقة الواردة في قانون 90-10 إلا أن الاختلاف يكمن في كيفية تعيين الأعضاء حيث أنه في ظل القانون السابق كان يتم تعيينهما بناء على مرسوم تنفيذي يوقعه رئيس الحكومة أما في ظل التعديل الجديد فقد أصبح يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي.

- **تقوية الطابع الردعي للقانون:** ما يلاحظ على القانون الجديد للنقد والقرض وكأنه قانون عقوبات مكرر حيث احتوى على أكثر من 11 مادة، يعد جزائي بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة ويتجسد الطابع الردعي بصفة خاصة في قمع جريمة تبييض الأموال، حيث ألزم المشرع في نص المادة 80 من الأمر 03-11 مجلس النقد والقرض بضرورة اجراء تحقيق حول

مصدر أموال الشخص المترشح لإنشاء بنك، وفي هذا الإطار لا يجوز منح الاعتماد لهذا المترشح إذا ارتكب جرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبييض الأموال. وقمع جريمة إفشاء السر المصرفي، حيث ألزمت المادة 177 موظفي البنك بضرورة الحفاظ على السر المصرفي تحت طائلة المتابعة الجزائية المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات نظرا لما يحدثه إفشاء السر من مخاطر على عنصر الائتمان والثقة الذي يعد الركيزة الأساسية لأي نظام مصرفي غير أنه لا يمكن الاحتجاج بهذا السر في مواجهة كل من الهيئات العمومية المكلفة بتعيين إدارة البنك والهيئة المالية، السلطات القضائية التي تتحرك في إطار متابعة جزئية، السلطات العمومية الملزمة بتقديم معلومات إلى الهيئات الدولية المؤهلة في إطار مكافحة الرشوة وتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، اللجنة المصرفية، وبنك الجزائر في تعامله مع بنوك أجنبية شريطة احترام مبدأ المعاملة بالمثل.

- **الأمر 10-04 المتعلق بتعديل قانون النقد والقرض:** حاول التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010 (الامر 10-04 الصادر في 26اوت 2010) تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية. فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في[1]:

- التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها.
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، لاسيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك اثارها.
- ضمان موثوقية المعلومات المالية.
- التكفل الملائم بجميع المخاطر.
- كما نص التعديل الذي أدخل على نفسه هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة، حيث يتمثل الهدف منه في:
- التأكد من مطابقة العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.
- التأكد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة.

[1] زواوي فضيلة وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث التجارية، المجلد05 العدد01، الجزائر، 2021، ص ص 83-84.

بالإضافة إلى ذلك فإن تعديل 2010 فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية وتماشيا مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العامة في الجزائر فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة (التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين) 51%على الأقل من رأس المال. إضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية، دون أن تعطيها هذه المشاركة مع ذلك الحق في التصويت.

- **القانون17-10 المتعلق بقانون النقد والقرض:** يصدر القانون الآتي نصه[1]:

المادة 45 مكرر بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، والسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الالية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير الى:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.
- تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

[1] المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 11اكتوبر 2017، الجريدة الرسمية.

المطلب الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر.

لقياس مدى استقلالية بنك الجزائر سنعتمد على نموذج "CWN"، بالاعتماد على عدة معايير وفق قانون النقد والقرض، نذكرها كالتالي[1]:

أولا: معيار المحافظ: ويتضمن أربعة مؤشرات فرعية، وله وزن نسبي 20%:

- **فترة الوظيفة:** 6 سنوات بحسب المادة 22 من قانون 90-10، وعليه فدرجة الترتيب تساوي 0.75.

فبحسب المادة 13 من الأمر 01-01، فقد تم إلغاء أحكام المادة 22 من القانون 90-10، ومنه درجة الترتيب تساوي0.

أما وفق الأمر 03-11والمادة 10-04 والأمر 17-10 ففترة الوظيفة غير منصوص عليها، ومنه درجة الترتيب تساوي0.

- **الجهة في تعيين المحافظ:** من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10، ومنه درجة الترتيب تساوي0.

فبحسب المادة 10 من الأمر 01-01، المادة 13 من الأمر 03-11 والأمر 10-04 والمادة 13 من الأمر 17-10، فإن تعيين المحافظ يكون بمرسوم رئاسي، ومنه درجة الترتيب تساوي0.

- **الرفض أو الطرد للمحافظ:** بحسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 90-10، يقال المحافظ لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية، ومنه فإن درجة الترتيب تساوي 0.83.

وبحسب المادة 13 من الأمر 01-01، تم إلغاء أحكام المادة 22 من القانون 90-10، ومنه درجة الترتيب تساوي0.

أما المادة 15 من الأمر 03-11 والمادة 10-04 والأمر 17-10 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح، أي لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83.

- **هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة:** لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي، وهذا حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 90-10، والمادة 14 من

[1] بوكرشاوي براهيم وجميلة بغداوي، تحليل استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2001-2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص، 72- 74.

الأمر 03-11، و10-04 وكذلك المادة 14 من قانون 17-10، ومنه درجة الترتيب تساوي1.

لا يمكن للمحافظ أو نوابه تقلد أي مناصب أخرى خلال مدة ولا يتهم، وذلك حسب المادة 3 من الأمر 01-01، ومنه فإن درجة الترتيب تساوي 1.

درجة استقلالية المحافظ: بالنسبة للقانون 90-10: [(1+0.83+0+0.75)÷4] ×0.20=0.129

بالنسبة للقانون 01-01: [(1+0+0+0) ÷4] ×0.20=0.05

بالنسبة للقانون 03-11والامر 10-04 والقانون 17-10: [(1+0.83+0+0)÷4] ×0.20=0.0915

ثانيا: معيار صياغة السياسة النقدية: يتفرع لثلاثة مؤشرات ووزنه النسبي 15%:

- **الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية.**

حسب المادة 56 من قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 01-01، فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.

وحسب نص المادة 62 من الأمر 03-11 فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية، ومنه درجة الترتيب تساوي1.

كما يوجد تعديل يمس المادة 62 من قانون 10-04 بإضافة صلاحيات أخرى لمجلس النقد والقرض لطنه أبقي على صلاحية اشرافه على السياسة النقدية ومنه فان درجة الترتيب هي 1.

أما الأمر 7-10، فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية، ومنه درجة الترتيب تساوي1.

- **حل التنازع.**

حسب المادة 46 من قانون 90-10 والأمر 01-01، فإن الكلمة الأخيرة في حالة التنازع ترجع إلى بنك الجزائر، ومنه درجة الترتيب تساوي.

أما القانون 03-11و 10-04 و17-10، فتنص المادة 62 على أن القرار الأخير لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه، وبذلك تكون درجة الترتيب تساوي 1.

- **دور البنك في إعداد الموازنة العامة:** هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون 90-10، 01-01، 03-11 و17-10، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.

اما الامر 10-04 اقر هذا الأمر تعديلا جديدا من خلال ادراجه للمادة 03 لتتمم الأمر 03-11 لمادة 36 مكرر والتي تنص على " يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر." وبالتالي فان درجة الترتيب تساوي1.

درجة الاستقلالية: بالنسبة للقانون 90-10و القانون 01-01: [(0.33+1+0) ÷3] ×0.15=0.0665.

بالنسبة للقانون 03-11 والقانون 17-10: [(1+1+0) ÷3] ×0.15=0.1.

بالنسبة للقانون 10-04: [(1+1+1) ÷3] ×0.15 =0.15

ثالثا: معيار أهداف السياسة النقدية: وزنه النسبي 15%.

الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب المادة 55 من قانون 90-10 والأمر 01-01 أهداف تدعم الاستقرار النقدي، وهنالك أهداف متعارضة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.40. والأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 35 من الأمر 03-11 والقانون 17-10، أهداف تتناغم والاستقرار النقدي، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.60.

عدلت المادة 02 من الأمر 10-04 المادة 35 لتصبح "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية وتوفير افصل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والهر على الاستقرار النقدي والمالي ومنه درجة الترتيب 1.

درجة الاستقلالية: بالنسبة للقانون 90-10 والقانون 01-01: 0.40×0.15=0.06.

بالنسبة للقانون 03-11 والقانون 17-10: 0.6×0.15=0.09.

1×0.15=0.15

رابعا: معيار حدود إقراض الحكومة: يتألف هذا المعيار من ثمانية مؤشرات ووزنه النسبي 50%.

- **التسليف غير المورق:** الوزن النسبي لهذا المؤشر هو0.15.

حسب نص المادة 78 من قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 01-01، فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

وحسب نص المادة 46 من الأمر 03-11 والأمر 17-10، فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب هي 0.33.

والأمر 10-04 نفس الشيء لا تعديل ولا الغاء المادة 46 وعليه فان درجته هي0.67.

- **الإقراض التوريقي:** الوزن النسبي لهذا المؤشر هو 0.10.

حسب نص المادتين 76 و77 من القانون 90-10 والأمر 01-01، فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح التسليف التوريقي في حدود صارمة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.67.

وحسب نص المادة 45 من الأمر 03-11 يسمح التسليف التوريقي بحدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33، وحسب الأمر 10-04 و17-10 يسمح بدون حدود، ودرجة الترتيب تساوي 0.

- **شروط الإقراض:** الوزن النسبي له هو 0.10.

وفق القانون 90-10 والأمر 01-01، فإنه تم الاتفاق على هذه الشروط بين بنك الجزائر والحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

حسب نص المادة 46 من الأمر 03-11والامر 10-04 والقانون 17-10، فشروط الإقراض تم الاتفاق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **المقترضون المحتملون من البنك المركزي:** وزنه النسبي 0.05.

حسب المواد 73، 74و78 من القانون 90-10 والامر 01-01، فإنه يمكن أن تمنح قروض للخزينة، البنوك والمؤسسات المالية، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

وحسب المادتين 43و46 من القانون 03-11و10-04 و17-10، فإنه يمكن أن تمنح كشوفات للخزينة والبنوك، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي:** ويقابله وزن نسبي 0.025.

حسب المادة 77من قانون 90-10 و01-01، فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

وحسب المادة 46 من الأمر 03-11 والقانون 10-04 و17-10، فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **استحقاق القرض:** حيث وزنه النسبي هو 0.025.

حسب المادتين 84 و78 من القانون 90-10 و01-01، تمنح القروض للمؤسسات المالية لمدة سنة على الأكثر، وتمنح كشوفات الخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، ويقابل ذلك درج ترتيب تساوي 0.67.

حسب نص المادتين 43 و46 من الأمر 03-11 والقانون 10-04 و17-10، مدة استحقاق القروض تكون أقل من سنة، ويقابل ذلك درجة ترتيب تساوي 0.67.

- **أسعار الفائدة على القروض:** الوزن النسبي لهذا المؤشر يساوي 0.025.

حسب القانون 90-10 و01-01 فهي غير منصوص عليها، وبالتالي درجة الترتيب تساوي 0.25.

حسب نص المادة 49 من الأمر 03-11 و10-04 و17-10، يجب على أسعار الفائدة ألا تتجاوز الحدود الدنيا (1%)، وبالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.5.

- **البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة:** الوزن النسبي له 0.025.

حسب نص المادة 76 من القانون 90-10 و01-01، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيبه هي 1.

حسب نص المادة 45 من القانون 03-11و الأمر 10-04، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيبه 1.

حسب نص المادة 45 من القانون 7-10، يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بشراء السندات مباشرة عن الخزينة، وبالتالي على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فدرجة ترتيب هذا المؤشر هي 0.

درجة الاستقلالية: بالنسبة للأمر 90-10:

$$(0.33\times0.025)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.10)+(0.67\times0.10)+(0.33\times0.15)+$$
$$0.2222=(1\times0.025)+(0.25\times0.025)+(0.67\times0.25)$$

بالنسبة للأمر 03-11:

$$+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.15)$$
$$0.1945=(1\times0.025)+(0.5\times0.025)+(0.67\times0.025)+(0.33\times0.025)$$

بالنسبة للأمر 10-04:

$$+(0.025\times0.33)+(0.05\times0.33)+(0.10\times0.33)+(0.10\times0)+(0.15\times0.67)$$
$$.0.2125=(0.025\times1)+(0.025\times0.25)+(0.025\times0.67)$$

بالنسبة للأمر 17-10:

$(0.33\times0.15)+(0\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.025)+(0.0$
$0.0)+(0.67\times25$ $+(0.50\times0.025)+(0\times0.025)=0.1365$.

المطلب الثالث: تقييم الاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر.

بناء على ما سبق، سنحاول تقييم درجة استقلالية بنك الجزائر خاصة من الناحية القانونية، وفقا لقانون النقد والقرض وأبرز التعديلات الطارئة عليه. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02): قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض.

قانون النقد والقرض		**10-90**	**01-01**	**11-03**	**04-10**	**10-17**
المعايير	الوزن	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
معيار المحافظ	**0.20**	**0.129**	**0.05**	**0.0915**	**0.0915**	**0.0915**
فترة الوظيفة		0.75	0	0	0	0
تعيين المحافظ		0	0	0	0	0
الرفض أو الطرد		0.83	0	0.83	0.83	0.83
وظائف أخرى		1	1	1	1	1
معيار صياغة السياسة النقدية	**0.15**	**0.0665**	**0.665**	**0.1**	**0.15**	**0.1**
صائغ السياسة النقدية		0.33	0.33	1	1	1
حل التنازع		1	1	1	1	1
إعداد الموازنة العامة		0	0	0	1	0
معيار أهداف السياسة النقدية	**0.15**	**0.06**	**0.06**	**0.09**	**0.15**	**0.09**
تحقيق الأهداف		0.40	0.40	0.60	1	0.60
معيار حدود إقراض الحكومة	**0.5**	**0.2222**	**0.2222**	**0.1945**	**0.2125**	**0.1365**
التسليف غير المورق		0.33	0.33	0.33	0.67	0.33
الإقراض التوريقي		0.67	0.67	0	0	0

شروط الإقراض		0.33	0.33	0.33	0.33	0.33
المقترضون المحتملون		0.33	0.33	0.33	0.33	0.33
حدود الإقراض		0.33	0.33	0.33	0.33	0.33
استحقاق القرض		0.67	0.67	0.67	0.67	0.67
الفائدة على القروض		0.25	0.25	0.5	0.5	0.5
المنع من شراء أو بيع الأوراق المالية للحكومة	0.025	1	1	1	1	0
درجة الاستقلالية الكلية	**1**	**0.4777**	**0.3987**	**0.476**	**0.604**	**0.418**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: قانون النقد والقرض 90-10، والأمر 01-01، الأمر 03-11، الأمر 10-04 والأمر 17-10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الاستقلالية القانونية وفقا لقانون النقد والقرض 90-10 بلغت 0.4777، ومن ثم تراجعت الى 0.3987 وفق الأمر 01-01 بسبب إلغاء أحكام مادة 22، أي مدة تعيين المحافظ ونوابه وأسباب إقالته ، لترتفع من جديد في الأمر 03-11 إلى 0.476 وهذا راجع إلى الصلاحيات التي قدمت لبنك الجزائر، والتعديلات التي مست أحكام مواده ، أما في الأمر 10-04 ارتفعت إلى 0.604 ويعود السبب إلى الارتفاع في استقلالية أهدافه، بالإضافة إلى تحسن الاستقلالية السياسية من خلال إعادة هيكلة مجلس إدارته (عدم وجود أعضاء من الحكومة)، وجعل مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار، حيث مس هذا الأمر جانب صلابة المنظومة المصرفية وإدارة المخاطر. ثم بعدها انخفضت درجة استقلالية بنك الجزائر في إطار القانون 17-10 إلى 0.418 بسبب اعتماد الجزائر على آلية التمويل غير التقليدي سنة 2017، ما يعكس من جهة أخرى تراجع درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

خلاصة الفصل:

البنوك المركزية العمود الفقري للنظام المالي لأي دولة، تقوم بعدة وظائف مهمة منها تنظيم البنوك التجارية، التحكم في السياسة النقدية وكذا ضمان الاستقرار المالي، فإن وجود بنك مركزي فعال وقوي يساعد في تعزيز الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي للدولة.

يمكن معرفة البنك المركزي أنه مستقل عن طريق اتخاذ قراراته المالية والنقدية بشكل مستقل دون تدخل سياسي أو خارجي يعتبر، هذا الاستقلال ضروريا لتحقيق أهداف السياسة النقدية مثل مكافحة التضخم والاستقرار النقدي تضم مجموعة من المعايير والمقاييس التي تحدد مدى استقلالية البنك المركزي، كما توجد نماذج مختلفة لاستقلالية البنوك المركزية حول العالم، تتفاوت في درجة استقلاليتها وطريقة تشكيلها، بحيث يعتمد النموذج المناسب لكل دولة على عوامل مختلفة مثل التاريخ والثقافة ، فالنموذج CWN تم اختياره لحساب الاستقلالية هذا النموذج لا يعني بالضرورة قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة لكن بشكل نسبي، فهو يعتمد على النصوص القانونية التي تحدد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بها، لذا يقيس الاستقلالية القانونية وليس الفعلية.

ساهم بنك الجزائر الذي تأسس بعد استقلال البلاد، في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات المختلفة وتوفير الخدمات المصرفية، ومنذ تأسيسه شهد البنك تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، مما جعله لاعبا رئيسيا في السوق المصرفية وشريكا مهما في دعم الاقتصاد الوطني، تطور قبل شروع قانون النقد والقرض وكذا في ظله كانت بداية انفصال بنك الجزائر عن الخزينة العمومية والتمتع بالاستقلالية فهو أتى بعدة إصلاحات جاءت مع التغيرات الاقتصادية سواء محليا أو عالميا، تأثرت درجة الاستقلالية بالارتفاع والانخفاض، فالقانون 10-04 حقق أكبر قيمة للاستقلالية التي قدرت ب 0.604 بسبب استقرار الأسعار وتعزيز أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثالث:

بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم

خلال الفترة (2010-2023)

تمهيد:

يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه أي دولة، حيث يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية وكذا على استقرار الاقتصاد الكلي، وشهدت الجزائر كذلك تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم نتيجة مجموعة من العوامل، وتعتبر إدارته والسيطرة عليه مهمة حيوية لضمان الاستقرار الاقتصادي.

في هذا السياق، يبرز دور بنك الجزائر كسلطة نقدية رئيسية مسؤولة عن استهداف التضخم والتحكم في مستوياته، حيث يعتمد على مجموعة من الأدوات والسياسات النقدية لتحقيق هذا الهدف، وتحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

وسنسعى من خلال هذا الفصل لإبراز دور بنك الجزائر في استهداف التضخم بالتركيز على مختلف السياسات المتبعة والتحديات التي واجهها البنك خلال الفترة (2010–2023)، متضمنا ثلاثة مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010–2023).

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010–2023).

المبحث الثالث: إستراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010–2023)

المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

عانت الجزائر كغيرها من الدول من مشكلة التضخم مما أثر سلبا على الاقتصاد، حيث سجل بذلك عدة مستويات بين الارتفاع والانخفاض وذلك وفقا للسياسات الاقتصادية المنتهجة بين فترة وأخرى.

المطلب الأول: أسباب تجلي ظاهرة التضخم في الجزائر.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من ظاهرة التضخم والتي تمثل تحديا كبيرا للاقتصاد الوطني، ويعود تجلي هذه المشكلة للعديد من الأسباب منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

أولا: الأسباب الداخلية.

لقد شهدت الجزائر زيادة في معدلات التضخم والناجمة عن عدة عوامل داخلية نذكرها كالآتي:

- **توسيع الإنفاق الكلي في الجزائر.**

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي)، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، ونظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد.[1]

وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

- **الإفراط في التوسع النقدي.**

في كثير من الحالات تكون النقود وسيلة وميكانيزم لتعديل وتغذية الاقتصاد لكن في بعض الأحيان يكون لها أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يقول"Pierre Berger" في كتابه " تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض

[1] مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد10، العدد 02، جامعة 20أوت 1955سكيكدة، الجزائر، 2024، ص ص 16-17.

منها". وقد تميزت عملية الإصدار النقدي في الجزائر بعدم التزام الحيطة والحذر، إذ تطلب تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أموالا كثيرة، وكان خلق النقود يتم بصورة موسعة من البنك المركزي، في الوقت الذي كانت هذه البرامج لا تولد مردودية في الأمد القريب، الأمر الذي كان من شأنه أن يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.[1]

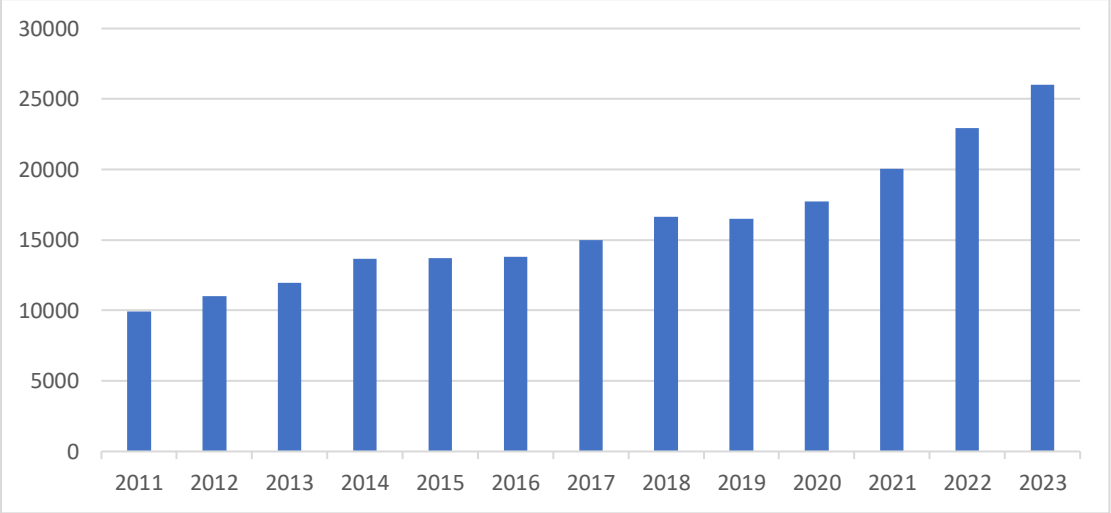
الجدول رقم (01-03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنة	الكتلة النقدية (مليار دينار)	نسبة التغير	السنة	الكتلة النقدية (مليار دينار)	نسبة التغير
2010	8280.7	%15.44	2017	14974.6	%8.4
2011	9929.2	%19.91	2018	16636.7	%11.18
2012	11015.14	%10.94	2019	16506.63	%-0.8
2013	11941.51	%8.41	2020	17740.01	%7.47
2014	13663.9	%14.61	2021	20053.52	%12.64
2015	13704.5	%0.13	2022	22955.35	%14.47
2016	13816.3	%0.79	*2023	26017.12	%16.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية ونشرات الوضع الاقتصادي لبنك الجزائر (2010-2023).

*: بيانات تقديرية.

الشكل رقم (01-03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-01).

[1] أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017/2016، ص168.

يتضح لنا من خلال الجدول و الشكل أعلاه وكذلك استنادا للتقارير السنوية للبنك المركزي أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال هاته الفترة متميزة عموما بالارتفاع المستمر حيث انتقلت من 8280.7 مليار دينار سنة 2010 إلى 26017.12 سنة 2023 ، حيث سجلت السنوات (2010–2013) توسعا نقديا معتبرا بمتوسط 17.68% والذي ارتبط بعدة عوامل، أهما توسع الموجودات الخارجية حيث قدرت بـ 10.2% سنة 2010 أي ما يعادل 11996.98 مليار دينار، أما سنة 2011 فقدرت بـ16.05%، أيضا ارتفاع نسبة القروض خاصة تلك الموجهة للاقتصاد والتي كانت نسبتها 15.6%و 14% على التوالي حيث ساهمت بصفة معتبرة في التوسع النقدي، إضافة إلى ارتفاع نسبة الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. وبالنسبة للسنتين 2012 و2013 فتميزتا بتوسع نقدي معتدل بـ 10.94% و8.41% على التوالي، حيث عرفتا تزايدا معتبرا للقروض الموجهة للاقتصاد حيث بلغت 4287.64 مليار دينار سنة 2012 و 5156.30 مليار دينار سنة 2013، وأيضا شهدت ارتفاع القروض طويلة ومتوسطة الاجل بنسبة 27.58% في 2013 مقابل 3.80% في 2012 ما يثبت تحسن هيكل التمويل.

أما صافي الموجودات الخارجية فارتفع بنسبة 7.3% سنة 2012 أي ما يعادل 14939.97 مليار دينار، مقابل ارتفاع ضعيف بمقدار 1.91% سنة 2013 أي 15225.16 مليار دينار والذي له أثر على الوضع النقدي، ليستمر بعدها التوسع النقدي سنة 2014 حيث سجلت هذه السنة زيادة قدرها 14.61% في الكتلة النقدية. بينما السنتين 2015 و2016 فقد شهدتا نموا شبه منعدم للكتلة النقدية، فسجلت الأولى نسبة 0.13%، بينما سنة 2016 سجلت 0.79%؛ والسبب الرئيسي تمثل في الانخفاض الحاد لأسعار البترول، كما تقلص صافي الموجودات الخارجية بـ 2.28% سنة 2015 وبـ 18.2% سنة 2016، وأيضا هذا النمو الضعيف يعود جزئيا للانخفاض الحاد في الودائع لقطاع المحروقات، وكذلك لتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي. خلافا لسنتي 2015 و2016، تزايدت الكتلة النقدية بـ8.3% في 2017، و11.1 سنة 2018 نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب لدى البنوك، كما عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا من جديد بـ 12.3% سنة 2017 و12.4% 2018. واجهت سنة 2019 تقلصا في الكتلة النقدية بنسبة 0.8% سبب هذا التراجع يعود للانخفاض القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف التي تراجعت بـ19%، مقابل ارتفاع قدر بـ5.7% في الودائع لأجل، وأيضا الانخفاض الذي مس صافي الموجودات الخارجية من جديد بـ 20%، والذي يعود أساسا لانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار. ويعود الارتفاع من جديد

بعد تراجع عرفته سنة 2019 لترتفع الكتلة النقدية بنسبة 7.47% سنة 2020 في ظل ارتفاع نسبة القروض بغض النظر عن الأزمة الصحية وتأثيراتها على الاقتصاد، وتستمر الزيادة خلال السنوات 2021، 2022و2023 بنسب 12.64%،14.47%، 16.4% على التوالي، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي للنمو الكبير الذي شهدته الودائع تحت الطلب، وكذلك النمو المعتبر للقروض.

وهذا التوسع المستمر في الكتلة النقدية ساهم بشكل كبير في زيادة التضخم والذي يمكن ارجاعه لسياسة القروض السهلة خاصة تلك الموجهة للاقتصاد.

❖ **ارتفاع تكاليف الإنتاج.**

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عند عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

كما لعب رفع الأجور أيضا دورا هاما في إحداث الضغوط التضخمية، حيث في الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقوة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية خاصة وعندما لا تقابلها زيادة في الإنتاجية[1].

❖ **زيادة النفقات العامة وعجز الموازنة.**

ما يميز النفقات العمومية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، ولذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل، حيث يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي انتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وحتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية[2].

[1] إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، مرجع سبق ذكره، ص18.

الجدول رقم (02-03): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) بالمليار دينار.

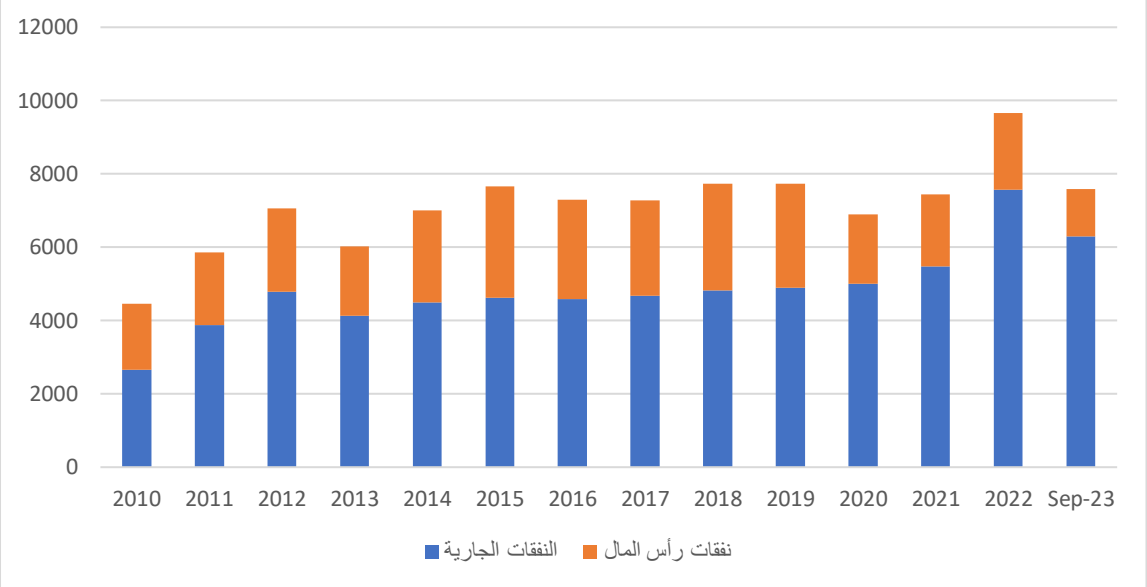
السنوات	الانفاق العام	السنوات	الانفاق العام
2010	4466.9	2017	7282.6
2011	5853.6	2018	7732.1
2012	7058.1	2019	7741.3
2013	6024.1	2020	6902.9
2014	6995.7	2021	7436.1
2015	7656.3	2022	9660.0
2016	7297.4	*2023	7589.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2023).

نشرة الوضع الاقتصادي لسنة 2023.

*: البيانات تقديرية.

الشكل رقم(02-03): تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر (2010-2023).

نشرة الوضع الاقتصادي لسنة 2023.

يظهر لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن الإنفاق العام في الجزائر خلال هاته الفترة شهد تذبذبات ملحوظة، حيث بدأت النفقات من 4466.9 مليار دينار سنة 2010 وصولا إلى 7589.33 مليار دينار في سبتمبر 2023، وقد شكلت النفقات الجارية الجزء الأكبر من

النفقات العامة، أما نفقات رأس المال ساهمت بشكل متقطع في زيادة النفقات، خصوصا في فترات تعزيز البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية والإدارية. ففي سنة 2010، شهدت الجزائر انخفاضا كبيرا في العجز الكلي نتيجة الانتعاش القوي لأسعار المحروقات وفي ظروف استقرار النفقات الجارية، ولكن مع قفزة أسعار المحروقات في 2011، ارتفعت النفقات الجارية بشكل كبير بسبب زيادة التحويلات الجارية والنفقات الإدارية، بينما تراجعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية. كما شهدت سنة 2012 ارتفاعا في النفقات العمومية وخاصة الجارية. وبالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع، أدى الارتفاع في النفقات إلى عجز معتبر في الميزانية. أما سنة 2013 فتميزت بتعزيز ميزاني وانخفاض النفقات العمومية، مما أدى لتقليص في عجز الميزانية الإجمالي. ليستمر بعدها الارتفاع والذي تسببت فيه زيادة في نفقات رأس المال خاصة في قطاع الإسكان والبنى التحتية في كل من سنتي 2014 و2015، تلاها انخفاض ملموس سنة 2016 نتيجة تراجع هذه النفقات. كما شهدت الفترة (2017–2019) شبه استقرار في النفقات العمومية، مع زيادات طفيفة في النفقات الجارية. أما في سنة 2020، تأثرت النفقات العمومية بالانخفاض في أسعار النفط والأزمة الصحية الحادة، مما أدى إلى انخفاضها، نتيجة انخفاض نفقات رأس المال. عاد الارتفاع سنة 2021 والذي يعود لارتفاع كل من النفقات الجارية ونفقات رأس المال. ليستمر هذا الاتجاه في 2022 والمترتبة أساسا عن زيادة النفقات الجارية، لترتفع في سبتمبر 2023 إلى 7589.33 مليار دينار مقارنة بسبتمبر 2022 أين قدرت بـ 5902.99 مليار دينار.

ثانيا: الأسباب الخارجية.

❖ **التضخم المستورد.**

يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب عليها أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب

مرونتها المنخفضة، أما اذا طغت السلع التجهيزية والوسيطية الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات يحدث ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية ارتفاع التكاليف الإنتاجية.[1]

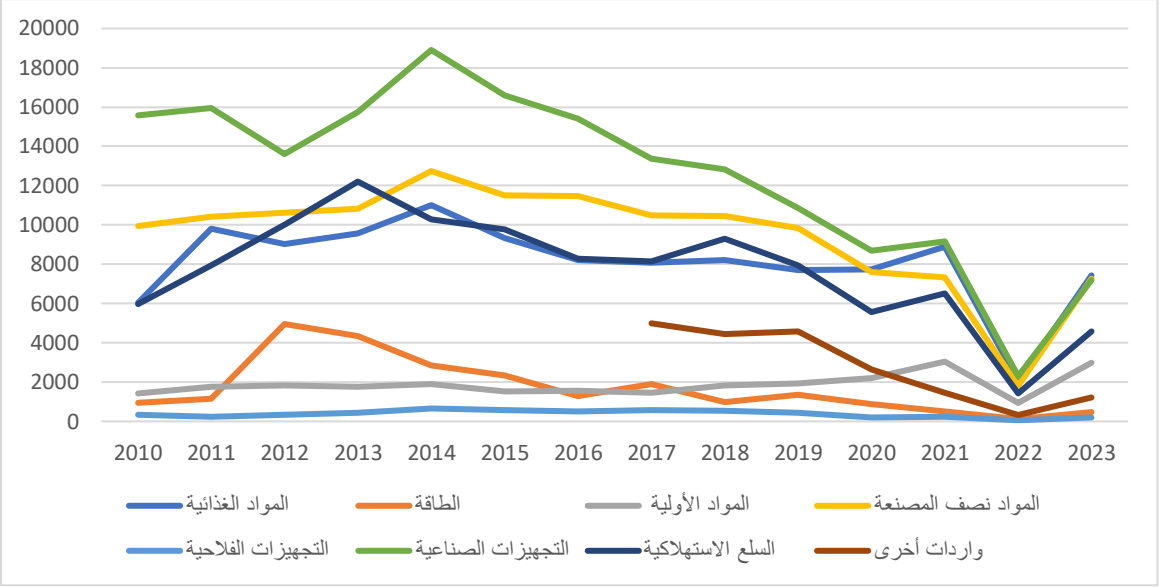
الجدول رقم(03-03): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023) بالمليار دولار.

السنة	الواردات	السنة	الواردات
2010	40.21	2017	48.98
2011	47.30	2018	48.57
2012	50.37	2019	44.63
2013	54.90	2020	35.54
2014	58.33	2021	37.46
2015	51.64	2022	9.02
2016	46.72	*2023	31.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر(2010-2023).

*: بيانات تقديرية.

الشكل رقم(03-03): هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة(2010-2023) مليون دولار.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الواردات كان في تزايد خاصة في الفترة (2010-2014) منتقلا بذلك من 40.21 مليون دولار أمريكي وصولا إلى 58.33 مليار

[1] أدبوب سارة ولسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2021، ص47.

دولار سنة 2014 والتي بدورها تعد أكبر نسبة، ليبدأ بعدها تراجع طفيف في الواردات ابتداء من سنة 2015 حيث قدرت بـ51.64 مليار دولار، أما سنتي 2016 و2017 فقدرت بـ46.72، 48.98 مليار دولار على التوالي، والذي كان نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث دفع لفرض بعض القيود على الاستيراد لتخفيف الضغط على الميزانية، ويستمر التراجع الطفيف وصولا إلى 48.57 مليار دولار سنة 2018، و44.63 مليار دولار سنة 2019 في ظل استقرار أسعار النفط. لتنخفض بعدها الواردات أكثر حيث سجلت قيمة 35.54 مليون دولار سنة 2020، و37.46 مليار دولار سنة 2021، بسبب الازمة الصحية العالمية التي أدت لانخفاض الطلب المحلي بسبب قيود الحركة على التجارة الدولية، ليستمر الانخفاض في السنتين المواليتين بدرجة طفيفة في ظل عودة النشاط الاقتصادي العالمي.

واستنادا للشكل أعلاه الذي يمثل هيكل مختلف الواردات في الجزائر لاحظنا أن التجهيزات الصناعية تعد من أبرز مكونات واردات الجزائر طوال الفترة (2010–2023) فقد انحصرت نسبتها بين 23%و 38.73% من اجمالي الواردات طوال هاته الفترة، إضافة الى المواد نصف المصنعة، السلع الاستهلاكية و كذلك المواد الغذائية، على عكس الواردات من الطاقة، المواد الأولية والتجهيزات الفلاحية التي تشكل نسب صغيرة من اجمالي الواردات.

في الأخير يمكن اعتبار هذا التطور السريع في قيمة هاته الواردات كان ناقلا للتضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني.

❖ **التخصص في تصدير مادة أولية واحدة.**

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بالصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعار او ارتفاعها، فيؤدي ارتفاع أسعار البترول لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية فإن هذا يؤدي لارتفاع الأسعار. ومن جهة أخرى انخفاض أسعار البترول يؤدي لزيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي او السحب من صندوق ضبط الإيرادات[1].

[1] سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016، ص203.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

يشكل التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس استقرار الاقتصاد الوطني، وقد شهدت الجزائر خلال الفترة (2010-2023) تطورات متباينة في معدلات التضخم، والتي سنعرضها من خلال الجدول التالي:

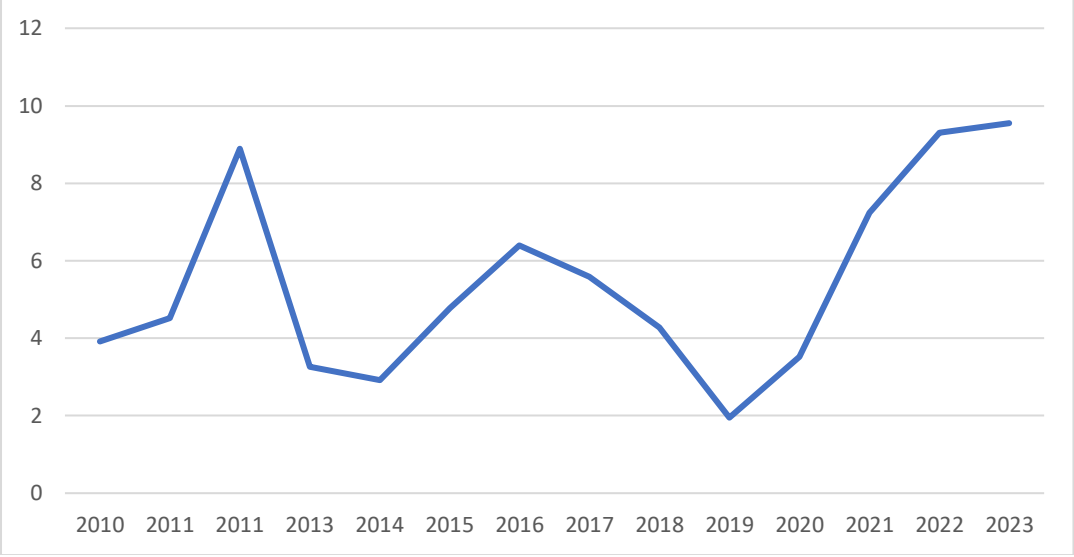
الجدول رقم(04-03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنة	نسبة التضخم	السنة	نسبة التضخم
2010	%3.91	2017	%5.59
2011	%4.52	2018	%4.27
2012	%8.89	2019	%1.95
2013	%3.26	2020	%2.41
2014	%2.92	2021	%7.23
2015	%4.78	2022	%9.27
2016	%6.40	*2023	%9.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2010-2023).

*: بيانات تقديرية.

الشكل رقم(04-03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010-2023).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-04).

استنادا للجدول والشكل أعلاه وبالاستناد للتقارير السنوية لبنك الجزائر نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت نسبا متفاوتة على طول الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث بلغ معدل التضخم 3.91% سنة 2010 والذي يمكن اعتباره مستقرا نسبيا مقارنة بالسنوات الفارطة،

وذلك راجع للتسيير المنظم للسياسة النقدية وكذلك التسيير المرن لسعر الصرف مما ساهم في احتواء الضغوط التضخمية، ليشهد بعدها معدل التضخم ارتفاعا ليصل حوالي 4.52% سنة 2011 والذي يعود للارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وكذلك الزيادة في الأجور واستمرار نمو الكتلة النقدية. واصل معدل التضخم ارتفاعه لتسجل سنة 2012 معدلا كبيرا ليصل إلى 8.89% والتي ترجع أساسا لارتفاع بعض المواد الطازجة، وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي. ليبدأ الانخفاض سنتي 2013 و2014 حيث وصل معدل التضخم إلى 3.26%و2.92% على التوالي، حيث ساهم التضخم المستورد بشكل كبير في هذا التراجع سنة 2013 كون أسعار السلع المستوردة تراجعت بنسبة 3.5%، أما سنة 2014 فكانت الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم، إضافة الى الاستقرار النسبي في أسعار البترول.

بعد سنتين من الانخفاض استعاد التضخم اتجاهه التصاعدي ليبلغ 4.78%سنة 2015 و6.4% سنة 2016، ولعل من أسبابه الانخفاض في أسعار النفط التي صاحبها انخفاض في قيمة العملة والذي من شأنه رفع معدلات التضخم، وكذلك ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، إضافة إلى توقعات التضخم غير المعتدلة من قبل المتعاملين الاقتصاديين التي كانت سببا أيضا في تطور التضخم. أما الفترة (2017–2020) شهدت انخفاضا لمعدلات التضخم بداية من سنة 2017 والذي قدر بـ5.59% فبالرغم من كونه أقل من السنة السابقة إلا أنه ظل مرتفعا، أما في سنة 2018 ومع الاستقرار النسبي في أسعار النفط فقدر معدل التضخم 4.27%، لتشهد بعدها سنة 2019 تراجعا نسبيا حيث بلغ حوالي 1.95% والتي تعتبر أقل نسبة شهدتها الجزائر خلال هاته الفترة، حيث ترافق هذا التراجع مع تباطؤ توسع الكتلة النقدية ،كما يرجع إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية. وبالنسبة لسنة 2020 فعاد معدل التضخم للارتفاع ليصل 2.41% حيث يعود أساسا لارتفاع المواد الغذائية والمواد المصنعة، وكذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية مما زاد في تكلفة الواردات، ويمتد ارتفاع التضخم وصولا إلى 7.23% سنة 2021 والذي يعود بصفة كبيرة لجائحة كرونا وتداعياتها التي أدت لارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية وخاصة الغذائية. ليصل بعدها إلى 9.27%سنة 2022 والذي يعود بشكل رئيسي للارتفاعات الحادة في الأسعار العالمية خاصة تلك التي شهدتها المنتجات الغذائية إلى جانب الزيادة التي شهدتها الكتلة النقدية، ليستمر بعدها الارتفاع في معدل التضخم وصولا إلى9.39% في سبتمبر 2023، والتي تعتبر قيمة تقديرية.

المطلب الثالث: التدابير المتبعة للحد من التضخم في الجزائر.

دفعت التغيرات في معدلات التضخم التي عرفتها الفترة (2010-2023) الحكومة إلى تبني سلسلة من الإجراءات والتدابير للحد من هذه الظاهرة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، نذكر من بينها ما يلي:

- ابتداء من سنة 2010 أصبح هدف استقرار الأسعار هدفا نهائيا للسياسة النقدية، ويسند تنفيذها لبنك الجزائر، حيث نصت المادة 35 من الامر رقم 10-04 المتمم للأمر 03-11: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".
- تعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، فنصت المادة 10 من النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 على أنه "لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية: عمليات إعادة الخصم والقرض، الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية، عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات الدائمة."
- تم تحديد هدف التضخم بشكل أكثر وضوحا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المعروف بالهدف الوسيط، مما ساهم في تحقيق استهداف التضخم بفعالية أكثر.
- تبني سياسة استرجاع السيولة كأداة نشطة في إدارة السياسة النقدية بهدف الحد من التضخم، لسبعة أيام، لشهر، لمدة ثلاثة أشهر وكذلك ستة أشهر.
- اعتماد بنك الجزائر على تعديل سعر الفائدة التوجيهي قصد التحكم في السيولة والتحكم في التضخم.
- تعديل سعر صرف الدينار الجزائري.
- الاعتماد على فرض الضرائب، خاصة سنة 2022 أين تم زيادة الضرائب على قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

تعد السياسة النقدية كعنصر جوهري لتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لا سيما البنك المركزي قصد تعزيز النمو الاقتصادي، وقد شهدت الجزائر خلال الفترة (2010-2023) مجموعة من التطورات شهدتها سياستها النقدية.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

شهدت السياسة النقدية في الجزائر تطورات مهمة في ظل التشريعات المتعاقبة، حيث أسهمت هذه القوانين في إعادة تشكيل وتحديد أسس السياسة النقدية.

أولا: السياسة النقدية بموجب قانون النقد والقرض وتعديلاته.

❖ **السياسة النقدية على وقع القانون 90-10.**

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، نقطة تحول مهمة للسياسة النقدية، إذ أعاد هيكلة البنك المركزي مانحا إياه استقلالية أكبر وتعزيزا لدوره كسلطة نقدية، هذا ما أشارت له المادة 11 من القانون، كما تم انشاء مجلس النقد والقرض ليعمل كمجلس إدارة للبنك المركزي مما يمكنه من إدارة السياسة النقدية والاشراف على العمليات المالية.

❖ **السياسة النقدية على وقع الأمر 01-01.**

جاء الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، كمحاولة لتعزيز الإصلاحات النقدية والمالية التي بدأها القانون 90-10.

وهو أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10، حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي[1].

[1] بودبودة زهرة وراضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد01، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص501.

❖ السياسة النقدية على وقع الأمر 03-11.

في ظل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2033، تم تعزيز إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر، ليصبح مؤسسة وطنية ذات استقلال مالي وشخصية معنوية كما تنص المادة 9 من هذا الأمر. ووفقا للمادة 35 تم تكليف بنك الجزائر بتوفير أفضل الظروف للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، من خلال تنظيم الحركة النقدية ومراقبة توزيع القروض وضبط سوق الصرف. كما تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائل تنفيذها من قبل مجلس النقد والقرض، الذي يملك صلاحيات واسعة بموجب المادة 62 لتحديد وإدارة وتقييم السياسة النقدية، ووضع الأهداف النقدية بناء على التنبؤات المعدة من قبل بنك الجزائر، وقد تضمنت هذه الإصلاحات مرونة أكبر للسلطة النقدية لتطوير استخدام الأدوات النقدية، مما يدعم استقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

❖ السياسة النقدية على وقع الأمر 10-04.

تركز السياسة النقدية في ظل الامر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 على ضمان استقرار الأسعار كهدف رئيسي، وتوفير أفضل الظروف للنقد والقرض والصرف لدعم النمو الاقتصادي. كما نص على أن بنك الجزائر بصفته مؤسسة وطنية ذات استقلال مالي، معفى من الضرائب والرسوم المتعلقة بنشاطاته، ويعمل على تنظيم السيولة، توجيه القروض، إدارة الالتزامات المالية الخارجية، ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي واستقراره، مع عدم خضوعه لإجراءات المحاسبة العمومية.

❖ السياسة النقدية على وقع الأمر 17-10.

تم اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات إثر الأزمة النفطية 2014، ليتم التفكير في إيجاد بدائل تشريعية من أجل التخفيف من أعباء صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف[1].

الأمر 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017، جاء بإصلاحات استثنائية لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، حيث منح بنك الجزائر صلاحية شراء السندات المالية مباشرة من الخزينة لمدة خمس سنوات. هذه الخطوة تهدف إلى تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، ودعم الصندوق الوطني للاستثمار، وتهدف إلى مرافقة وتنفيذ برنامج

[1] بودبودة زهرة وراضية مصداع، نفس المرجع السابق ، ص 501.

الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، بهدف تحقيق توازنات مالية للدولة وتوازن في ميزان المدفوعات مع نهاية هذه الفترة. يتم متابعة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل الخزينة وبنك الجزائر لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

❖ **السياسة النقدية على وقع الأمر 23-09.**

صدر هذا القانون في 21 جوان 2023 حيث يحتوي على مواد هامة توضح الأدوات والسياسات التي يمكن أن يتبعها بنك الجزائر لتنفيذ سياسته النقدية، والتي تعكس التزام الجزائر بتطوير بيئة مالية مستقرة ومرنة، تمكن بنك الجزائر من إدارة السيولة والتحكم في التضخم، مع مراعاة التطورات الحديثة.

ووفقا لهذا القانون أشارت المادة 43 من هذا القانون على منح بنك الجزائر صلاحية التدخل في السوق النقدية بعدة طرق، تشمل شراء أو بيع الأصول المالية، تقديم قروض بضمانات ملائمة مثل سندات الخزينة أو الذهب وإلزام البنوك بتشكيل احتياطات إلزامية، كما يسمح له بإصدار سندات الاقتراض، إجراء عمليات مبادلة العملات و خصم السندات العامة والخاصة لتحفيز السيولة في الاقتصاد. كما تجدر الإشارة على أن المجلس النقدي والمصرفي مكلف بوضع الأنظمة والشروط التي تنظم هذه العمليات، إضافة إلى تحديد الأطراف المؤهلة للمشاركة في هذه العمليات لضمان الشفافية والفعالية في تنفيذ السياسة النقدية.

كما أشارت المادة 44 على حرية إجراء بنك الجزائر لأي عملية يراها ضرورية لدعم السياسة النقدية، كما يمكنه تكييف أدوات التدخل لتناسب خصوصيات العمليات المصرفية مثل الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر، مما يعزز المرونة والابتكار في النظام المالي.

أما المادة 45 فتؤكد على عدم جواز استخدام العمليات المالية المذكورة في المادة 43 لصالح الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية، لضمان استقلالية السياسة النقدية، تحدد هذه اهداف هذه العمليات وفقا للسياسات النقدية المعتمدة.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية.

كوننا أشرنا إلى الكتلة النقدية M_2 في المبحث الأول نستعرض مكوناتها كالآتي[1]:

❖ **النقود الورقية:** والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

[1] إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد01، جامعة الجزائر3، الجزائر،2022، ص ص 17- 18.

❖ **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك على حساب بنك آخر.

❖ **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M_2.

ونعرض في الجدول التالي تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر، والتي تميزت عموما بزيادات ملحوظة وبشكل مستمر خلال الفترة (2010-2023).

الجدول رقم (05-03): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) بالمليار دينار.

السنوات	اشباه النقود	النقود الورقية	النقود الكتابية	النقود M_1
2010	2524.3	2098.6	3657.8	5638.5
2011	2787.5	2571.5	4570.2	7141.7
2012	3329.8	2952.2	4885.2	7681.5
2013	3691.7	3204.0	5045.8	8249.8
2014	4083.7	3658.9	5944.1	9603.0
2015	4443.4	4108.1	5153.1	9261.1
2016	4409.3	4497.2	4909.8	9407.0
2017	4708.5	4716.9	5549.1	10266.1
2018	5232.6	4926.8	6477.3	11404.1
2019	5531.4	5437.6	5537.6	10975.2
2020	5757.8	6138.3	5763.2	11901.8
2021	6463.2	6712.2	6878.2	13590.3
2022	7584.9	7392.8	7986.7	15379.5
2023*	8033.4	8026.2	8308.6	16334.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2010-2023).

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية.

تعتبر مقابلات الكتلة النقدية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وتشمل نوعين رئيسيين الأصول الخارجية، والقروض الداخلية التي بدورها تنقسم للقروض الموجهة إلى الدولة والقروض الموجهة إلى الاقتصاد.

وسنعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06-03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنوات	الأصول الخارجية	القروض الداخلية	القروض إلى الدولة	القروض إلى الاقتصاد
2010	11997.0	-242.8	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	319.9	-3406.6	3726.5
2012	14940.0	1171.3	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	1920.9	-3235.4	5156.3
2014	15734.5	4512.2	-1992.4	6504.6
2015	15375.4	7844.8	567.5	7277.2
2016	12596.0	10592.1	2682.2	7909.9
2017	11227.4	13571.9	4691.9	8880.0
2018	9485.6	16302.1	6325.7	9976.3
2019	7598.7	17877.7	7019.9	10857.8
2020	6518.2	20535.7	9353.5	11182.3
2021	6559.1	22703.4	12908.7	9794.7
2022	8650.4	23148.5	13033.3	10115.2
2023*	9532.3	23893.4	13189.7	10703.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية (2010-2023).

*: بيانات تقديرية.

خلال الفترة (2010-2023)، شهدت مقابلات الكتلة النقدية تحولات ملحوظة، حيث لعبت الأصول الخارجية والقروض الموجهة للاقتصاد وللدولة دورا كبيرا في تحديد اتجاهات التوسع النقدي. فقد شهدت الأصول الخارجية في البداية زيادة مستمرة، حيث ارتفعت من 1997 مليار دينار سنة 2010 إلى 15734.5 سنة 2014، لتبدأ في التقلص لاحقا، خاصة في 2016

حيث انخفضت إلى 12596 مليار دينار. واستمر هذا التقلص لغاية 2020 ليصل إلى 6518.2، لترتفع مجددا ابتداء من سنة 2021، لغاية سبتمبر 2023 أين بلغت قيمتها 9532.3 مليار دينار.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد، فقد سجلت نموا ثابتا طوال الفترة، حيث ارتفعت من 3268.1 مليار دينار سنة 2010 إلى 10857.8 مليار دينار في 2019، بعد انخفاض طفيف في 2021 إلى 9794.7 مليار دينار، عادت للارتفاع في 2022 وسبتمبر 2023 لتصل إلى 10115.2و 10703.6 مليار دينار على التوالي.

أما القروض الموجهة للدولة، فشهدت هي الأخرى تحولا كبيرا، بدأت بكون الدولة دائنا صافيا للنظام المصرفي طوال الفترة (2010–2014)، لتتحول بشكل ملحوظ ابتداء من سنة 2015 لتصبح 567.5 مليار دينار. وقد ارتفعت بشكل كبير في السنوات التالية، لتصل إلى غاية 13189.7 مليار دينار في سبتمبر 2023.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

وقصد تحقيق أهداف السياسة النقدية، شهدت الفترة (2010–2023) استخدام أدوات متنوعة، حيث عمل بنك الجزائر على تكييف سياسته النقدية عبر مزيج من الأدوات المباشرة وغير المباشرة.

أولا: الأدوات غير المباشرة.

❖ **الاحتياطي الإجباري.**

يعتبر من أحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر لضبط السيولة والتحكم في العرض النقدي. حيث يجب على البنوك تشكيل احتياطات إلزامية كودائع في حساباتها الجارية لدى بنك الجزائر، تتراوح نسبتها بين 0% و15% من الاستحقاقات المجمعة أو المقترضة بالدينار والعمليات خارج الميزانية، باستثناء الاستحقاقات تجاه بنك الجزائر. تستمر فترة تكوين الاحتياطات شهرا واحدا من اليوم 15 إلى اليوم 14 من الشهر التالي. يمكن أن توضع فائدة عليها بحيث لا تتجاوز نسبة الفائدة المتوسطة لإعادة تمويل بنك الجزائر، وقد تكون 0%.

الجدول رقم(07-03): تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة(2010-2023).

السنة	معدل الاحتياطي الإجباري	السنة	معدل الاحتياطي الإجباري
2010	%09	2017	%04
2011	%09	2018	%10
2012	%11	2019	%10
2013	% 12	2020	%03
2014	%12	2021	%02
2015	%12	2022	%02
2016	%08	*2023	%03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤشرات المرتبطة بعمليات السياسة النقدية بنك الجزائر المتاحة على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة (2010-2015) شهد الاحتياطي الاجباري ارتفاعا تدريجيا من 9% إلى 12%، تشير هذه الزيادة التدريجية إلى توجه البنك المركزي للسيطرة على السيولة بتشديد السياسات النقدية قصد مكافحة التضخم وضمان استقرار النظام المالي.

ليتم بعدها خفض معدل الاحتياطي الاجباري ليصل إلى 8% سنة 2016 ثم 4% سنة 2017، والتي تعكس تحولا في السياسة النقدية نحو تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز السيولة. كما شهدت السنتين 2018 و2019 العودة إلى نسبة 10% .

لتشهد بعدها الفترة (2021-2023) مستويات منخفضة بتسجيل 2% في السنتين 2021 و 2022 وارتفاع طفيف بنسبة 3% ابتداء من أفريل 2023، حيث هذا التوجه يشير إلى سياسة نقدية تهدف إلى تعزيز السيولة وتشجيع البنوك على زيادة الإقراض من أجل القدرة على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي، الذي يمكن إسناده لجائحة كورونا وتداعياتها على النشاط الاقتصادي.

❖ **إعادة الخصم.**

تعد سياسة إعادة الخصم أداة حيوية، إذ تمكن البنك المركزي من إدارة السيولة في النظام المصرفي بفعالية، عبر إعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من البنوك التجارية. تتيح هذه السياسة توفير التمويل اللازم مما يعزز النشاط الاقتصادي. وقد أشار إليها قانون النقد والقرض 90-10، إذ حدد دور بنك الجزائر في تنظيم هذه السياسة، وشروط وإجراءات إعادة خصم

الأوراق التجارية، كما تناول تحديد معدلات إعادة الخصم وتعديلها استجابة للظروف الاقتصادية.

الجدول رقم(08-03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنة	معدل إعادة الخصم	السنة	معدل إعادة الخصم
2010	04	2017	3.75
2011	04	2018	3.75
2012	04	2019	3.75
2013	04	2020	3.75
2014	04	2021	3.75
2015	04	2022	3.75
2016	3.50	2023	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية (2010-2023).

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2010-2015) حافظ بنك الجزائر على معدل سعر إعادة الخصم عند 4%. حيث كان هذا المعدل مناسبا للسيطرة على التضخم وضمان توفير السيولة اللازمة لدعم الاقتصاد دون التسبب في تضخم مفرط.

أما الفترة (2016-2022) شهدت انخفاض في معدل إعادة الخصم، والذي قد يكون نتيجة انخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر لوجود فائض السيولة وعدم حاجتها للتمويل.

❖ عمليات السوق المفتوحة.

تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، يمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى اثني عشر شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول). تنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة فئات: عمليات التنازل المؤقت، العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع أوراق عمومية) واسترجاع السيولة على بياض[1].

[1] المادتين 13،14 من القانون 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها واجراءاتها.

الجدول رقم(09-03): معدلات الفائدة لعمليات السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنوات	7 أيام	شهر واحد	3 أشهر	6 أشهر	12 شهر
2010	-	-	-	-	-
2011	-	-	-	-	-
2012	-	-	-	-	-
2013	-	-	-	-	-
2014	-	-	-	-	-
2015	-	-	-	-	-
2016	-	-	-	-	-
2017	%3.50	-	%3.50	%3.50	%3.50
2018	%3.50	-	-	-	-
2019	%3.50	-	-	-	-
2020	-	-	%3.35	-	-
2021	-	-	-	-	-
2022	-	-	-	-	-
2023	%3.00	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية (2010-2023).

تشير البيانات إلى أن نسبة الفائدة في عمليات السوق المفتوحة لبنك الجزائر ظلت ثابتة عند 3.5% خلال الفترة (2017-2019)، ومع حلول عام 2020 شهدت هذه النسبة انخفاضا إلى 3% وكذلك سنة 2023، أما خلال السنوات الأخرى لم يقم بنك الجزائر باستخدام عمليات السوق المفتوحة، وذلك بسبب ضعف السوق المالي العام في الجزائر وعدم الحاجة الماسة لهذه الأداة النقدية في تلك الفترات.

❖ **التسهيلات الدائمة.**

تهدف التسهيلات الدائمة إلى تزويد أو سحب السيولة من المصارف لـ 24 ساعة. وتتم هذه العمليات من البنوك على شكل[1]:

[1] بنك الجزائر، نظرة عامة على السياسة النقدية.

- **تسهيلات القرض الهامشي:** هي عملية يمكن للبنك من خلالها أن يتحصل من بنك الجزائر، مقابل تقديم أوراق مؤهلة على سيولة لـ 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا، تم تحديده من خلال تعليمة من قبل بنك الجزائر، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية التي تمت زيادتها بهامش والمعلن عنها مسبقا.
- **تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:** هي عملية إيداع مصرفي لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة. تكافأ هذه الودائع بنسبة فائدة يحددها بنك الجزائر من خلال تعليمة، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية منقوصة بهامش، لا يقدم أي ضمان للمقابل، يكون مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعه في إطار تسهيلة الودائع المغلة للفائدة غير محدود.

ثانيا: الأدوات المباشرة.

أبر ما اعتمدت عليه السياسة النقدية في الجزائر من أدوات مباشرة ما يلي[1]:

- ❖ فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- ❖ فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية.
- ❖ فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات.
- ❖ فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق العملات النقدية بين البنوك.

[1] جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي وسماعين عيسى، مرجع سبق ذكره، ص110.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

تعتبر السياسة النقدية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث شهدت الفترة (2010-2023) تحولات اقتصادية كبيرة، فرضت تحديات عديدة على الاقتصاد الوطني في هذا السياق، لعبت السياسة النقدية دورا حاسما في معالجة هذه التحديات وضمان تحقيق اهداف أساسية تتعلق باستقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل.

❖ **هدف استقرار الأسعار.**

يعد هدفا محوريا للسياسة النقدية في الجزائر، حيث يسعى البنك المركزي إلى مكافحة التضخم وخلق بيئة اقتصادية مستقرة. وقد أشرنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

❖ **تعزيز النمو الاقتصادي.**

تهدف السياسة النقدية في الجزائر إلى تعزيز النمو الاقتصادي كأحد أهدافها الرئيسية، للسعي نحو خلق بيئة اقتصادية مواتية لتحفيز الاستثمار والإنتاج، بما يدعم القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والخدمات، مما يعزز الإنتاجية ويرفع مستوى الناتج الداخلي الإجمالي.

الجدول رقم (10-03) تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة(2010-2023).

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
2010	%3.4	2017	%1.6
2011	%2.4	2018	%1.4
2012	%3.3	2019	%0.8
2013	%2.8	2020	%-5.1
2014	%3.5	2021	%3.4
2015	%3.7	2022	%3.2
2016	%3.3	*2023	%4.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010-2022).

استنادا إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة (2010-2014) شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط مما أدى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مستقرة ومعتدلة، حيث سجلت سنة 2010 نسبة

3.4% لينخفض بعدها معدل النمو إلى 2.4% سنة 2011، كما عرفت سنة 2012 انتعاشا إذ بلغت نسبة النمو 3.3% والذي كان مدفوعا بزيادة الطلب خاصة على الاستثمار، وكذلك نمو اقتصادي خارج المحروقات، بعدها عرف النمو الاقتصادي تباطؤا الذي تم ارجاعه لانخفاض انتاج المحروقات وتردد نمو الطلب الإجمالي سنة 2013 إذ بلغ 2.8%. سجلت سنة 2014 نسبة 3.5% ليتواصل بعدها النشاط الاقتصادي على نفس الوتيرة حيث قدرت نسبة النمو 3.7% سنة 2015 بفضل زيادة الطلب الداخلي و الأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والزراعة. ليبدأ الانخفاض إذ شهدت الفترة (2016–2019) انخفاضات مستمرة راجعة للتأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط نظرا لاعتماد البلاد الكبير على عائداته. أما سنة 2020 فقد شهدت فيها الجزائر انكماشا بنسبة 5.1-% نتيجة الإغلاق الشامل بسبب جائحة كرونا التي أغرقت أغلب اقتصاديات العالم، لتضاف إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول. ويعود التعافي تدريجيا مسجلا 3.4%، 3.2% و4.1% في كل من السنوت 2021، 2022 و 2023 نتيجة تحسن الظروف العالمية واستمرار الجهود الحكومية لتعافي الاقتصاد.

❖ **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.**

يعد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدفا رئيسيا من اهداف السياسة النقدية، حيث يسعى بنك الجزائر إلى ضبط التدفقات المالية الخارجية، وتقليل العجز التجاري وتعزيز الصادرات، قصد تحقيق استدامة اقتصادية وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(11–03): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010–2023).

السنة	الرصيد (مليار دولار)	السنة	الرصيد (مليار دولار)
2010	15.58	2017	-21.76
2011	20.14	2018	-15.82
2012	12.06	2019	-16.93
2013	0.13	2020	-16.37
2014	-5.88	2021	-1.48
2015	-27.54	2022	18.47
2016	-26.03	*2023	6.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2010–2023).

استنادا للجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال هاته الفترة، شهد ميزان المدفوعات تحولات ملحوظة تأثرت بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث في البداية استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى فائض كبير في الحساب الجاري، ولكن بداية من 2014 واجهت البلاد عجزا متزايدا والذي صاحب تراجع أسعار النفط، وكذلك المستوى المرتفع للواردات. ليسجل بعدها فائضا بالرغم من زيادة الواردات، إذ قدر سنة 2022 بـ 18.46 مليار دولار وسنة 2023 6.34، والذي يعود لارتفاع أسعار المحروقات.

❖ **هدف التشغيل الكامل.**

تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق التشكيل الكامل وتقليل معدلات البطالة، ورغم الجهود الحكومية في تعزيز فرص العمل ودعم القطاعات الحيوية، إلا أن هدف التشغيل الكامل في الجزائر يواجه عدة تحديات.

الجدول رقم (12-03): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2010	%10	2017	%11.7
2011	%10	2018	%11.7
2012	%11	2019	%11.4
2013	%9.8	2020	%13.00
2014	%10.6	2021	%12.7
2015	%11.20	2022	%11.6
2016	%10.5	2023	%12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، وصندوق النقد الدولي.

شهدت معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) تقلبات نتيجة لتغيرات اقتصادية محلية وعالمية، حيث نلاحظ في الفترة (2010-2014) استقرارا نسبيا في معدلات البطالة، بمتوسط 10.2%، هذا الاستقرار ناتج عن النمو الاقتصادي المدفوع بعائدات النفط. لترتفع بعدها قليلا سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، إذ أدى إلى تقليص الإيرادات الحكومية وبالتالي تقليل الانفاق العام والاستثماري، لتسجل بعدها سنة 2016

انخفاضا ضئيلا 10.5%، ثم استقر معدل البطالة خلال الفترة (2017–2019) في حدود 11%، لتشهد سنة 2020 ارتفاعا حيث بلغ معدل البطالة 13% نتيجة جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد المحلي والعالمي بشكل كبير، مما أدى الى تزايد معدلات البطالة. وعلى الرغم من بعض التعافي الاقتصادي التدريجي مع تحسن أسعار النفط، إلا أن معدلات البطالة خلال الفترة (2021–2023) ظلت تحديا رئيسيا.

المبحث الثالث: استراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023)

في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة والتحديات المالية التي شهدها العالم، لعبت استراتيجيات البنوك المركزية دورا محوريا في توجيه الاقتصادات الوطنية نحو الاستقرار والنمو. وبنك الجزائر كمؤسسة مركزية محورية في النظام المالي الجزائري، تبنى نهجا استراتيجيا لمواجهة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار على مدى هاته الفترة بتبني سياسة استهداف التضخم.

المطلب الأول: آفاق تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

في ظل التحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الجزائر، تتصاعد أهمية استهداف التضخم كوسيلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ولضمان نجاح تطبيقها، يتطلب الأمر توفر شروط أساسية، تشمل شروطا أولية وأخرى عامة، والتي سنكتشفها من خلال هذا المطلب.

أولا: الشروط العامة.

تتجسد الشروط العامة لتطبيق سياسة استهداف التضخم في[1]:

- ❖ تحديد السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة في المستقبل، ويعتبر الشرط الأول لإمكانية تطبيق هذه السياسة.
- ❖ الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف منها هدف استقرار الأسعار.
- ❖ توفير بنك للمعلومات يحتوي على معطيات مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

[1] سماحي محمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 162.

ثانيا: الشروط الأولية.

وتتمثل في[1]:

- **استقلالية بنك الجزائر:** يعد قانون النقد والقرض 90-10المتمم والمعدل بالأمر 03-11 والتشريعات المختلفة الصادرة في ما بعد من أهم المصادر التشريعية المدعمة لاستقلالية البنك المركزي، خاصة مع صدور الأمر 10-04 الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، والذي يقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي، وعلى إثر ذلك أصبح لبنك الجزائر استقلالية وصلاحيات أوسع، خاصة فيما يتعلق بالرقابة والاشراف على البنوك والمؤسسات المالية. إلا أن من حيث تنفيذ هذه القوانين تبقى هناك أوجه قصور، خاصة مع تدخل السلطات التنفيذية الممثلة في الحكومة في بعض الحالات لتقديم بعض التوجيهات.
- **امتلاك هدف وحيد:** يتمثل في معدل أو مدى مستهدف للتضخم لفترة زمنية محددة، أي عدم وجود استهدافات أخرى كالأجور ومستوى التشغيل. وفي الجزائر وبعد تبني سياسة استهداف التضخم سنة 2010، أصبح استهداف معدل التضخم الهدف الوحيد للسياسة النقدية ولكن في المدى القصير.
- **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** ففي الجزائر هناك توجه استشرافي للسياسة النقدية في مواجهة التوسع في الكتلة النقدية ومعدل التضخم، كما تم عرض نماذج التي تم تطويرها من قبل إطارات بنك الجزائر للتحكم في التضخم والتي ترتكز على عدة مؤشرات أهمها: اختلال التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم المستورد، إضافة إلى وضع نموذج يتوقع التضخم في الأجل القصير ويستجيب إلى انشغال رؤية مستقبلية بغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة.

[1] بشيشي وليد ومجلخ سمير، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد30، الجزء الثاني، الجزائر، ص56.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في الجزائر لتبني سياسة استهداف التضخم.

اتخذت الجزائر خطوات عدة قصد تبني سياسة استهداف التضخم، سعيا لتعزيز استقرارها الاقتصادي وتحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. تجلت في:[1]

- **الإعلان عن استهداف التضخم:** قام بنك الجزائر في 2010 الإعلان صراحة بتحديد مجال مستهدف لمعدل التضخم الضمني في حدود (3%- 4%)، ليتحول إلى معدل صريح محدد بنسبة 4%.
- **تحسين مستوى الإطار العملياتي:** تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي منذ سنة 2008 إلى تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية، فقد قام مجلس النقد والقرض في جويلية 2009 بإصدار نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية. وقصد تحسين مستوى الإطار العملياتي للياسة النقدية، وانسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية.
- **تدعيم الإشراف المؤسساتي:** قام البنك المركزي الجزائري سنة 2010 بتعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، إذ يعطي هذا الارساء القانوني لبنك الجزائر مهمة استقرار الأسعار، وتضَّمن أحكاما قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية بهدف ضمان التقارب بين أعمال الإشراف والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة. كما واصل بنك الجزائر في مشروع عصرنة مهنة الإشراف القائمة على المخاطر، وتدخل في إطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف إلى ترسيخ أقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر.

[1] بشيشي وليد، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، فلسطين، 2017، ص ص 111- 113.

❖ **محاولة تحقيق الشفافية:** لتحقيق الشفافية والمصداقية شرع بنك الجزائر منذ 2008، بإعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية، كما تم إعطاء تقرير سنوي للمجلس الشعبي، إلا أن عامل الثقة لايزال غائبا بين الجمهور والبنك المركزي وذلك بسبب الخروقات التي حصلت في المجال البنكي خاصة بعد فضيحة الخليفة، ودليل ذلك انخفاض معدلات الادخار في الجزائر بسبب ضعف أو انعدام الثقة بين المدخرين والبنوك.

❖ **استقلالية البنك المركزي:** تقضي الاستقلالية حرية وامتلاك البنك المركزي قرار وضع وتنفيذ السياسة النقدية وطرح الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف. حيث اعتبر القانون 90-10 أن البنك الجزائري مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأعطى العديد من الصلاحيات للبنك المركزي.

المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

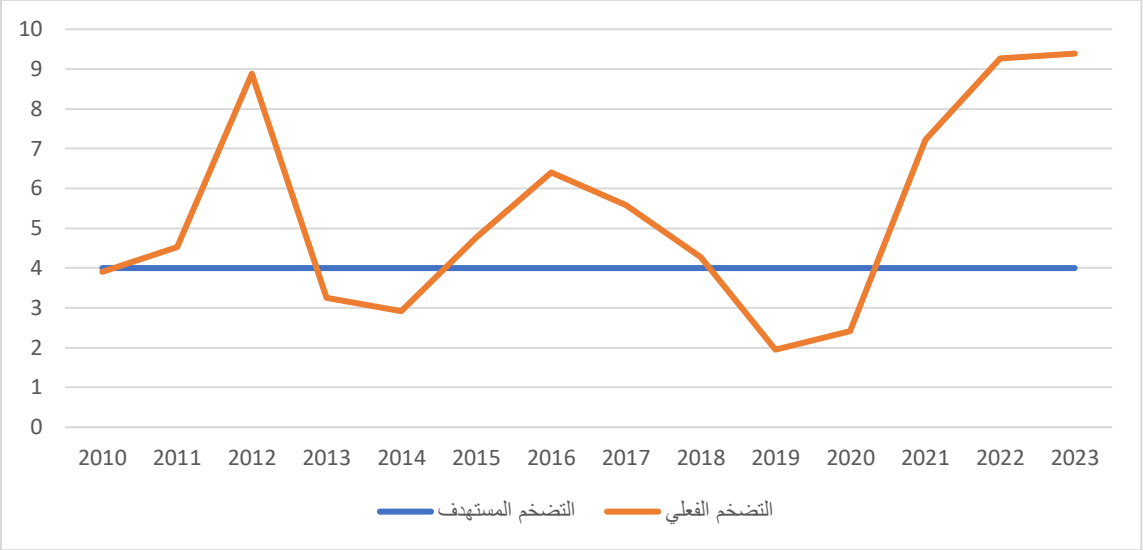
ابتداء من السداسي الثاني لعام 2009 ومع استئناف التضخم العالمي، حدد مجلس النقد والقرض هدف التضخم الضمني عند 4% لعام 2010 مع توجه استشرافي. وقد تميز النصف الثاني من عام 2010 بتدابير قانونية جديدة (الأمر 10-04 الصادر في أوت 2010)، لإرساء استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية. كما تمثلت سنة 2011 السنة الأولى في مجال استهداف التضخم، مع إعلان فكرة الاستهداف المرن الذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، وتم تطبيقه فعليا في عام 2013 بالتزامن مع تصاعد التوترات التضخمية.

الجدول رقم(13-03): معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

السنوات	التضخم الفعلي %	التضخم المستهدف%	الفجوة%	السنوات	التضخم الفعلي%	التضخم المستهدف%	الفجوة%
2010	3.91	03	0.91	2017	5.59	04	1.59
2011	4.52	04	0.52	2018	4.27	04	0.27
2012	8.89	04	4.89	2019	1.95	04	-2.05
2013	3.26	04	-0.74	2020	2.41	04	-1.59
2014	2.92	04	-1.08	2021	7.23	04	3.23
2015	4.78	04	0.78	2022	9.27	04	5.27
2016	6.40	04	2.40	2023	9.39	04	5.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03-04).

الشكل رقم(04-03): المعدل الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-13).

بالنظر إلى الجدول والشكل البياني أعلاه، يمكن القول أن بنك الجزائر أظهر أداء متميزا في استهداف التضخم في سنة 2010، أين كان استهداف التضخم ضمنيا، وكان الانحراف ضمن النطاق المقبول (1±)، إذ قدرت الفجوة التضخمية بـ 0.91، وكذلك وضمن مرحلة الاستهداف الصريح، شهدت السنوات 2011، 2013، 2015، و2018، هامش انحراف مقبول، حيث بلغت القيم 0.52، 0.74-، 0.78- و 0.27 على التوالي. أما سنة 2012 سجل معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا ويعود ذلك لارتفاع الطلب على السلع الغذائية والمصنعة، نتيجة الزيادة في الأجور، هذا الارتفاع دفع بنك الجزائر في بداية 2013 إلى إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة ورفع معدل الاحتياطات الاجبارية، بهدف تحسين إدارة السياسة النقدية واعتماد منهج استشرافي، مما ساهم في عودة معدل التضخم سنة 2013، نحو الهدف المحدد. بالنسبة للسنتين 2016 و2017 فسجلتا فجوة تضخمية بقيمة 2.40 و1.59، نتيجة لانخفاض أسعار البترول. في المقابل عرفت السنتين 2019 و2020 معدلات تضخم أقل من المستهدفة، إذ قدر الانحراف بـ 2.05- و1.59- والتي ترجع للأدوات النقدية التي طبقها بنك الجزائر، مثل سياسة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، ليعود التضخم للارتفاع سنة 2021 والمتزامن مع جائحة كرونا التي شهدت ركودا اقتصاديا عالميا، واستمر هذا الارتفاع عامي 2022 و2023، حيث سجلت الفجوة التضخمية أعلى قيم خلال هاته الفترة المدروسة، بواقع 5.27 و5.39 على التوالي.

في الأخير، وبناء على البيانات المتاحة، يمكن القول أن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تكن فعالة، وهذا راجع لعدم التطابق بين معدل التضخم المستهدف ومعدل التضخم الفعلي، مما أدى إلى تسجيل فجوة تضخمية تجاوزت حدود (1±) خلال غالبية السنوات المتعلقة بفترة الدراسة.

أولا: اسقاط شروط سياسة استهداف التضخم على الاقتصاد الجزائري.

سنحاول من خلال هذا العنصر إلى إسقاط مدى التقيد بالشروط الأولية والعامة لسياسة استهداف التضخم في الجزائر كما يلي:

- **استقلالية بنك الجزائر:** بالنظر إلى المبحث الثالث من الفصل الثاني، و من خلال تطرقنا لقياس استقلالية بنك الجزائر، نلاحظ أنه خلال الفترة (2010–2023)، حقق بنك الجزائر أكبر درجة استقلالية وذلك في إطار الأمر 10–04 حيث سجلت نسبة 60.4%، لتنخفض بعدها بعد صدور الأمر 17–10 حيث قدرت الاستقلالية بـ 41.8%. وبشكل عام يمكن القول أن قانون النقد والقرض، إضافة إلى التعديلات اللاحقة عليه، منح بنك الجزائر درجة من الاستقلالية، رغم التفاوتات التي عرفتها عبر الفترات الزمنية.
- **تحديد معدل معين للتضخم:** وفقا للتقارير السنوية لبنك الجزائر، فقد تم ابتداء من النصف الثاني من عام 2009، تحديد هدف تضخم ضمني في حدود (3%– 4%) لسنة 2010، مع تبني نهج استشرافي. كما تم في الأعوام اللاحقة الإعلان بوضوح وبشكل صريح عن معدل التضخم المستهدف، والذي استقر عند 4%.
- **هدف استقرار الأسعار هدف أولي:** تم التأكيد على أن هدف استقرار الأسعار، يعتبر هدفا نهائيا ابتداء من سنة 2010، حيث أكدت المادة 35 من الأمر 10–04، على أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار. ونتيجة الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي، في إطار القانون 17–10 تغير الهدف الأساسي للبنك من تحقيق استقرار الأسعار للعمل على رفع معدلات النمو، وهذا كان واضحا وجليا من خلال انتهاج سياسة نقدية توسعية.
- **توفر البيانات:** حيث يتوجب على البنك المركزي الذي يعتمد سياسة استهداف التضخم، إصدار تقارير وبيانات حول الوضعية النقدية والاقتصادية والتوقعات المستقبلية، وفي هذا السياق يعد بنك الجزائر متفوقا، حيث يلتزم بنشر تقارير وبيانات شهرية وسنوية.

❖ **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** كما ذكرنا سابقًا، يعتمد بنك الجزائر على مجموعة متنوعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي ساعدته في السيطرة على معدل التضخم. ومع ذلك يواجه البنك تحديات عديدة تجعل أدوات السياسة النقدية أقل فعالية في التأثير على معدل التضخم عند حدوث انحرافات كبيرة عن المعدل المستهدف. خاصة وأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات مما يسبب تقلبات كبيرة في الاقتصاد نتيجة لتغيرات أسعار النفط العالمية، دفعت بنك الجزائر لانتهاج سياسة نقدية توسعية بغية تحفيز معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017، الأمر الذي أدى إلى ضخ كتلة نقدية على مستوى الاقتصاد الجزائري بدون مقابل، مما صعب التحكم في هدف استقرار المستوى العام للأسعار.

من خلال تقييمنا لمتطلبات استهداف التضخم، يمكن القول أن هاته الأخيرة تعتبر من الاستراتيجيات الحديثة التي حاولت أن تتبناها الجزائر لاحتواء معدل التضخم، حيث بينت الدراسة أن معظم الشروط العامة لسياسة لاستهداف التضخم تبدو متوفرة بشكل ضمني في الجزائر، في حين تبقى معظم الشروط الأولية الأخرى غير متوفرة، وهذا ما حال دون التطبيق الجيد والفعال لهذه السياسة، خاصة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار وكذا الانحراف بين المعدلين الفعلي والمستهدف، مما شكل تحدٍ كبير من أجل البقاء ضمن نطاق الاستهداف.

خلاصة الفصل:

ختاما يمكن القول، أن الجزائر خلال واجهت تحديات كبيرة في مجال التضخم، حيث شهدت تقلبات ملحوظة في معدلاته. كانت هذه التقلبات نتيجة لمجموعة من العوامل التي أثرت شكل مباشر على القوة الشرائية واستقرار الاقتصاد الكلي، وقد أبرزت هذه التحديات الحاجة الملحة إلى تدخلات فعالة من السلطات النقدية لضمان استقرار الأسعار والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام.

وقد لعب بنك الجزائر دورا حيويا كسلطة نقدية رئيسية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته، الذي أُعتُبِر نقطة تحول مهمة للسياسة النقدية، مانحا للبنك المركزي استقلالية أكبر وتعزيزا لدوره كسلطة نقدية رئيسية مسؤولة عن استهداف التضخم والتحكم في مستوياته. وقد اعتمد بدوره على مجموعة من الأدوات خاصة غير المباشرة لتحقيق أهدافه.

كما أبرزت تجربة الجزائر في استهداف التضخم تطورا متباينا على مدار السنوات، مع تحقيق بعض النجاحات في خفض معدلات التضخم إلى مستويات أقل من المستهدفة في بعض الفترات، غيران تحديات عدة أثرت بشكل كبير على فعالية هاته السياسة، فنجاحها يتطلب تعزيز لسياسات النقدية والعي نحو تحقيق استقلالية أكثر لبنك الجزائر.

خاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال الفترة 2010-2023. ومن خلال هاته الدراسة استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري قد عرف عدة إصلاحات لا سيما على المستوى النقدي، وقد شهدت استقلالية بنك الجزائر تقلبات ملحوظة نتيجة للتعديلات التشريعية المتعددة، إذ تراوحت بين مستويات متفاوتة أثرت بشكل مباشر على فعالية البنك في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وخاصة في سياق استهداف التضخم، فالتضخم يعد من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي تبني سياسات نقدية دقيقة وفعالة لتحقيق استقرار الأسعار.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة.

- ❖ نصت الفرضية الأولى على أن السياسة النقدية تستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، ومن أهم هذه الأدوات نجد معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الاجباري. وهو ما يؤكد صحة الفرضة.
- ❖ وفيما يتعلق بالفرضية الثانية نصت على أنه هنالك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة استقلالية البنوك المركزية، بالرغم من الاختلاف في درجة ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، من أهمها مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، إضافة إلى تمتع هذا الأخير بالاستقلال المالي. وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- ❖ أما الفرضية الثالثة والتي تمحورت على أن قانون النقد والقرض 90-10 ومختلف التعديلات الطارئة عليه، سمح بمنح درجة استقلالية قانونية واقتصادية لبنك الجزائر، ساهمت في تحقيق سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2023). وعليه تعتبر الفرضية خاطئة، بحيث اتضح أن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تكن فعالة نتيجة عدم استيفاء الشروط الأولية وعلى رأسها استقلالية بنك الجزائر.

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج موضحة كما يلي:

- ❖ السياسة النقدية أداة تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، والتي تتنوع بين توسعية، انكماشية ومختلطة، بحسب الحالة الاقتصادية.

- ❖ التضخم تحدٍ اقتصادي يتمثل في ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، مؤثرا على القدرة الشرائية للأفراد. وتختلف درجة تأثيره بحسب أنواعه.
- ❖ الفجوة التضخمية، تنتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- ❖ استهداف التضخم، سياسة أثبتت فعاليتها في تحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، وتجارب دولية مثل نيوزيلندا أكدت نجاح هذه السياسة، فنجاحها يعتمد على عدة شروط كاستقلالية البنك المركزي، وضوح الأهداف والشفافية.
- ❖ أهمية استقلالية البنوك المركزية التي تتيح لاتخاذ قرارات بعيدا عن الضغوط السياسية، مما يعزز فعالية السياسات النقدية، والتي تختلف بين الدول، بناء على المعايير والأطر التشريعية، فنجد البنك الألماني أعلى البنوك المركزية استقلالية.
- ❖ الاعتماد على استخدام نموذج CWN لقياس استقلالية بنك الجزائر، يعتمد فقط على النصوص القانونية المنظمة لبنك الجزائر، وبالتالي يوصلنا إلى الاستقلالية القانونية للبنك وليس الاستقلالية الفعلية.
- ❖ شهدت الاستقلالية في الجزائر تقلبات ملحوظة، على مر السنين نتيجة التعديلات التشريعية المتعددة، بداية من قانون النقد والقرض 90-10، الذي منح البنك استقلالية نسبية بنسبة 0.4777، لتشهد بعدها ترجعا في ظل تعديلات قانون النقد والقرض، باستثناء الأمر 10-04 الذي عزز هذه الاستقلالية لتصل إلى 0.604، والتي أتت باعتبار أن مهمة بنك الجزائر هي الحفاظ على استقرار الأسعار.
- ❖ وجب الإشارة أنه خلال فترة الدراسة، تم عزل وتعيين أربع محافظين بنك الجزائر وهذا ما أدى إلى إضعاف درجة استقلالية بنك الجزائر.
- ❖ عانت الجزائر من التضخم، الذي تسببت فيه عوامل داخلية كالتوسع في الانفاق الكلي، وأخرى خارجية مثل التضخم المستورد.
- ❖ عدم نجاعة سياسة استهداف التضخم في الجزائر بسبب عدم الالتزام بشروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري، مما حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

ثالثا: التوصيات والمقترحات.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التالية:

- ❖ تعديل الأطر التشريعية لضمان الاستقلالية التامة والفعلية لبنك الجزائر.

- ❖ تعزيز القدرات التحليلية لبنك الجزائر، إذ يتعين تحسين القدرات التحليلية والبحثية لتقييم الوضع الاقتصادي بدقة.
- ❖ من أجل التطبيق السليم لسياسة استهداف التضخم لابد من استيفاء لكل المتطلبات المؤسساتية والاقتصادية، ولاسيما توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها.
- ❖ تبيين السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في الأمد الطويل، كهدف نهائي للسياسة النقدية، واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم مع إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.
- ❖ تعزيز التعاون الدولي مع البنوك المركزية العالمية للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في استهداف التضخم.

رابعا: آفاق الدراسة.

يبقى هذا الموضوع محطا للتساؤلات، مما يدفعنا إلى اقتراح آفاق أخرى تكمل ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، يمكن أن تشكل محاورا لأبحاث مستقبلية.

- ❖ التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تواجه بنك الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم.
- ❖ قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- ❖ تحليل التأثيرات الجيوسياسية على استقلالية بنك الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد دبيش، مدخل إلى الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2024.
2. بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
3. بوشريط أسامة، البنوك والسياسات النقدية، دار الحامد، الأردن، 2020.
4. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.
5. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
6. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 18، الامارات المتحدة العربية، 2021.
7. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار النشر اليازوري، الأردن، 2006.
8. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران، الأردن، 2014.
9. سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
10. سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2019.
11. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.
12. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007.
14. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2013.
15. عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2015.

16. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009.
17. كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
18. لحلو بوخاري، وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة النشر حسن ليبراري، الجزائر، 2014.
19. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
20. محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، اليمن، 2012.
21. محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة،2021.
22. محمد القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، المنهل، اليمن.
23. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن 2010.
24. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
25. محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013.
26. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

المجلات والدوريات:

27. أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، الجزائر.
28. إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
29. ايلاف رياض عبد الستار، جليل كامن غيدان، تحليل الفجوة التضخمية وفجوة النتائج في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد41، العراق.
30. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، 2012.

31. براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، تحليل استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2001–2018)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2020.

32. بودالي سليمان، بشكير عابد، استخدام نموذج المساءلة لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة(1990–2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2022.

33. بودبودة زهرة، راضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90–10. دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة حمه لخظر الوادي، الجزائر، 2022.

34. بوكرشاوي براهيم، آرزي فتحي، تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.

35. جميلة بغداوي، عميش عائشة، حضري دليلة، أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990–2018)،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، الجزائر، 2020.

36. حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، المجلد 05، الجزائر، 2021.

37. رنا محمد البطرني، تجرب دولية في سياسة استهداف التضخم و إمكانية الاستفادة منها في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 01، مصر، 2021.

38. زواوي فضيلة وأخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990–2017)، مجلة البحوث التجارية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.

39. ساسي مباركة، مداني بن شهرة، سلطاني وفاء، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، المجلد 04، الجزائر، 2020.

40. سماحي محمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (2002–2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
بشيشي وليد، متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، فلسطين، 2017.

41. سمير يحياوي، ليلى معمري، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2017.

42. شوقي جباري، تقييم سياسة استهداف التضخم، في البلدان الناشئة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، الجزائر، 2014.

43. صلاح السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون سنة نشر.

44. الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، المجلة الاقتصادية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2022.

45. عزي حميد، خوني رابح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020.

46. العشي وليد، صديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الجزائر، 2018.

47. العيفة الويزة، تومي صالح، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد24، الجزائر، 2018.

48. فشار جميلة، النك المركزي، مجلة آفاق العلوم، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2016، ص307.

49. محمد أكرم حبار، سياسة استهداف التضخم كأحد أطر إدارة السياسة النقدية الحديثة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03، الجزائر، 2023.

50. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 02، الجزائر، 2012.

51. محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2018.

52. محمد محمود عطوة يوسف، رشدي فتحي محمود حسن حجازي، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 38، العدد 02، مصر، 2018.

53. محمد نشيد بوسيالة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2019.

54. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024.

55. مصباح سعيد، جغلاف علي، تأثير أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 05، الجزائر، 2022.

56. يوسفي رقية وداد، بونوة سكينة، سياسة استهداف التضخم في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 2022.

الأطروحات والمذكرات:

❖ **الأطروحات:**

57. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر باتنة، الجزائر 2017/2016.

58. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021/2020.

59. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018.

60. بوكرشاوي براهيم، استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020.

61. تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022/2021

62. حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر (2021-2022).

63. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

64. رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر" دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017.

65. سامية نزالي، أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.

66. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016.

67. عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023/2002.

68. عشيط علاء الدين، نمذجة العلاقة ببين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019/2018.

69. كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر" دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2019)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 2022/2021.

70. ملياني فتيحة، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017.

71. وجدي جميلة، التضخم وسياسة استهدافه، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021/2020.

❖ **المذكرات:**

72. آلاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة "مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

73. براهمي يوسف، ناصر سامي، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017/2016.

74. بسمة هاين، هاجر حسيب، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017/2016.

75. بن سعيدة عبد العزيز، بلحاج نورالدين، فعالية السياسة النقدية في مجابهة التضخم "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

76. حيدر جميل إبراهيم، مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2021.

77. دحان كنزة، سلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم "دراسة حالة الجزائر للفترة (2000–2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2016.

78. سمية فتاتنية، زينب بوجليط، أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج "سانت لويس" دراسة قياسية للفترة (1990–2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015.

79. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004.

80. علي بن مسعود، منال مزهود، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022/2021.

81. قرنوز سلمى، بابا علي وفاء، فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019/2018.

82. مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية "حالة بنك الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008.

83. منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

الملتقيات:

84. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر.

85. كبوط عبد الرزاق، جادلي سمير، مداخلة: متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني "التضخم في الجزائر"، جامعة جيجل، 2014.

86. منصوري زين استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

التقارير والمنشورات:

87. التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2023).

88. النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2010-2023).

89. إحصائيات البنك الدولي.

القوانين، المراسيم والأوامر:

90. قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

91. الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل لقانون للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

92. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.

93. الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11.

94. الأمر 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المعدل والمتمم للأمر 10-04.

95. الأمر 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتضمن للقانون النقدي والمصرفي.

المواقع الالكترونية:

96. https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees.

97. https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/australias-inflation-target.html.

98. https://www.bank-of-algeria.dz/histoire-de-la-banque/

المراجع باللغة الأجنبية:

99. AMINATA HAIDARA,TOUSSAINT BLEHOUE, Monnaie et politique monétaire, Précis du COFEB, Banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest, Sénégal,2012.

100. Eser Tutar, Inflation Targeting in Devloping Countries and its Applicability to the Turkish Economy,Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute for the degree of master of Ats, United States.

101. Scott Roger, Core inflation concepts, uses and measurment,1998.

102. Taylor Collins,Inflation Targeting in New Zealand:Does Policy Match Practice?, University of the Incarnate Word, Journal of Applied Business and Economics, Vol24,United States, 2022.